جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣

دراسة ميدانية في مدينة الكوت

رِسالةٌ

مُقَدَمَة إِلى مَجْلسِ كُليةِ الآدابِ/ جَامَعةُ القادسية

جُزءَاً مِنْ مُتَطُلباتِ نَيلِ دَرَجَةِ الماجِستير في عِلِم الاجْتماعِ

تَقَدَمَتْ بِها

رسل علي والي الربيعي

بإشراف

أ. د بسمة رحمن عودة

١٤٤٢ هجري ٢٠٢١ ميلادي

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)

(سوره النحل: الآية ٩٠)

(وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)

(سورة الحجرات: الآية٩)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى ...

والدي .....والدتي

اللذان ربياني فاحسنا تربيتي

اخوتي

سندي وملاذي في الحياة الدنيا

اساتذتي

من تتلمذت على يديهم من الابتدائية وحتى الجامعة

الباحثة

الشكر والامتنان

الشكر أولاً وآخراً دائماً وسرمداً الى الباري جلَّ في علاه والى شفعائنا عنده في الدنيا والاخرة محمد عبده ورسوله وآل بيته الطيبين الطاهرين (صلوات الله عليهم اجمعين).

الأستاذ الدكتور يوسف عناد زامل، لما قدمة لِي من مساعدة وعون ونصح طيلة فتره إعداد الرسالة، من غير كَلَلٍ ولا مَلل، بالرغم من انشغاله ولم يبخل علي طوال سنوات بملاحظاتهِ وتوجيهاتهِ القيمة.. التي لولاها لما اتممت هذا العمل متعه الله بالصحة والعافية ..ودوام التقدم والرقي.. لك جُل امتناني وتقديري.

اتقدم بالشكر للمشرفة ا.د. بسمة رحمن لقبولها الاشراف عليّ..جزاها الله عني وعن العلم خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير كلية الاداب التي احتوتني طيلة فترة دراستي متمثلة بشخص السيد العميد الاستاذ الدكتور ياسر الخالدي المحترم فضلاً عن الاستاذ المساعد الدكتور ثائر رحيم كاظم المعاون العلمي في تسهيل كافة الإجراءات الادارية .

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء مجلس النواب سيادة النائبة الدكتورة ايناس ناجي كاظم المكصوصي والنائب عباس يابر والنائب عباس الزاملي لتفضلهم بالإجابة على اسئلتي واستفساراتي في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية_السياسية التي تخص موضوع الدراسة.

كما من الواجب عليّ في هذا المقام أن اتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل في مرحلة البكالوريوس بكلية الآداب جامعة واسط اخص منهم بالذكر الاستاذ الفاضل الاستاذ الدكتور جميل محسن.

كما اتقدم بوافر الشكر إلى رئيس محكمة استئناف واسط القاضي غالب عامر، مدير دائرة احصاء واسط الأستاذ عادل لطيف.

كما اتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل افراد عائلتي على جهودهم ومساعدتهم لي وتشجيعهم المستمر.

كما يطيب لي أن اتقدم بخالص الشكر إلى السادة الأفاضل اعضاء لجنه المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة الرسالة رغم مشاغلهم وأعبائهم الكثيرة عميق شكري واعتزازي بملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي ستثري هذا العمل، داعيةً الله لهم بدوام الصحة والعافية.

في الختام، اتقدم بخالص الشكر إلى كل من مد يد العون والمساعدة بأي شكل من الأشكال والذي لا يتسع المجال هنا لذكر أسمائهم، جزاهم الله عني خير الجزاء.

اقرار لجنة مناقشة رسالة الماجستير

ـة القادسية/ كلية:
ـات العليا

ـنا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير : مرسل علي مرالي

علم الاجتماع اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

ـطالبة والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً في

علم الاجتماع وعليه وقعنا.

ـاء لجنة المناقشة:

الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
د. نبيل نعمان اسماعيل	استاذ		رئيسا
د. زينب محمد صالح	استاذ مساعد		عضوا
انيس شهر محمد	استاذ مساعد		عضوا
د. بسمة رحمة محمود	استاذ		عضوا ومشرفاً

ـق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. ياسر علي عبد
العميـــد
٣ / ٦ / ٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار المشرف

أشهد أن أعداد الرسالة الموسومة (العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣_دراسة ميدانية في مدينة الكوت) المقدمة من قبل الطالبة (رسل علي والي الربيعي) جرت بأشرافي في كلية الآداب جامعة القادسية، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم اجتماع.

التوقيع:

المشرف: أ. د بسمة رحمن عودة

التاريخ: ٢٧/٤/٢٠٢١

توصية رئيس القسم

بناءاً على التعليمات والتوصيات المتوفرة لدي أرشح الرسالة للمناقشة

رئيس القسم: أ.م.د. فلاح جابر رماح

التوقيع:

التاريخ: ٢٧/٤/٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار المقوم اللغوي

أشهد أن أعداد الرسالة الموسومة (العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣_درسة ميدانية في مدينة الكوت) المقدمة من قبل الطالبة (رسل علي والي الربيعي) قد قومتها لغوياً فوجدتها سليمة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

مكان العمل:

التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرار المقوم العلمي

أشهد أن أعداد الرسالة الموسومة (العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣_درسة ميدانية في مدينة الكوت) المقدمة من قبل الطالبة (رسل علي والي الربيعي) قد قومتها علمياً فوجدتها سليمة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

مكان العمل:

التاريخ:

المُلخص

العدالة الانتقالية تعني تحولاً(انتقالاً)من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان، الاهداف المعلنة للعدالة الانتقالية تتمثل بتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات من اجل معاصرة حكم القانون بناء الثقة بين الجماعات المتحاربة، إعادة الكرامة للضحايا. تهَدَفَ الدراسة التعرف على واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣ والتعرف على الاسباب والاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية، كما استعملت الباحثة في دراستها اربعة مناهج علمية "المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، منهج المسح الميداني، المنهج المقارن" ، كما أن الدراسة تختبر(٨) فرضيات للتأكد من درجة مصداقيتها، اختارت الباحثة مدينة الكوت لتكون مجتمعاً لِدراستها واختيرت عينة الدراسة بشكل قصدي وتألفت من(٤٧٥) مبحوثاً، تتكون الرسالة من جانبين نظري وميداني ، كل جانب يتكون من عدة فصول فضلاً عن المقدمة الجانب النظري، يتكون من ثلاثة فصول الفصل الاول يهتم بعرض مشكلة وأهميّة وأهداف الدراسة كما يهتم بتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية المستعملة في الدراسة، بينما يهتم الفصل الثاني بعرض الدراسات السابقة القريبة أو المشابهة للدراسة الحالية بالإضافة إلى التعرف على بعض تجارب الامم في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، أما الفصل الثالث يهتم بالتعرف على واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣وآليات تطبيقهما، أما الفصل الرابع يهتم بدراسة الأسباب والاثار الناتجة عن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، أما الجانب الميداني من الرسالة يتكون من، الفصل الخامس يمثل الاطار المنهجي للدراسة فضلاً عن دراسة فرضيات من اجل اختبارها للتأكد من مصداقيتها وصحتها. من المعلوم أنّ الفرضيات لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ومشتقة من الجانب النظري للرسالة وذلك لان الجانب النظري يوجه الجانب الميداني ليتأكد الجانب الميداني من مصداقية وصحة الجانب النظري أما الفصل السادس يهتم بتحليل البيانات الفردية للمبحوثين، بينما يهتم الفصل السابع بتحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية لواقع العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ويهتم الفصل الثامن بتحليل و تفسير اسباب و آثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اخيراً الفصل التاسع يهتم بمناقشة فرضيات الدراسة والنتائج والتوصيات.

من النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

١. العدالة الانتقالية لا يمكن لها أنّ تتحقق دون أنّ تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق استقلال ونزاهة السلطة القضائية ومعاقبه الجناة والفاسدين.

٢. انتخاب طبقة سياسية نزيهة وكفؤه قادرة ومتمكنة من تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل صحيح وشامل وتأخذ على عاتقها تحقيق بيئة أمنه مستقرة ينعم أفردها بكامل حقوقهم الصحية والخدمية والتعليمية.

٣. العدالة الانتقالية تساهم بحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها كما أنها ليست بديلاً عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.

٤. أنّ العدالة الانتقالية لا يمكن أنّ تحقق اهدافها دون تحقيق آلياتها المتكاملة (المساءلةُ الجنائيةُ والإصلاحُ المؤسسي و الملاحقات القضائية و تقصي الحقائق و التعويضات).

٥. يتبين لنا من خلال التجارب الناجحة لبعض الدول المشار اليها آنفا التي شهدت تحول ديموقراطي، أنه ما ساد فيها الاستقرار والسلام ولا أخذت طريقاً إلى التنمية إلا بعدالة انتقالية حقيقية، أذ تم تسخير كل الطاقات والإمكانيات وتكاثف الجهود وإشراك جميع الأطراف في تحقيق العدالة الانتقالية، على عكس ما موجود في العراق حيث الانقسامات و النزاعات والولاءات الفرعية والطائفية.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ج
الشكر والامتنان	د
إقرار المشرف	هـ
إقرار الخبير اللغوي	و
إقرار لجنة المناقشة	ز
الملخص	ح_ط
قائمة المحتويات	ز_ح_ط
قائمة الجداول	ي-ك-ل
المقدمة	١-٢
الباب الأول: الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	٣-١١
المبحث الاول: عناصر الدراسة اولا: مشكلة الدراسة ثانياً: أهمية الدراسة ثالثاً: أهداف الدراسة	٣ ٤ ٥
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم العلمية	٦-١١
اولا: العدالة	٦
ثانياً: الانتقالية	٧
ثالثاً: العدالة الانتقالية	٨
رابعاً: المصالحة المجتمعية	٩
الفصل الثاني: نماذج من دراسات سابقة مشابهة او قريبة من الدراسة الحالية	١٢-٣٨
المبحث الأول: دراسات عراقية	١٢

المبحث الثاني: دراسات عربية	١٧
المبحث الثالث: دراسات اجنبية	٢٤
مناقشة الدراسات السابقة	٢٩
المبحث الرابع: بعض تجارب الامم في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة	٣٣
الفصل الثالث: العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام٢٠٠٣: الواقع والآليات	٣٩-٥٨
المبحث الاول: واقع العدالة الانتقالية بعد عام٢٠٠٣	٣٩
المبحث الثاني: واقع المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣	٤٦
المبحث الثالث: آليات تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣	٥٢
الفصل الرابع: العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣: الاسباب و الآثار	٥٧-٦٦
المبحث الاول: اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣	٥٧
المبحث الثاني: اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣	٥٩
المبحث الثالث: الآثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣	٦١
الباب الثاني: الجانب الميداني	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	٦٧-٨٠
المبحث الأول: مناهج الدراسة	٦٧
المبحث الثاني: نوع و مجتمع وعينة و مجالات الدراسة	٧٠
المبحث الثالث: أدوات و وسائل و فروض الدراسة	٧٢
الفصل السادس: تحليل البيانات الفردية للمبحوثين	٨٦-٩٣
المبحث الأول: تحليل البيانات الفردية للمبحوثين	٨١
المبحث الثاني: تحليل البيانات الاجتماعية للمبحوثين	٨٣
المبحث الثالث: تحليل البيانات الاقتصادية للمبحوثين	٨٥
المبحث الرابع: : تحليل البيانات التربوية للمبحوثين	٨٨

الفصل السابع: **واقع العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و آليات تطبيقها كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية**	٨٩-١٠٧
المبحث الأول: واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية	٨٩
المبحث الثاني: اليات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية كما حددتها نتائج الدراسةالميدانية	٩٩
الفصل الثامن: **تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الاسباب و الاثار**	١٠٨-١٥١
المبحث الأول: اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية	١٠٨
المبحث الثاني: اثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية	١٢٩
الفصل التاسع : **مناقشة فرضيات الدراسة و النتائج و التوصيات**	١٥١-١٦٤
المبحث الأول: مناقشة الفرضيات العلمية	١٥١
المبحث الثاني: النتائج	١٥٥
المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات	١٦٣
المصادر	١٦٥
Abstract	١٧٧
الملاحق	١٧٨

ت	قائمة الجداول	ص
١.	الجدول (١) يوضح العينة المسحوبة من المجتمع الأصلي	٧١
٢.	الجدول (٢) أسماء الخبراء والنتائج التي حصل عليها الاستبيان	٧٤
٣.	الجدول(٣). يوضح ثبات الإستمارة الأستبيانية	٧٥
٤.	جدول (٥) يوضح عمر المبحوثين	٨٢
٥.	جدول (٦) يوضح جنس المبحوثين	٨٢
٦.	جدول (٧) يوضح الخلفية الاجتماعية المبحوثين	٨٣
٧.	جدول (٨) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين	٨٤
٨.	جدول (٩) يوضح مهنة المبحوثين	٨٥
٩.	جدول (١٠) يوضح عدد سنوات الخدمة	٨٦
١٠.	جدول (١١) يوضح الدخل	٨٧
١١.	جدول (١٢) يوضح التحصيل الدراسي	٨٨
١٢.	جدول (١٣) يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كان هدف العدالة الانتقالية هو اصلاح العلاقات الاجتماعية	٨٩
١٣.	جدول (١٣) يوضح اجابات المبحوثين حول كيفيه تحقيق المصالحة المجتمعية	٩١
١٤.	جدول (١٤) يوضح اجابات المبحوثين حول دور رجال الدين في إزالة التعصب والجهل	٩٢
١٥.	جدول (١٥) يوضح اجابات المبحوثين حول دور الأعلام اشاعة التسامح والمصالحة وقبول الاخر	٩٣
١٦.	جدول (١٦) يوضح اجابات المبحوثين حول ما اذ كانت العدالة الانتقالية افضل من العدالة التقليدية في معالجتها للمشكلات	٩٤
١٧.	جدول(١٧)يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كانت العدالة الانتقالية افضل من العدالة التقليدية في معالجتها للمشكلات حسب الخلفية الاجتماعية	٩٥
١٨.	جدول (١٨) يوضح اجابات المبحوثين حول أهداف العدالة الانتقالية	٩٧
١٩.	جدول (١٩) يوضح اجابات المبحوثين حول ما اذ كانت التجربة العراقية في مجال العدالة الانتقالية يغلب عليها مفهوم العدالة العقابية أكثر من العدالة التصالحية	٩٨
٢٠.	جدول (٢٠) يوضح ما أذ كان تقصي يعتبر الحقائق احدى الاليات القضائية الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٠٠
٢١.	جدول (٢١) يوضح ما أذ كانت الملاحقات القضائية احدى الاليات الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٠١
٢٢.	جدول (٢٢) يوضح ما أذ كانت الية الاصلاح المؤسسي احدى الاليات غير القضائية الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٠٢
٢٣.	جدول (٢٣)يوضح إيجابيات آلية الاصلاح المؤسسي كما اجاب	١٠٣

	عليها(٤١٧)مبحوث	
٢٤	جدول (٢٤) يوضح التعويض كآلية فاعلة لتحقيق العدالة الانتقالية	١٠٥
٢٥	جدول (٢٥) يوضح أين تبرز فعالية التعويض كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية كما اجاب عليها(٤٥٩)مبحوث	١٠٧
٢٦	جدول (٢٦) يوضح اجابات المبحوثين فيما ما أذ كان تمتع السياسيين بالحصانة يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٠٨
٢٧	جدول التسلسل المرتبي (٢٧) يوضح الآثار السلبية لتمتع السياسيين بالحصانة على العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية كما اجاب عليها (٤٢٠)مبحوث	١١٠
٢٨	جدول (٢٨) يوضح ما أذ كان قانون العفو العام ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية	١١١
٢٩	جدول تسلسل مرتبي (٢٩) يوضح الاثار السلبية لقانون العفو العام على تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١١٣
٣٠	جدول (٣٠) يوضح اجابات المبحوثين ما أذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية تشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١١٤
٣١	جدول(٣١)يوضح اجابات المبحوثين ما أذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية تشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية حسب المهنة	١١٥
٣٢	جدول (٣٢) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كانت حالات الصدام المسلح تشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١١٦
٣٣	جدول (٣٣) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان غياب الحوار الديموقراطي يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١١٧
٣٤	جدول (٣٤) يوضح اجابات المبحوثين ما أذ كان استغلال الاحزاب السياسية للمظالم كوسيلة لحشد الدعم يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١١٨
٣٥	جدول (٣٥) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كانصعوبة الحصول على وثائق اثبات يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٢٠
٣٦	جدول (٣٦) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان غياب الجهد السياسي في تشجيع التعايش السلمي يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٢١
٣٧	جدول (٣٧) يوضح اجابات المبحوثين ما أذ كان ضعف الجهاز الامني يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٢٢
٣٨	جدول (٣٨) اجابات المبحوثين ما أذ كان عدم وجود جيش قوي يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة	١٢٣
٣٩	جدول (٣٩) يوضح اجابات المبحوثين في ما اذ كان عدم تطبيق العدالة الانتقالية	١٢٤

	يؤثر على المصالحة	
٤٠	جدول (٤٠) يوضح اجابات المبحوثين في ما اذ كانت سياسة التهميش شكلت سبباً أدى إلى عرقلة تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٢٥
٤١	جدول التسلسل المرتبي (٤١) يوضح الاسباب التي تقف وراء سياسة التهميش كما اجاب عليها (٣٢٨)مبحوث.	١٢٦
٤٢	جدول (٤٢) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان التدهور الامني يشكل سبباً ادى الى عرقلة تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٢٧
٤٣	جدول (٤٣) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان الفراغ السياسي يشكل سبباً ادى الى عرقلة العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٢٨
٤٤	جدول (٤٤) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى فقدان ثقة الافراد بالدولة	١٣٠
٤٥	جدول (٤٥) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي	١٣١
٤٦	جدول (٤٦)يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي حسب الفئات العمرية	١٣٢
٤٧	جدول (٤٧) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى زيادة حالات الثأر والانتقام	١٣٤
٤٨	جدول (٤٧) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع التعليمي	١٣٥
٤٩	جدول التسلسل المرتبي (٤٩) يوضح مظاهر تردي الواقع التعليمي كما اجاب عليه(٤٠٠)مبحوث	١٣٧
٥٠	جدول (٥٠) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع الصحي	١٣٨
٥١	جدول التسلسل المرتبي (٥١) يوضح مظاهر تردي الواقع الصحي كما اجاب عليها(٤٣٧)مبحوث	١٤٠
٥٢	جدول (٥٢) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع الاقتصادي	١٤١
٥٣	جدول التسلسل المرتبي (٥٣) يوضح مظاهر تردي الواقع الاقتصادي كما اجاب عليه(٤٥٩)مبحوث	١٤٣
٥٤	جدول (٥٤) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى الفساد المالي والاداري	١٤٥
٥٥	جدول التسلسل المرتبي (٥٥) يوضح اجابات المبحوثين مظاهر الفساد المالي	١٤٦

	والاداري كما اجاب عليه(٤٦٥)مبحوث	
٥٦	جدول (٥٦) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى ظهور حركات اجتماعية	١٤٧
٥٧	جدول التسلسل المرتبي (٥٧) يوضح اجابات المبحوثين حول المقترحات التي تساهم في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية	١٥٠

الباب الاول

الجانب النظري

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

المبحث الاول: عناصر الدراسة

اولا: مشكلة الدراسة

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم العلمية

اولاً: العدالة

ثانياً: الانتقالية

ثالثاً: العدالة الانتقالية

رابعاً: المصالحة المجتمعية

تمهيد....

من اجل إعطاء صورة أوضح، وفهم أوسع لأي دراسة علمية، لأبد من وضع إطار عام للدراسة، إذ يُعدَ الإطار العام للدراسة من الضرورات الأساسية كونه المدخل الذي يكونه الباحث ليخوض عن طريقه في جوهر دراسته بشكل علمي ودقيق وذلك عن طريق تحديد عناصر الدراسة المتكونة من "مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها"، إذ إنها تسهم في تحديد وتنظيم مسارات الدراسة، وبيان مراحلها وخطواتها المنهجية ومن ثم تحديد أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية التي ارتكزت عليها الدراسة، إذ إن تحديد المفاهيم يعين في توضيح الأفكار وإدراك المعاني التي يريد الباحث الكشف عنها، تم تقسيم الفصل على مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: عناصر الدراسة.

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم العلمية.

المبحَث الأول

عناصِر الدَراسة

أولاً: مشكلة الدراسةProblem of the Study:

المشكلة التي تواجه العدالة الانتقالية في العراق أنّ كل ما يثار اليوم من احاديث تتناول الانتقال من دولة دكتاتورية الى دولة ديمقراطية او من ارهاب الى مجتمع سلمي مثاليات لا تعكس الواقع الحقيقي للمجتمع، إنّ ما يحدث في المجتمع العراقي من صراعات داخلية بضغوط خارجية بين مكونات المجتمع العراقي انعكس ذلك سلباً على الفرد العراقي، إذ أنّ ثقافته أصبحت تتأرجح بين مظالم النظام السابق وصراع الاحزاب والكتل السياسية حالياً حتى أصبح لا يعي ولا يدرك الى اي ثقافة ينتمي ؟

من كل هذا يتبين لنا أنّ كل ما يُقدم للعدالة الانتقالية في عراق اليوم أنّ النظام السياسي الحالي يستعمله لكي يلغي جميع قوانين النظام السابق ويضع قوانين أخرى بديلة، نحن بحاجة اليوم الى قوانين تُستثمر وتطبق واقعاً، إنّ موضوع الدراسة يتناول اشكالية المفهوم نفسة إذ يُعد من المفاهيم التي لاتزال غامضة لاسيما في العراق ونحن بصدد مناقشة التساؤل المطروح هل توجد عدالة انتقالية في العراق؟ من خلال مشكلة البحث نحاول الإجابة على التساؤلات الاتية :

١. ما العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٢. كيف تؤثر العدالة الانتقالية على المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٣. هل هناك ضعف في تطبيق اليات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٤. هل ساهم هذا التلكؤ في تطبيق اليات العدالة الانتقالية بالتأثير على المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٥. ماهي الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣؟

ثانياً: أهميّة الدراسة The Importance of the Study:

الدراسات العلمية الاسلوب الامثل لحل المُشكلات التي يعاني منها المجتمع وفهم الحياه الاجتماعية، لذلك تَتمثل أهمية الدراسة الحالية في أهميتها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، لذا فإنّ أهميّة الدراسة تَتَأتى من:

١. الاهمية النظرية

إن العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة بناء المجتمع على وفق اسس سليمة بعيداً عن النزعة الصراعية والروح الثأرية من خلال تحقيق المصالحة المجتمعية والسير قدماً نحو مستقبل يفضي إلى تصفية شاملة ونهائية لكل نزاعات الماضي، فهي السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والأنصاف للضحايا، والانتقال من ماضٍ مؤلم الى مستقبل مشرق، تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على موضوع ذا أهميّة ليس فقط محلياً وانما عالمياً من خلال تتبع آليات العدالة الانتقالية في العراق، أن موضوع العدالة الانتقالية من الموضوعات المهمة المطروحة على الساحة السياسية ولأهمية الموضع أُنشأت العديد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المهمة.

٢. الأهمية التطبيقية

تظهر الأهمية التطبيقية من خلال وضع التوصيات التي يجب أن تكون اجرائية من شأنها أن تقضي على الأسباب أو تقلل من حدة الآثار و أهميّة قيام الجهات المعنية بوضع التوصيات موضع التنفيذ لكي تساهم في تحجيم المشكلة، ومن ثم التقليل من آثارها على الفرد بشكل خاص و المجتمع بشكل عام.

ثالثاً: أهداف الدراسة Objectives of The Study :

تهدف الدراسة الى:

١. التعرف على واقع العدالة الانتقالية بعد عام٢٠٠٣.
٢. التعرف على واقع المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.
٣. التعرف على آليات تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.
٤. لتعرف على اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣.
٥. التعرف على اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.
٦. التعرف على الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.
٧. وضع التوصيات والمقترحات التي تسهم في القضاء على الصعوبات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق والتقليل من الآثار المترتبة على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحَث الثاني

المفاهيم والمصطلحات

اولاً: العدالة Justice:

العدالة لغة: العدل ضد الجور، يقال عدل عليه في قضيةٍ فهو عادل او بسط الوالي عدله ومعدلته بكسر الدال وفتحها وفلان من اهل المعدل يفتح الدال أي: منْ اهل العدالة ورجل عدل: أي رضا ومفتح في الشهادة [١].

العدالة اصطلاحاً: يرجع معنى العدالة في الأصل إلى إنها ملكة أي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ولا تتحقق العدالة الا اذا اتصف صاحبها بسمات راسخة في نفس تحملهُ على ملازمة التقوى، و إعطاء كل ذي حق حقه ،أي تسوية الحقوق و الواجبات بين الأطراف المختلفة و أجبار من أخطئ بدفع تعويضٍ للطرف المتضرر وهذه هي مهمة القضاء التي تتمثل بتطبيق القوانين وسيادة العدالة بين الافراد[٢]، يبين افلاطون في كتابهِ الجمهورية العدالة تعني صدق الأنسان بحياته الداخلية ومصالحه الأساسية و أن من لا يترك قواه النفسية تستبق الوظائف التي خصصت لها هو الشخص العادل و يعنى بذلك أن عمل قوى النفس وصل الى مرحلة من الانسجام والتوافق وكل القوى تعطي المعنى النهائي للشخص العادل، إن تحقيق العدالة يعتبر الركيزة الأساسية لنشوء الدولة عند افلاطون[٣]، العدالة بالمعنى العام إعطاء كل ذي حق حقة، هذا المعنى العام يضمن العدالة بين الأفراد من جانب و الحفاظ على حقوقهم الطبيعية من الجانب الآخر[٤]، العدالة تتصل بالميدان السياسي للدولة أتصالاً وثيقاً من خلال القضاء، فكلما كان اقتراب القوانين من مفاهيم العدالة كلما كان هناك قضاء عادل، وينعكس ذلك بالنتيجة على عدالة النظام السياسي القائم[٥].

التعريف الإجرائي للعدالة: تعني الجهود المبذولة من قبل الجهاز القضائي من أجل تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع بإعطاء كل ذي حقٍ حقة، و عدالة الجهاز القضائي ناتج من نتائج عدالة النظام السياسي في البلد.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ، ط٣ ، (بيروت: دار صادر . ج٩ ،١٩٦٥) ص٢٨.
(٢) د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت: مكتبة لبنان ،١٩٨٢) ص١١٧.
(٣) افلاطون ، الجمهورية ، ترجمة: حنا خباز، (بيروت: دار الكتاب اللبناني ،٢٠١٧) ص٥٠.
(٤) احمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية،(أربد: مكتبة الكندي، ١٩٨٨) ص١٧٥.
(٥) د. احمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا انموذجا، مجلة السياسية و الدولية، عدد المجلة ١٧، ٢٠١٠، ص٢٥٣.

ثانياً: الانتقالية Transitional:

الانتقالية لغةً: "ن- ق- ل"، (مصدر انتقل) تحول من مكان إلى آخر مدة انتقالية، مدة انتقال تعني مرحلة ليست دائمة وانما لفترة معينة، أي مرحلة انتقالية[١].

الانتقالية اصطلاحاً: الانتقال في مفهوم العدالة الانتقالية هو منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة تصحيح الجرائم ارتكبت عن طريق نظام جمعي سابق[٢]، الانتقالية فتعني نقل شيء ما من مكانه إلى موضع آخر، و تشير إلى التحول في المجتمعات من نمط معين إلى نمط آخر مغاير له، وخصوصاً في المجتمعات التي عانت من حكم دكتاتوري ينتهك القيم الإنسانية وتعد في نظر الكثير من المختصين جرائم ضد الإنسانية مثل جرائم الإبادة الجماعية والحروب الأهلية[٣].

التعريف الإجرائي للانتقالية: الانتقالية وفقاً لمفهوم العدالة الانتقالية تتحدد بفترة التغيرات السياسية التي تشهدها مجتمعات عدة تتميز باتخاذ اجراءات قانونية و حقوقية لتصحيح جرائم مرتكبة من قبل نظام السابق.

ثالثاً: العدالة الانتقالية Transitional justice:

العدالة الانتقالية تعني الاستجابة للانتهاكات الممنهجة الواضحة والصريحة لحقوق الإنسان و تأكيداً واعترافاً بمعاناة الضحايا بهدف تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية، أيّ أنها شكلاً من أشكال العدالة تتناسب مع ما تخوضه المجتمعات من مرحلة انتقالية بعد انتهاء فتره من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، سواء حدثت التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة[٤]، كما عرفها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي أنان" بأنها كل العمليات والآليات التي يبذلها المجتمع محاولاً تجاوز الماضي وكفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة، تتميز العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية أي عدال

---

(١) د. أحمد شوقي، العدالة الانتقالية، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٧، العدد ٤-٢٠١٢،٣.

(٢)محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون سنة طبع) ، ص٢٨٨.

(٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي بشان سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع متاح على الرابط التالي https://www.ictj.org/ar/publication/rule-law-and-transitional-justice-conflict-and-post-conflict-societies ، تاريخ الزيارة ٣٠، ٢٠١٩،١١.

(٤) المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، متاح على الرابط https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice. تاريخ الزيارة ٣٠، ٢٠١٩،١١.

المحاكم، إلى مقاربة سياسية، أنها تتم في لحظة معينة لم يسقط فيها النظام السابق تماماً ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلياً[١].

عُرفت العدالة الانتقالية على أنها مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية و الإدارية الضرورية لتصدي لماضي انتهكت فيه حقوق الإنسان وكشف حقيقه الانتهاكات ومنع تكرارها ومحاسبة المسؤولين عنها[٢]، كما تُعرف : أنها عملية قضائية تبدا بالتحقيق و تنتهي بإصدار الأحكام، كما تعني ادارة التحولات التي تمر بها المجتمعات من حالة نظام قمعي مستبد و ظالم و منتهك لحقوق شعبة، إلى حالة أخرى تتسم بوضع سياسي جديد يقوم على اسس العدل و الحرية و احترام حقوق الأنسان و تكافؤ الفرص[٣]، تُعرف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة الأنماط والآليات التي يستعملها مجتمع ما لتحقيق العدالة في مدة انتقالية في تاريخه، تنشأ الفترة غالبا بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي وهنا وخلال مدة الانتقالية تواجه المجتمع إشكالية هامة جدا، هي كيفيه التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانت حقوقا جسدية أو اقتصادية[٤]، كما يشير العديد من الباحثين إلى أن جذور المفهوم تعود إلى الفكر السياسي الاسلامي متمثلاً بصحيفة المدينة أو كما يطلق عليها "كتاب محمد النبي صلى الله عليه وسلم"، أو "الدستور المدني" كل هذه التسميات واخرى غيرها تشير إلى الوثيقة النبوية التي وضعها النبي (ص) نموذجاً تطبيقياً للعدالة الانتقالية لأنها أسست للتعايش السلمي والمساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين وغير المسلمين[٥].

التعريف الإجرائي للعدالة الانتقالية: يمكن لي في الاخير من خلال استعراض مجموعة التعاريف السابقة أن استخلص منها تعريفاً يتناسب مع الدراسة الحالية، تشمل العدالة الانتقالية على مجموعة من الاليات التي تُمكن النظام الحاكم من تحقيق العدالة في مدة انتقالية غالباً ما تكون هذه المدة بعد اندلاع

---

(١) زهير عطوف، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب بين الانصاف و المصالحة (ب.د: مركز الدراسات و الاستشارات،٢٠١٧) ص٨.

(٢) خالد سمير، العدالة الانتقالية من منظور الرعاية الصحية، (القاهرة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،٢٠١٣) ، ص٢.

(٣) زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقهما في المجتمع العراقي ، مجلة لارك للفسلفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط، العدد١٦ ،٢٠١٤.

(٤) علاء الدين رشوان زيتون ، مفهوم العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة ، القاهرة ٢٠١٣/٢/١ ، متاح على الرابط https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol/ تاريخ الزيارة ٢٠، ١٢،٢٠١٩.

(٥) مركز دمشق للدراسات النظرية والمدنية ، متاح على الرابط التالي www.dctcrs.org ، تاريخ الزيارة ٣٠، ١١، ٢٠١٩.

حرب او انتهاء ثورة يترتب عليها انتقال البلاد من حقبة الحكم القمعي الى مرحلة جديدة تزهو بالديمقراطية.

رابعاً: المصالحة المجتمعية Societal reconciliation:

ليس هناك تعريف شامل للمصالحة المجتمعية، إذ تعني "العودة معاً إلى علاقة جديدة بعد خلاف طويل و ما نتج عن الخلاف من نتائج مروعة بسبب أفعال خاطئة مثل الخيانة، استخدام العنف، سواء كانت الافعال حقيقية أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كليهما، بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما[١].

كما تعرف بأنها استراتيجية تُنتهج من أجل حل النزاع و أنهاء الصراع و الخروج من الأزمات الناتجة عن العنف واستعادة السلم والقضاء على الصراعات التي تهدد استقرار الدولة وسلامة المواطنين[٢]، كما يمكن تعريفها على أنها إعادة بناء روابط و أواصر انفصمت بين أفراد مجتمع تمزقت أوصاله، لا بفعل أعمال العنف فحسب، بل بفعل إيديولوجيات الضلال وعليه إنها لا تقتصر على مجرد إيقاف أعمال العنف، بل إنما تعني في غايتها القصوى إعادة بناء الوفاق بين الأفراد ونشر روح السلم في الصدور وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة نسيان ما حدث وتعبئة الاطراف جميعها في سبيل خلق وطن سليم للأفراد من خلال إصلاح الدولة وأقامه قضاء نزيه بعيد عن التدخلات السياسية، الإصلاحات الهيكلية في جهاز الأمن و القضاء على الأسباب التي أدت إلى تمزيق وحدة المجتمعات[٣]، كما تعرف بالسبل التي تنتهجها الدولة من أجل حل النزاع والخروج من الأزمة التي قد تصيب المجتمع جراء أعمال العنف وما شابهها واستعادة السلم والقضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن أن تهدد استقرار الدول[٤].

---

(١) فهيل جبار جلبي ، المصالحة الوطنية في العراق ، (دهوك: مطبعة خاني،٢٠١٤)، ص٢٣.
(٢) محمد المخلافي مداخلة بعنوان: "إن الغاية النهائية من مشروع العدالة الانتقالية استكمال المصالحة السياسية بمصالحة مجتمعية" ، في إطار ندوة الدولة المدنية طريقنا لبناء اليمن الحديث ، اليمن،٢٠١٢. http://aleshteraky.com/archive/articles.php?lng=arabic&print=2829، تاريخ الزيارة ٣٠، ١١، ٢٠١٩.
(٣) بتة الطيب ، *دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي* ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،٢٠١٣،ص٢٤.
(٤) فاطمة وناس ، المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،٢٠١٣،ص١٢.

لا يوجد إجماع أو اتفاق على مفهوم محدد للمصالحة الا أنّ البعد الاجتماعي للمصالحة يتطلب مستويات عميقة من المشاركة من جانب المجتمعات المحلية التي تحاول إعادة بناء العلاقات المقطوعة أو إنشاء علاقات جديدة على أساس التسامح واحترام الآخر والقبول المتبادل والحوار البناء حول الماضي[١]، المصالحة في بعدها المستقبلي تعني تمكين الضحايا والجناة من الاستمرار في الحياة وتؤوي إلى تعزز السلام وكسر دائرة العنف وتعويض المظالم السابقة، وبناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفق رؤية مشتركة وفهم للماضي[٢].

التعريف الاجرائي للمصالحة المجتمعية: تعني انهاء الخصومة والاقتتال والتسامح واحلال السلام والوئام بين ابناء المجتمع الواحد والاتفاق على الاشياء المختلف عليها وتوفير الاستقرار للبلد والابتعاد عن الثأر والانتقام وكل ما يهدد وحدة المجتمع.

مدينة الكوت: مدينة الكوت مركز محافظة واسط وفي عام ٢٠٠٣بدأت القوات الأمريكية عملية احتلال العراق بحملة واسعة أطلقتها لأسقاط النظام السابق سقطت المدن العراقية بشكل متتالي ومنها مدينة الكوت، وتتكون المدينة من خليط من العرب والحضر وكذلك الكرد الذين تجمعوا من ارض الرافدين للكسب والارتزاق، وأهم عشائرها هي: ربيعة وهي الأكبر وأكثر مقاطعاتها الزراعية التي كانت قبل الجمهورية بأيدي التجار المتنفذين من أهل بغداد خاصة، والعراق عامة[٣].

(1) Strupinskiene ,l..*What is reconciliation and are we there yet? Different types and levels of reconciliation: A case study of Bosnia and Herzegovina*. OURNAL OF HUMAN RIGHTS. Vilnius University. , VOL. 16, NO. 4.pp458-459.

(2)David Bloomfield, Teresa Barnes and Luc Huyse .*Reconciliation After Violent Conflict*. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. Sweden. 2003.p19.

(٣) https://ar.wikipedia.org/wiki/.

الفصل الثاني
نماذج من دراسات سابقة

المبحث الأول: دراسات عراقية

المبحث الثاني: دراسات عربية

المبحث الثالث: دراسات اجنبية

المبحث الرابع: بعض تجارب الامم في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة

تمهيد....

تُعد الدراسات السابقة أحدى الأسس المهمة التي تستند إليها الباحثة في بحثها كما أن الاطلاع على تلك الدراسات يساهم في اتساع الفكرة التي تروم الباحثة الوصول اليها، كما تمنح الدراسات السابقة الباحثة القدرة على الوقوف على مشكلة دراستها ومعرفة نوعية المناهج التي يجب استخدامها، لتتمكن من نتائج تلك الدراسات ومعرفتها ليسهل مقارنتها بالدراسة الحالية، وكذلك لكي تتمكن من الوقوف على الفرق بين دراستها والدراسات السابقة، وعليه تمكنها من القدرة على المقاربة العلمية، عرضت الباحثة دراسات عراقية وعربية وأجنبية اتفقت مع دراستنا في بعض الجوانب النظرية وغفلت عن جوانب اخرى مستعرضتهً بذلك أهمية الدراسة وأهدافها وما اتبعته من منهج وصولا إلى أهم النتائج، تم تقسيم الفصل إلى مباحث كالآتي:

المبحث الأول : دراسات عراقية

المبحث الثاني : دراسات عربية

المبحث الثالث : دراسات اجنبية

المبحث الرابع: بعضُ تجاربُ الامِ في مجالِ العدالةِ الانتقاليةِ والمصالحةِ المجتمعيةِ

المبحَث الأول

دراسات عراقية

اولاً: نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية" و معوقات تطبيقها

ابراهيم شاكر الجبوري(**٢٠١٤**)[١].

أهمية البحث

أهمية البحث تكمن في تناول موضوع العدالة الانتقالية وبيان خصائصها والجرائم الدولية التي تنطوي عليها العدالة الانتقالية والتوصل إلى آليات تطبيق العدالة الانتقالية ومعوقات التطبيق التي تُعد من المواضيع المستجدة في نطاق القانون الدولي وتتمتع بأهمية كبيرة لارتباطها بالقانون الدولي لحقوق الأنسان والقانون الدولي الجنائي وتعدُ من المواضيع المهمة التي تدل على عالمية قضايا حقوق الأنسان.

هدف البحث

١. يهدف البحث الى التعرف على عناصر ومناهج العدالة الانتقالية والأهداف المرجوة من تحقيقها.
٢. ابراز الدور الكبير للعدالة الانتقالية في تعاملها مع الجرائم والانتهاكات والتي تعجز العدالة الانتقالية عن معالجتها بعد النزاعات بسبب القصور بالإمكانيات البشرية والمادية.
٣. بيان المعوقات التي تواجه العدالة الانتقالية ومحاولة وضع الحلول لها.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي.

(١) ابراهيم شاكر الجبوري، نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية ومعوقات تطبيقها، جامعة كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية السياسية، العدد٨،٢٠١٤.

النتائج التي توصل اليها البحث

١. إنّ العدالة الانتقالية آليات قضائية وغير قضائية تحاول مواجهة التركة الكبيرة للجرائم ذات الطابع الدولي والجرائم ذات الطابع الداخلي ومواجهة انتهاكات حقوق الأنسان التي حدثت خلال فترة زمنية بسبب النزاعات او بسبب أنظمة متسلطة او دكتاتورية.
٢. إنّ العدالة الانتقالية ليست شكلاً خالصاً من أشكال العدالة وإنما مجموعة من الوسائل الإجرائية التي تهدف للوصول إلى العدالة.
٣. تواجه العدالة الانتقالية العديد من المعوقات في طريق تطبيقها، ابرزها حالات الآفلات من العقاب ومنح الحصانات واصدار العفو والتعددية الاثنية والدينية والعرقية ومعوقات أخرى سياسية وقانونية.

ثانياً: " **العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة**: **العراق ما بعد ٢٠٠٣** " جواد كاظم عجيل (٢٠١٦)[١].

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في كثرة التجارب الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية والتأكيد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، إبراز جسامة وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق نموذجاً كونها تشكل جرائم دولية وانتهاكات صارخة لا بد من معالجتها وفقا لمبادئ مؤتمر شيكاغو.

أهدف الدراسة

١. بيان أهداف محاربة الإفلات من العقاب وتدعيم العدالة الدولية بعد انتهاء النزاع المسلح وسيادة القانون.
٢. بيان الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في العراق.

(١) جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة: العراق ما بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، قسم القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، لبنان،٢٠١٦. متاح على الرابط التالي http://opac.iul.edu.lb/thesis/21784.pdf ، تاريخ الزيارة ١٠،٨، ٢٠٢٠.

٣. بيان مدى تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية في العراق بعد انتهاء الصراع عام٢٠٠٣.

منهج الدراسة

استعملت الدراسة المنهج المقارن.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. بينت الدراسة الاهتمام الدولي الجاد من قبل الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها بموضوع العدالة الانتقالية ما بعد النزاع المسلح، وفقاً لمبادئ مؤتمر شيكاغو عبر العديد من المؤتمرات الدولية، وآخرها مؤتمر القاهرة عام ٢٠٠٩، إضافة إلى العديد من الدراسات والتوصيات من قبل لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٢. كما ركزت على أنّ المجتمع الدولي وعبر آليات الأمم المتحدة يتعامل بجدية مع ضرورة إجراء الملاحقات القضائية وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان للعدالة بغية عدم الإفلات من العقاب وذلك عبر القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي وتقديم المساعدة للدول الخارجة من الصراع المسلح، عبر تبادل الخبرات في تجارب العدالة الانتقالية.

٣. جاءت نتائج الدراسة أنّ التجربة العراقية أخفقت كثيراً في مجال المصالحة والعفو وهذا الأمر قد أثر بشكل كبير على شريحة كبيرة من المجتمع العراقي، من الذين انتموا إلى حزب البعث المنحل مكرهين، أما بسبب التخلص من الملاحقات الأمنية، أو لغرض تأمين لقمة العيش، كونهم مرتبطين بالوظيفة وكون النظام السابق قد انتهج سياسة تبعيث المجتمع ولو بالقوة.

٤. بينت نتائج الدراسة الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت من قبل السفير بريمر في حل المؤسسة الأمنية والجيش العراقي الذي يتمتع بخبرة واسعة بفعل الحروب الطويلة والكثيرة، التي زجه بها النظام السابق، دون إيجاد البديل المناسب، هذا الأمر أدى إلى فوضى وخلل أمني ما زال العراق ينزف دما بسببهما حتى الأن.

٥. بينت الدراسة أن إصلاح المؤسسات القضائية في العراق، تم الأخذ به وفقاً للرقابة على دستورية القوانين من خلال تأسيس المحكمة الاتحادية العليا ومنح السلطة القضائية حق الرقابة المطلقة على تطبيق أحكام جميع القوانين ومن دون استثناء.

٦. بينت الدراسة أن ما تم تطبيقه في مجال العدالة الانتقالية في العراق، تمثل بإخضاع رموز النظام السابق لمبدأ المسؤولية الجنائية الفردية.

ثالثاً: (**العدالة الانتقالية**: **دراسة قانونية**)، اياد يونس محمد الصقلي، عامر حادي عبد الله الجبوري، (**٢٠١٦**) [١].

أهمّية البحث

تنطلق أهمّية البحث من احتكار الانظمة الدكتاتورية للسلطة وما تواجهه الشعوب من انتهاكات خطيرة لحقوق الأنسان، مما يعزز موضوع العدالة الانتقالية خصوصهً انها تترافق مع اوضاع أمنية غير مستقر نتيجة الانتقال الديمقراطي، كما أنّ تبني العدالة الانتقالية يشكل اساس للاستفادة من حجم التضحيات المبذولة وتشكيل الاسس في بناء دولة الحق والقانون.

أهداف البحث

ينطلق البحث من هدف اساسي مفادهُ أنّ تطبيق مناهج العدالة الانتقالية في المجتمعات الخارجة من النزاع يعدُ الاساس في عدم ارتداد حالات النزاع وانتهاكات حقوق الأنسان التي حدثت في عهد الدكتاتورية.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي.

(١) اياد يونس محمد الصقلي، عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية: دراسة قانونية، جامعة كركوك ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلد٥،العدد،١٨،٢٠١٦.

النتائج التي توصل اليها البحث

١. هناك علاقة تكاملية بين العدالة الانتقالية وحقوق الأنسان، لا يمكن أنّ تكون هناك عدالة انتقالية بدون الحفاظ على حقوق الأنسان، كما أنّ نجاح العدالة الانتقالية يتمثل بالحفاظ على حقوق الأنسان.

٢. إنّ تجارب الدول التي مرت بفتره انتقال سياسي تثبت أنهُ لا يمكن للعدالة الانتقالية أنّ تعمل دون تحقيق آلياتها المتمثلة بالإصلاح المؤسسي ولجان كشف الحقيقة والتعويضات وإحياء الذكرى.

٣. إنّ المجتمعات التي تشرع في تطبيق العدالة الانتقالية يجب أنّ ترتكز على المحاكم الجنائية وتعتبر في الوقت ذاته آلية من آليات العدالة الانتقالية والتي تعتمد على القضاء الذي يجب أنّ يكون مستقلاً ومحايداً في أطار من الشرعية وسيادة القانون.

المبحَث الثاني

دراسات عربية

اولاً: " **العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي**: **تونس نموذجاً** " نجاة جواني (2015)[1].

اهمية الدراسة

تحاول الدراسة بيان كيفية تأثير نمط الانتقال الديمقراطي في اختيار آليات العدالة الانتقالية وتفحص مدى مساهمتها في تكريس سيادة القانون وتحقيق العدالة.

اهدف الدراسة

الدراسة تحاول بيان كيفية تحول مسار العدالة الانتقالية من خلال تكريس الديمقراطية لخطاب أيديولوجي للتغيير في ممارسة السلطة.

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج القانوني لتحليل مواد قانون العدالة الانتقالية في تونس.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. إنّ الحراك العربي بعد قيام الثورات وإسقاط أنظمة الحكم يعدُ من الضروري تبني آليات العدالة الانتقالية وتعزيز المسائلة والعدالة والمحاسبة وتحقيق المصالحة لضمان التحول

(١) نجاة جواني، العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي: تونس نموذجا، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،٢٠١٥. متاح على الرابط التالي http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2241/1/%8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf تاريخ الزيارة ١٠،٨، ٢٠٢٠.

نحو الديمقراطية والتركيز على إصلاح قطاع العدالة من خلال التصدي للتحديات التي تُواجهها.

٢. قامت تونس بإسقاط نظام الحكم مما أدى إلى تغيير المؤسسات والدستور ومن أجل إحداث تغيير سياسي يتوج بانتخابات رئاسية وحرصت تونس على تطبيق العدالة الانتقالية منذ رحيل بن علي سنة ٢٠١١، لذا تسعى لتطوير مسارها وضبط آلياتها و وضعها ضمن نهج منتظم من خلال المصادقة على قانون العدالة الانتقالية.

٣. سعت تونس إلى كشف الحقيقة والمسائلة من خلال القانون لأجل جبر الضرر وتقديم التعويضات، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تركت للقضاء، أما باقي التجاوزات تتولاها هيئة الحقيقة والكرامة وضمن مسار العدالة الانتقالية لتعزيز المصالحة الوطنية.

ثانياً "السياقات الاجتماعية- السياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية" نور نهاد محمد مجاهد،(**٢٠١٦**)[١].

أهمّية الدراسة

١. تكمن أهمّية الدراسة في استمرار حالة الانقسام وتعاظم الصعوبات التي تعصف بمشروع المصالحة، وأثرها في تحقيق الأهداف ومسيرة البناء الديمقراطي والحاجة لتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية يكون قادراً على دعم الوحدة الفلسطينية وتحقيقها وتقدم هذه الدراسة توصيات من شأنها المساهمة في دعم عمل لجنة المصالحة المجتمعية وتمكينها من أداء مهامها.

---

(١) نور نهاد محمد مجاهد، السياقات الاجتماعية - السياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة الى كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،٢٠١٦.
متاح على الرابط التالي https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Nour%20Mjahed_1.pdf، تاريخ الزيارة ١٠،٨، ٢٠٢٠.

٢. تتجلى أهمّية الدراسة بسبب ندرة الدراسات السابقة التي تعالج مشكلة الدراسة بشكل مفصل وخاصةً موضوع السياقات الاجتماعية والسياسية الفاعلة في السياق الفلسطيني وتأثيرها في بناء نموذج في العدالة الانتقالية.

٣. كما تتراءى أهمية هذه الدراسة من كونها تحمل بعدين هما: التخطيط، والتطبيق لنموذج عدالة انتقالية خاص في السياق الفلسطيني.

أهداف الدراسة

١. تتجلى أهداف الدراسة في معرفة أثر السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية اساسة الوحدة الوطنية، وداعم التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

٢. التوصل إلى الاسباب الدافعة والمعرقلة في السياقات الاجتماعية والسياسية في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. بينت الدراسة أنّ دور الحكومة الفلسطينية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية، يتحدد بشكل رئيسي في نطاق العمل لإعادة تعمير قطاع غزة وتعويض المتضررين وضحايا الانتهاكات الناجمة عن الانقسام.

٢. توصلت الدراسة الى أنّ دور المنظمات في فلسطين والنموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية، تمثل بشكل رئيسي في العمل على تأمين المصادر المالية والمعنوية الكفيلة بتعويض ضحايا الانتهاكات بالإضافة الى تقديم العطاء السياسي الداعم لتطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية.

٣. بينت الدراسة أنّ مهمة السلطة القضائية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية، يتمثل بتقصي الحقائق في الانتهاكات السابقة للحقوق الانسان وتنفيذ الأحكام القضائية.

٤. توصلت الدراسة الى أنّ دور الأحزاب السياسية والقوى الوطنية في النموذج الفلسطيني للعدالة الانتقالية، يقتصر عملها على تعزيز قيم الانتماء الوطني وتعزيز قيم الوحدة الوطنية وتفعيل الحوار الوطني و المصالحة الوطنية وتعزيز عمليات الإصلاح الإداري.

اولاً:" دور آليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة " حمزة بيطام (**٢٠١٧**) [١].

أهمّية الدراسة

تتضح أهمّية الدراسة في معرفة الحقيقة للأجيال التي شاهدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللأجيال التي لم تشهدها، من أجل استخلاص الدروس وكسب العبرة لتفادي الانتهاكات و معالجة آثارها، إن معظم البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة والتي لها إرادة سياسية لتجاوز آثارها قبل أن تضع برامج معالجة تلك الآثار فهي تنظر في تجارب العدالة الانتقالية للأمم الأخرى، تنظر في الإيجابيات والسلبيات، وتأخذ ما يتناسب مع الوضع القائم لديها ويتلاءم مع ثقافتها.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى أنّ البلدان التي وقعت فيها مأساة إنسانية وخرجت منها لابد لها من معرفة حقيقة ما حدث، لأن إخفاء الحقيقة وعدم الكشف عنها يعتبرُ إعطاء الفرصة لألوان من الشكوك والمزايدات السياسية، فكشف الحقيقة ومعرفتها قطع للشكوك والتأويلات والنجاة من أسر الماضي، إنّ جبر ضرر الضحايا المادي فقط، أو محاولة العفو الشامل عن الانتهاكات التي وقعت ومعالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان كل هذه الأمور وأنّ كانت مهمة لطي صفحة

(١) حمزة بيطام، دور أليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير ،مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر،٢٠١٧. متاح على الرابط التالي https://www.elmizaine.com/2019/10/pdf_80.html، تاريخ الزيارة ١٠،٨، ٢٠٢٠.

المأساة، لكن لابد من البحث عن الحقيقة لمعرفتها، والكشف عنها ثم يأتي العفو أو المقاضاة حسب ظروف كل بلد وطبيعة كل شعب.

منهج الدراسة

استعملت الدراسة المنهج التحليلي القانوني والمنهج الاستقرائي لاستقراء التجارب التي تمت في هذا الصدد والمنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. العدالة الانتقالية ليست نصر لطرف على طرف، بل أنّ المرحلة تتطلب ثقافة لا غالب ولا مغلوبٌ بها.
٢. العدالة الانتقالية ليست بديلا عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.
٣. العدالة الانتقالية آلية لحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها وقد تبين لنا من خلال تجارب الدول التي عرفتها، أنه ما ساد فيها الاستقرار والطمأنينة ولا أخذت طريقاً إلى التنمية إلا بعدالة انتقالية حقيقية.
٤. العدالة الانتقالية تتطلب تسخير جميع الطاقات والإمكانيات وتكاثف جميع الجهود، رجاءً لنيل بعض النجاحات.
٥. العدالة الانتقالية بالياتها المختلفة، تجربة عرفتها المجتمعات المسلمة في أكثر من مرحله ويتبين هذا بشكل جلي و واضح عند فتح مكة كما ذكرت في السنة.

رابعاً: "**سياسات العدالة الانتقالية في المملكة المغربية للمدة ١٩٩٩-٢٠١٧**" هند مالك حسن (٢٠١٩) [١] .

أهمّية الدراسة

تنطلق أهمّية الدراسة من ضرورة مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان وضرورة معالجتها، وبما انّ العدالة الانتقالية ترتبط ارتباطا وثيقاً بمعالجة الانتهاكات ولاسيما في مرحلة الانتقال السياسي أو الديمقراطي، لذلك فأن الدراسة ستعمل على تحديد مفهوم العدالة الانتقالية والاطر القانونية التي تعمل بموجبها، فضلا عن دراسة تجربة المملكة المغربية في تطبيق سياسات العدالة الانتقالية وما رافقها من أوضاع وسياقات ومواجهتها من صعوبات، ومن ثم فأن دراستها من الممكن ان تساعد الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية في سياق ما عرف بـ (ثورات الربيع العربي) في استلهام نماذج ناجحة للعدالة الانتقالية تتوافق مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها تلك الدول .

هدف الدراسة

تنطلق الدراسة من هدف أساسي مفاده انَّ قيام الوزارات وبإمكانيات حكومية لتطبيق العدالة الانتقالية في المغرب غير كافٍ لأنها تؤدي مهام اوكلت اليها وفقاً لمعايير وآليات العدالة الانتقالية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي .

(١)هند مالك حسن، سياسات العدالة الانتقالية في المملكة المغربية للمدة ١٩٩٩-٢٠١٧، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية، جامعة بغداد، العراق،٢٠١٩.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. إنَّ العدالة الانتقالية لا تقتصر على علاج ملفات الانتهاكات وتصفيتها حقوقياً وقضائياً، أنما على مجموعة من التدابير واللوازم المعقدة التي يتكامل فيها المطلب القضائي بالتشريعي والحقوقي والسياسي والإنساني، كما تساهم بجبر الضرر والتعويض المادي للضحايا والمحاكمات الى كونها شرطاً لازماً ودولياً لإنجاح كل مشاريع التنمية الانسانية متجاوزتاً بذلك مجالها الحقوقي

٢. إنَّ العدالة الانتقالية تعد من المواضيع ألجديدة في المنطقة العربية لأنها تتعلق بعمليات الانتقال الديمقراطي، عند دراسة هذا الموضوع ينبغي التركيز على مجموعة من الامور منها أنّ العدالة الانتقالية لا تمتلك حلول سحرية لمعالجة مشاكل الانتقال الديمقراطي ولكنها آلية لمعالجة الماضي الذي انتُهكت فيه حقوق الأنسان قبل الانتقال الديمقراطي، عليه فهي آلية مكملة من أجل تحقيق الانتقال.

٣. إنَّ تطبيق سياسات العدالة الانتقالية في المراحل الانتقالية يكون لغرض معالجة ارث انتهاكات الماضي ورد الاعتبار للضحايا ، ودراسة الأسباب التي سمحت بحدوث الانتهاكات و اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تمنع تكرارها مجددا .

٤. إنَّ تطبيق سياسات العدالة الانتقالية في المملكة المغربية جاء في سياق تحولات أدت الى استبعاد الانظمة الحاكمة .

المبحَث الثالث

الدراسات الاجنبية

اولاً:"تقييم آليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع: دراسة حالة لمجتمع شرق إفريقيا " دماريس وير اوجاما (٢٠١٣)[1].

أهداف الدراسة

١. تقييم آليات العدالة الانتقالية في مجتمع شرق إفريقيا.

٢. تتبع تطور اليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع.

منهج الدراسة

استعملت الدراسة المنهج التحليلي.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. إن عمليات العدالة الجنائية الدولية والمحلية والتقليدية متكاملة بطبيعتها وتطورت لغرض تعزيز مبدأ العدالة.

٢. إن الملاحقات الجنائية كشكل من أشكال العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع تدعم سيادة القانون وتعزز ثقة المجتمع في الحكومة القائمة ومؤسساتها.

٣. تتبنى آليات العدالة الانتقالية مبدأ العدالة الجزائية باعتباره عملية مهمة في مجتمعات ما بعد الصراع ولكن يجب تنفيذها تزامناً مع العدالة التصالحية من أجل المصالحة والسلام الدائم.

٤. تضفي المشاركة المجتمعية خلال عمليات العدالة الانتقالية التقليدية شرعيةً على عملية العدالة الجنائية وتقلل من فرص تكرار الصراعات.

٥. هنالك اليات محلية تستخدمها مجتمعات معظم مناطق شرق إفريقيا بشكل فطري على نطاق واسع وبصورة رسمية وغير رسمية.

---

(1). Damaris ware Ojama Assessing. *Evaluating Transitional Justice Mechanisms in Post-Conflict Societies: A Case Study of East African Society*. Master Thesis: University of Nairobi,. 2013.

ثانياً: (**قضايا وتحديات ومقترحات حول اليات العدالة الانتقالية**) ماريو جو كارابيتو، (٢٠١٦) [1].

اهمّية البحث

تنطلق أهمّية البحث من العمل الجاد على جعل آليات العدالة الانتقالية أكثر واقعية من خلال التركيز على أهمية التعليم والتمويل والاستفادة من جميع تجارب العدالة الانتقالية التي تساهم في أحداث التغير الاجتماعي والسياسي وفقاً للخطط الموضوعة.

اهداف البحث

١. يهدف البحث إلى تحليل آليات العدالة الانتقالية.
٢. يهدف البحث إلى بيان بعض التحديات التي تواجه تطبيق آليات العدالة الانتقالية.
٣. بيان بعض المقترحات المتعلقة بالقضايا الرئيسية لآليات العدالة الانتقالية مثل الحاجة إلى التعليم.

منهج البحث

المنهج التحليلي تحليل آليات العدالة الانتقالية.

النتائج التي توصل اليها البحث

١. ضمان عدم تكرار الانتهاكات من خلال التركيز على التغيير الاجتماعي والسياسي الذي يساهم في مساعدة الدولة على بناء مؤسسات يمكنها المساعدة في تحسين جميع الحقوق والتي تساهم أيضًا في النمو الاجتماعي والاقتصادي للبلدان.
٢. إن المفهوم الرئيسي الذي يجب على الدول مراعاته البحث عن مقاربة شاملة تلبي احتياجات الضحية في وقتً واحد وتحقق العدالة وتحقق السلام والمصالحة.
٣. تثقيف السكان حول الآليات التي يتم تطبيقها في بلدهم قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ والمساهمة في بناء سجل تاريخي حول الانجازات المتخذة.

(1) Maria joao Carapeto. Issues, Challenges and Proposals on Transitional Justice Mechanisms. Universidade NOVA Lisbao. 2016.

٤. للتعليم قدرة كبيرة على تغيير المجتمعات من خلال دمج فصول التاريخ في المناهج المدرسية و وضع تواريخ للاحتفالات وبناء نصب تذكارية للضحايا وتسمية الشوارع بأسماء الضحايا.
٥. تنفيذ أي من آليات العدالة الانتقالية يتطلب الكثير من الموارد لذلك يجب تحديد الأولويات الرئيسية عند الشروع بتطبيق تلك الأليات.

ثالثاً: **"العدالة الانتقالية و التحول الاجتماعي**: **دراسة حالة سيراليون وجنوب أفريقيا "** فردريك ميث ، (٢٠١٨) [١].

اهمّية الدراسة

تنطلق أهمّية البحث من الجدل الحاصل حول ما إذ كان ينبغي أنّ تصبح العدالة الانتقالية أكثر تحولًا، ايً بمعنى أنّ آليات العدالة الانتقالية المتعارف عليها مثل المحاكم أو لجان الحقيقة غالباً ما تركز على المساءلة الفردية بدلاً من التركيز على الأسباب الرئيسية للنزاع، إذ يجب بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية التركيز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

اهداف الدراسة

١. بيان العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الاجتماعي.
٢. يهدف البحث الى بيان كيف يمكن أن تسهم العدالة الانتقالية في تحول اجتماعي طويل الأجل والسلام المستدام.
٣. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على قضية جنوب أفريقيا وسيراليون بما يتعلق بالعلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الاجتماعي.

منهج الدراسة

المنهج التحليلي، تحليل حالة سيراليون وجنوب أفريقيا.

(1) Friederike Mieth. Transitional Justice and Social Transformation: A Case Study of Sierra Leone and South Africa. Switzerland: Swisspeace. 2018.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

١. توصل البحث إلى أنّ العدالة الانتقالية والتحول الاجتماعي غالباً ما يرتبطان ارتباطاً مباشراً ولا يمكن الفصل بينهما.
٢. توصل البحث إلى أنّ العدالة الانتقالية ذات أهداف مستقبلية من خلال تحويل التركيز إلى الاحتياجات الخاصة للضحايا.
٣. توصل البحث إلى أنّ نجاح العدالة الانتقالية يعتمد بشكلٍ أساسٍ على القادة الجيدين.
٤. توصل البحث ألا أنّ التركز بالمقام الأول يجب أنّ ينصب على محاولات تصحيح الظلم التاريخي أيً الانتهاكات المرتكبة خلال فترة العنف الجماعي ثم التركيز على الظروف الأوسع نطاقًا التي أدت إلى هذا العنف.
٥. إنّ آليات العدالة الانتقالية التي أُنشئتْ خلال فترة الانتقال السياسي في جنوب افريقيا لا يمكن الوثوق بها لكونها غير قادرة على معالجة المشكلات الهيكلية المتمثلة بالعرق وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
٦. توصل البحث إلى أنّ الحرب الأهلية في سيراليون كانت بسبب الظلم السائد والتهميش الاقتصادي والحكم السيئ، إنّ التركيز على الأسباب الجذرية للصراع كان يمكن أنّ يكون مفيداً لإلهام عمليات التحول الاجتماعي على المدى البعيد والتي لا تزال تشكل تحدياً في سيراليون.

مناقشة الدراسات السابقة

تناولنا في فصل الدراسات السابقة مجموعة من الدراسات، منها ثلاثة عراقية، اربعة عربية، ثلاثة أجنبية، لذلك أحاول هنا مناقشة ما تم تقديمهُ من دراسات سابقة، لغرض تقوية الدراسة الحالية و الاستفادة من جوانب القوة و السير عليها، و الابتعاد عن جوانب الضعف، و تقوم المناقشة على اربعة أبعاد أساسية:

اولاً: من حيث الاهمّية:

تنطلق دراستنا الحالية من أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، تجلت الأهمية النظرية في أن العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة بناء المجتمع وفق اسس سليمة بعيداً عن النزعة الصراعية والروح الثأرية

من خلال تحقيق المصالحة المجتمعية والسير قدماً نحو مستقبل يفضي إلى تصفية شاملة ونهائية لكل نزاعات الماضي، فهي السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والأنصاف للضحايا والانتقال من ماضٍ مؤلم الى مستقبل مشرق، أما الأهمية التطبيقية فتمثلت بوضع التوصيات اجرائية من شأنها أن تقضي على الأسباب أو تقلل من حدة الآثار. في حين تباينت الدراسات السابقة في طرحها للأهمية، تمثلت أهمية دراسة جواد كاظم عجيل، ببيان كثرة التجارب الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والتأكيد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، إبراز جسامة وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق. في حين تمثلت أهمية دراسة ابراهيم شاكر الجبوري في أنها تناولت موضوع العدالة الانتقالية مع بيان خصائصها والجرائم الدولية التي تنطوي عليها العدالة الانتقالية والتوصل إلى آليات تطبيق العدالة الانتقالية ومعوقات التطبيق التي تُعد من المواضيع المستجدة في نطاق القانون الدولي. أما دراسة اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري، انطلقت أهميتها من خلال بيان ما تواجهه الشعوب من انتهاكات خطيرة لحقوق الأنسان جراء احتكار الانظمة الدكتاتورية للسلطة، مما يعزز موضوع العدالة الانتقالية خاصتهً انها تترافق مع اوضاع أمنية غير مستقر نتيجة الانتقال الديمقراطي. في حين تمثلت أهمية الدراسات العربية وفي مقدمتها دراسة حمزة بيطام، في معرفة الحقيقة للأجيال التي شهدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللأجيال التي لم تشهدها، من أجل استخلاص الدروس وكسب العبرة لتفادي الانتهاكات معالجة آثارها. توصلت دراسة نجاة جواني إلى بيان كيفية تأثير نمط الانتقال الديمقراطي في اختيار آليات العدالة الانتقالية، وتفحص مدى مساهمتها في تكريس سيادة القانون وتحقيق العدالة. تمثلت أهمية دراسة نور نهاد محمد مجاهد من استمرار حالة الانقسام وتعاظم الصعوبات التي تعصف بمشروع المصالحة وأثرها في تحقيق الأهداف ومسيرة البناء الديمقراطي والحاجة لتطبيق نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية يكون قادراً على دعم الوحدة الفلسطينية وتحقيقها، وتقدم هذه الدراسة توصيات من شأنها المساهمة في دعم عمل لجنة المصالحة المجتمعية وتمكينها من أداء مهامها، بينما تنطلق دراسة هند مالك حسن من ضرورة مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان وضرورة معالجتها. بينما هدفت دراسة فردريك ميث التركيز على الأسباب الرئيسية للنزاع بدلاً من التركيز على المساءلة الفردية. نطلقتْ أهمية دراسة ماريو جو كارابيتو من التركيز على أهمية التعليم والتمويل والاستفادة من جميع تجارب العدالة الانتقالية التي تساهم في أحداث التغير الاجتماعي والسياسي وفقاً للخطط الموضوعة.

ثانياً: من حيث الاهداف:

تمثلت اهداف دراستنا الحالية في التعرف على واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣ومعرفة آليات تطبيقهما والوقوف عند اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣ والأثار الناتجة عن عدم التطبيق. تمثلت اهداف دراسة جواد كاظم عجيل ببيان أهداف محاربة الإفلات من العقاب وتدعيم العدالة الدولية بعد انتهاء النزاع المسلح وسيادة القانون، بيان الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في العراق، بيان مدى تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية في العراق بعد انتهاء الصراع عام ٢٠٠٣. فيما هدفت دراسة ابراهيم شاكر الجبوري التعرف على عناصر ومناهج العدالة الانتقالية والأهداف المرجوة من تحقيقها مع ابراز الدور الكبير للعدالة الانتقالية في تعاملها مع الجرائم والانتهاكات والتي تعجز العدالة الانتقالية عن معالجتها بعد النزاعات بسبب القصور بالإمكانيات البشرية والمادية وبيان المعوقات التي تواجه العدالة الانتقالية ومحاولة وضع الحلول لها. هدفت دراسة اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري إلى أن تطبيق مناهج العدالة الانتقالية في المجتمعات الخارجة من النزاع يُعد الاساس في عدم ارتداد حالات النزاع وانتهاك حقوق الأنسان التي حدثت في عهد الدكتاتورية. أما الدراسات العربية فقد هَدفتْ دراسة حمزة بيطام إلى أنّ البلدان التي وقعت فيها مأساة إنسانية وخرجت منها لابد من معرفة حقيقة ما حدث، لأن إخفاء الحقيقة وعدم الكشف عنها هو إعطاء الفرصة للألوان من الشكوك والمزايدات السياسية، فكشف الحقيقة ومعرفتها قطع للشكوك والتأويلات والنجاة من أسر الماضي، أنّ جبر ضرر الضحايا المادي فقط، أو محاولة العفو الشامل عن الانتهاكات التي وقعت ومعالجة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان كل هذه الأمور وأن كانت مهمة لطي صفحة المأساة، لكن لابد من البحث عن الحقيقة. وهدفتْ دراسة نجاة جواني إلى بيان كيفية تحول مسار العدالة الانتقالية من خلال تكريس الديمقراطية لخطاب أيديولوجي للتغيير في ممارسة السلطة. هدفت دراسة نور نهاد محمد مجاهد معرفة أثر السياقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية اساسة الوحدة الوطنية وداعم التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، بينما هدفت دراسة هند مالك حسن انَّ قيام الوزارات وبإمكانيات حكومية لتطبيق العدالة الانتقالية في المغرب غير كافٍ لأنها تؤدي مهام اوكلت اليها وفقاً لمعايير وآليات العدالة الانتقالية. أما الدراسات الاجنبية فهدفت دراسة دماريس وير اوجاما إلى تقييم آليات العدالة الانتقالية في مجتمع شرق إفريقيا وتتبع تطور اليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع. بينما

هدفت دراسة فردريك ميث إلى بيان العلاقة بين العدالة الانتقالية والتحول الاجتماعي وبيان كيف يمكن أنّ تسهم العدالة الانتقالية في تحول اجتماعي طويل الأجل والسلام المستدام. هدفت دراسة ماريو جو كارابيتو إلى تحليل آليات العدالة الانتقالية وبيان بعض التحديات التي تواجه تطبيق آليات العدالة الانتقالية والتوصل إلى المقترحات المتعلقة بالقضايا الرئيسية لآليات العدالة الانتقالية مثل الحاجة إلى التعليم.

ثالثاً: من حيث المناهج:

استعملت الدراسة الحالية اربعةٌ مناهجٍ علميةٍ(منهج المسح الاجتماعي، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي)، بينما تنوعت المناهج المعتمدة في الدراسات السابقة أذْ يقوم كل باحث باختيار ما يتناسب مع طبيعة دراسته وأهدافه ما يسعى للوصول الية من خلال دراسته، مما يفسر التشابه والاختلاف في المناهج ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، أذ استعملت دراسة جواد كاظم عجيل المنهج المقارن. دراسة ابراهيم شاكر الجبوري المنهج الوصفي التحليلي. دراسة اياد يونس محمد الصقلي وعامر حادي عبد الله الجبوري المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي. أما الدراسات العربية استعملت دراسة حمزة بيطام المنهج التحليلي القانوني والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي. دراسة نجاة جواني المنهج القانوني. دراسة نور نهاد محمد مجاهد المنهج الوصفي التحليلي، دراسة هند مالك حسن اعتمدت على منهج التحليل النظمي. أما الدراسات الاجنبية استعملت دراسة دماريس وير اوجاما المنهج التحليلي. بينما استعملت دراسة فردريك ميث المنهج التحليلي. ودراسة ماريو جو كارابيتو المنهج التحليلي.

رابعاً: من حيث النتائج النهائية:

تطرقتْ الباحثة لموضوع العدالة الانتقالية من منظور سوسيولوجي بحت مما يجعلها تختلف عن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من منظور قانوني أو سياسي صرف. توصلت دراستنا الحالية لمجموعة من النتائج، منها أنّ العدالة الانتقالية لا يمكن لها أنّ تحقق دون أنّ تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق استقلال ونزاهة السلطة القضائية ومعاقبه الجناة والفاسدين، العدالة الانتقالية تساهم بحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها كما أنها ليست بديلاً عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية

لمرحلة انتقالية، وأكدت نتائج الدراسة الحالية يجب انتخاب طبقة سياسية نزيهة وكفؤه قادرة ومتمكنة من تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل صحيح وشامل وتأخذ على عاتقها تحقيق بيئة أمنه مستقرة ينعم أفردها بكامل حقوقهم الصحية والخدمية والتعليمية، كما أنّ العدالة الانتقالية لا يمكن أنّ تحقق اهدافها دون تحقيق آلياتها المتكاملة الشاملة(المساءلةُ الجنائيةُ والإصلاحُ المؤسسي والملاحقات القضائية وتقصي الحقائق والتعويضات).

المبحَث الرابع

بعضُ تجاربُ الامم في مجالِ العدالةِ الانتقاليةِ والمصالحةِ المجتمعيةِ

منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن شهد العالم تجارباً عديدةً للعدالة الانتقالية والمصالحة جرت في العديد من الدول منها تجربةُ سيراليون وجنوب أفريقيا بولندا وألمانيا الشرقية و تجربة الأرجنتينَ والشَيلي و روندا، أما التجاربُ العربيةُ تمثلتْ بمصر وليبيا وتونس والعديد من الدول الأخرى، تهدف جميعها الى تحقيق حالة من التوافق في المجتمع الواحد الذي تظهر فيه بوادرُ الخلافات السياسية وما يترتب عليها من انتهاكات لحقوق الإنسان استوجبت جبر الاضرار وتشكيل محاكم الانصاف والمصالحة وتعويض الضحايا والعمل على إصلاح وتأهيلِ عددٍ غير قليل من المؤسساتِ التي تضررتْ[١].

اولاً: التجاربُ الاجنبيةُ

١_**تجربةُ سيراليون**: قامتْ الحرب الأهلية في سيراليون في يوم ٢٣ مارس من عام ١٩٩١م، حينما قامت قوات (الجبهة الثورية المتحدة Revolutionary United Fron) بمهاجمة بلدةٍ قرب الحدود مع ليبيريا، كان الهدف منها إسقاط حكومة جوزيف سايدو المتسلطة والفاسدة، كانت هذه الأحداث بداية مرحلةٍ من العنف الذي دمّر البلاد، أمام حالة الدمار التي شهدتها البلاد سعت الحكومة إلى اتخاذ تدابيرٍ من أجل الوصول إلى السلام في يوليو من عام ١٩٩٩ توصلت الحكومة إلى أتفاقٍ للسلام بين سيراليون والجبهة الثورية المتحدة، نص الاتفاق عن العفو والغفران بحق مرتكبي الفظائع والأعمال الوحشية، كما بين الممثّل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة أنه لا يمكن تنفيذ العفو بحق الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب والإبادةُ الجماعية وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة لمنع ظاهرة الإفلاتُ من

(١) د. عبيد الرقيق، الآليات الممكنة لتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا، مقال منشور متاح على الرابط التالي https://www.eanlibya.com ، تاريخ الزيارة١،٣٠،٢٠٢٠.

العقاب والإلمام باحتياجات الضحايا ودعم المصالحة وتضميد الجراح، ومنع تكرار الاعتداءات والتجاوزات التي طالت الضحايا، ساهمت تجربةُ العدالة ما بعد الصراع في سيراليون في تطويرِ مجال العدالة الانتقالية من خلال امتثالها لعمل كلٍّ من لجان الحقيقة والمصالحة والمحاكم الجنائية الدولية وتجاوبها بعضها مع بعضها الآخر[١].

٢_**تجربةُ جنوبِ أفريقيا**: انطلقت تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا مع بداية التحضير لأنهاء التميز العنصري وتمثلت بالمحاكمات الشعبية، كما عُهد بالكشف عن كل أشكال التجاوزات والجرائم وإنصاف الضحايا وصولاً إلى تسوياتٍ غير جزائيةٍ إلى لجان الحقيقة والمصالحة، نجحت تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا وتم إطلاق سراح الاسرى السياسيين بما فيهم نلسن مانديلا في عام ١٩٩٠ بعد ما قضى(٢٧)عاماً في السجن، تم عقد اول انتخاباتٍ في العام ١٩٩٤، في عام ١٩٩٥ منح برلمان جنوب أفريقيا تكليفا بتأسيسِ لجنة الحقيقة والمصالحة التي صدرت في العام ١٩٩٨تقريراً تضمّن شهادات أكثر من(٢٢,٠٠٠) ضحيّةً وشاهداً، حيث تم الإدلاء بألفي شهادة في مقابلات استماعٍ علنية، قام ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا السابق بإصدار عفوٍ كسبيلٍ لمعالجة ضعف لجنة الحقيقة والمصالحة، إن أغلبية الجهود التي بُذلت لأجل محاسبة المتورطين بالجرائم المرتكبة خلال حكم التمييز العنصري انتهت بالفشل، أباح قانون لجنة الحقيقة والمصالحة إصدار العفو بحق مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين رغبوا بالاعتراف في عهد الرئيس السابق ثابو مبيكي، وفي ختام تجربة جنوب أفريقيا تم الاكتفاء بالاعتراف بما حدث من الانتهاكاتٍ خلال حكم التميز العنصري من خلال لجان استماعٍ للضحايا وللجناة أيضا، مع بداية الانتقال للديمقراطية أخذ السياسيونَ بالإقرار بسيادة القانون والمساواة بين الأفراد واحترام حقوق الإنسان[٢].

٣_**تجربةُ بولندا وألمانيا الشرقيةَ**: تجاوزت كلاً من بولندا وألمانيا الشرقية مراحل من الصراع وصولاً إلى العدالة الانتقالية وتمثلت بمجموعةٍ من التسويات المتماثلة إلى حد كبير في كلا البلدين، كلاهما تبنى قضايا المسؤولية السياسية عن الجرائم التي اقترفها النظامان الشيوعيان وألقي اللوم على الرؤساء الشيوعيين ولوحق بعضهم قضائياً وفقد البعض الأخر مناصبهم وسلطانهم عبر عملية التطهير كذلك وقع على الدولة وأجهزتها اللوم الأكبر، حتم ذلك عليها النهوض بالأعباء المادية لعملية إعادة تأهيل

(١) فوزية قاسي، تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية: لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجاً ١-١، ٢٠١٦http://qaindex.com/Content/0 ، تاريخ الزيارة٢٠٢٠،١،٣٠.

(٢) د. يوسف عناد آل عايد وآخرون ، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨) ، ص١٣.

الضحايا والتعويض لهم، كما حاولت الدولتان جمع الحقائق والأدلة لتقديم روايةٍ صحيحةٍ لما حدث في الماضي وذلك عبر فتح الملفات وإقامة جلسات المساءلة النيابية[١]، يكمُن الفارقُ الرئيس بين الدولتين في العدالة الانتقالية في اختيار بولندا مساراً أطولاً وأقسى، ترك وراءهُ حكومتينِ إلى جانب ادعاءات مرة، اصطبغت معظم المرافعات في بولندا بصبغةٍ عاطفيةٍ، من دون أي نتيجة سوى تأجيل الاتفاق على التسويات التي اتُفق عليها في النهاية، تُعلمنا التجربة البولندية أنّ ظهور قضية العدالة الانتقالية ليست حكراً على السنتين الأولى أو الثانية من عمر التغيير السياسي المتسارع، فقد يطول بقاؤها، مسببةً بذلك المزيد من المشكلات أنّ بقيت عالقة[٢].

٤_**تجربةُ الارجنتينِ**: تم إسقاط الدكتاتورية في الارجنتين عام ١٩٨٣، بعد ما تعرضت لخسائرٍ في حرب مالفيناس ضد بريطانيا، بعد الانتقال إلى النظام المدني تم انتخاب راؤول الفونسين وتم تشكيل اللجنة الوطنية العليا للأشخاص المفقودين وكلفت بالتحقيق في مصير الاشخاص المختفين و وضَعت قائمةً احتوت أعداد الضحايا والمقار التي قتل فيها الأفراد أو تم تعذيبهم، كانت هناك حاجةً للتحقيق بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الحكم العسكري ومع بداية عام ١٩٨٤ أصدر القضاة أوامراً باستخراجِ وفحص الجثثِ للتعرف على هوياتهم، و بعد ذلك قام الرئيس الفونسين بعرض قانون على مجلس الشيوخ بالأرجنتين، طرح من خلاله قيام المحاكم العسكرية بالنظر في قضايا كبار القادة المتسببين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في عهد النظام العسكري، تطرق القانون إلى ضرورة معاقبة كل من خطط أو نسق أو إمر باقتراف أي عملٍ قمعيٍ أو انتهاك لحقوق الإنسان، انطلقت المحاكمات بعد مرور ١٨ شهراً فقط من انسحاب الحكومة العسكرية من السلطة، واشتملت على سماع المحكمة لأكثر من(٨٠٠) شاهداً، وتبعت بقائمة تظم الملاحقين قضائياً[٣].

٥_**تجربةُ الشيلي**: سلكت شيلي طريقَها في تحقيق العدالة الانتقالية من خلال الكشف عن الحقيقة لتحقيق المصالحة، إذ دعا رئيسُ الدولةِ المنتخب أيلوين باتريسيو الذي أعقب حكم الديكتاتورية، وبمقتضى مرسوم رئاسي صدر في ٢٥ أبريل ١٩٩٠ إلى تشكيل لجنةٍ رسميةٍ للتحقيق في الماضي الأليم الذي عانى منه شعب الشيلي إبان حكم الدكتاتورية والكشف عن الحقيقة التي انتظرها الشعب

(١) نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية، ترجمة: ضفاف شربا،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر،٢٠١٤)، ص٢٧٧.
(٢) نفسة، ص٢٧٨.
(٣) صلاح الدين بو جلال شافية، العدالة الانتقالية في النموذج الارجنتيني: نضال من أجل المسائلة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد ١٨،الجزائر،٢٠١٨، ص ص٤٩٨-٤٩٩.

خاصتهً الضحايا وأسرهم، على اعتبار أنّ معرفة الحقيقة تساهم في تحقيق المصالحة المجتمعية للوصول إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وأطلق على هذه اللجنة اسم " لجنة الحقيقة والمصالحة " عهد لها أمر التحقيق في الفترة التاريخية الممتدة من ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٣ إلى ١١ مارس سنة ١٩٩٠، خاصةً حالة الاختفاء والاعتداء خارج نطاق القانون والتعذيب والوفيات المرتبطةُ بهذه الانتهاكات والناتجة عن ممارسات ارتكبت بمبرراتٍ سياسيةٍ[١].

٦_ تجربة روندا: بعد عشرين عاماً من الحربِ الأهلية التي راحَ ضحيتها مليون و(٧٥)ألف أنسان، تم أنشاءُ محاكمٍ عرفيةٍ خارج إطار القضاء حيثُ يتمُ أشهادَ الناس على هذه المحاكم وصدقيتها وتشجيعُ الضحية لكي يَصفحَ عن الجاني مقابل تعويضات مادية أو المساعدة في حرث أرض الضحية لفترةٍ من الوِقت، من خلال هذهِ المحاكمُ تم معالجةَ مليونِ قضيةٍ، فيما بينَ وزيرُ العدلِ الرواندي أنّ المجتمعَ اليومَ يعيشُ بتناغمٍ وبين أيضاً كان هناك (٢٠٠) الف شخصاً بالسجون، لكن السجنَ لم يكنْ الحل، إذ بين أنّ الحلَ بالحياةِ و ليس بالموت[٢].

ثانياً: التجاربُ العربيةُ

١_تجربةُ مصرَ: بعدَ انتهاء ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ تم الأخذ بفكرة العدالة الانتقالية وانطوت على مبدأين أساسيين هما الحماسية والتطهير وكونت ما باتُ يعرف دولياً بالعدالة الانتقالية، من مجمل الأسباب التي ادت إلى فشل ثورة يناير في مصر الإصرار على محاكمة رموز النظام السابق من المتهمين بقتل الثوار والمدانين بالجرائم المالية وإقصائهم عن الحياة السياسية، تعارض هذا المطلب مع ارتباطات المجلس العسكري بالنظام مما اجبر المجلس العسكري لمحاكمة الرئيس السابق ومعاونيه محاكمةً استمرت عاماً كاملاً، بالنتيجة تم تأجيل إصدار الحكم القضائي، لم تتمكن مصر من استعادة الاموال المهربة إلى الخارج بسبب عدم صدور حكم قضائي ضد الرئيس السابق حسني مبارك[٣].

٢_تجربةُ ليبيا: مرتْ ليبيا منذ اندلاع ثورة(١٧) فبراير ٢٠١١ إلى اليوم بثلاث مراحلٍ انتقاليةٍ متتاليةٍ فمن سلطةٍ توافقيةٍ أثناء النزاع المسلح(المجلس الوطني الانتقالي المؤقت) إلى سلطتين

---

(١) حاميد زيار، تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الانتقال الديمقراطي ام تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،٢٠١٩)،ص٨٣.

(٢) اسامة رشدي، مصر العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية،(مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ١٠.

(٣) د. يوسف عناد آل عايد وآخرون، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨)،ص١٧.

منتخبتين(المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب) والتي انتهت بخلافٍ سياسي حاد بين السلطتين وقد انعكست هذه الأحداث السياسية على الموقع التشريعي، وعقب ذلك تم إصدار العديد من القوانين الهامة والقرارات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية التي كان لها الأثر المباشر على مسار العدالة الانتقالية في ليبيا، غياب الإرادة السياسية الحاسمة لتطبيق مشروع العدالة الانتقالية، كما أن صدور التشريعات والقوانين غير كافيةٍ لوحدها طالما لم تسخر الدولة كل إمكانياتها لنفاذ المسار الانتقالي ولعل الإرادة السياسية حتى لو توفرت فهي تحتاج لاستقرارٍ أمنيٍ واقتصاديٍ لتكون ناجزةً وفاعلة وذلك ما انعدم في المشهد الليبي وما يزيد الأمر تعقيداً إغفالُ الطبيعة التشاركية لقوانين العدالة الانتقالية لابد أنّ يتم النظر فيه من كافة شرائح المجتمع ومناقشته من خلال منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا واسرهم والنشطاء والمهتمين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وغيرهم لبحثهِ ومن ثم تقرير آلياته وبعدها يتم تقرير مسارات العدالة الانتقالية بحسب خصوصية الحالة الليبية[١].

٣_ **تجربةُ تونس**: بعدَ إسقاط حكومة زين العابدين بن علي، عام ٢٠١١ تَّم تشكيلُ ثلاثةُ لجانِ أساسيةٍ للهيأةِ العليا لإنجاز غايات الثورة بالإصلاح سياسي والانتقال الديمقراطي، إن أولى الخطوات التي اتخذتْها تونس في مسار العدالة الانتقالية تكوين اللجنة الوطنية للبحث والكشف في الحقائق والانتهاكات للتحقيق في المسؤولية الجنائية لكل من تورط في قتل وجرح المتظاهرين وتقديم الملفات إلى العدالة، ثم تلا ذلك تكوين لجنة تقصي الحقائق في مجال الرشوة والفساد، و في ما يخص جبر ضرر شهداء ثورة الحرية والكرامة أطلق بيان لتعويض كل من استشهد أو أصيب في "١٧ كانون الأول ٢٠١٠ إلى ١٩ شباط ٢٠١١ "[٢].

(١) د. وحيد الفرشيشي و آخرون، دليل العدالة الانتقالية في ليبيا، (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان،٢٠١٥)، ص ص٣- ٤.

(٢) حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، العدد ١٨، ٢٠١٦، ص ص١٤ -١٥.

الفصل الثالث

العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام٢٠٠٣: الواقع والآليات

المبحث الاول: واقع العدالة الانتقالية في العراق بعد عام٢٠٠٣

المبحث الثاني: واقع المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: آليات تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تمهيد....

يتضمن الفصل الكشف عن واقع العدالة الانتقالية بعد عام٢٠٠٣، فضلاً عن بيان واقع المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً إلى معرفة الآليات المعتمدة لتطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣، تم تقسيم الفصل إلى مباحث كالآتي:

المبحث الاول: واقع العدالة الانتقالية بعد عام٢٠٠٣.

المبحث الثاني: واقع المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثالث: آليات تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحَث الاول

واقعُ العدالةِ الانتقاليةِ في العراق بعدَ عام٢٠٠٣

إنّ العدالةَ الانتقالية عمليةٌ سياسيةٌ في الأساس، تقومُ على تظافر جهودِ السياسيين والمجتمع المدني وناشطي حقوق الإنسانِ، فضلاً عن مساعدة المنظمات الحكومية والجماعاتِ الدولية وأصبحَتْ لَها أُسسٌ معروفة تقومُ على الحق في معرفة الحقيقة من خلال تأسيسِ لجانَ الحقيقة، وتحقيقُ العدالةِ للضحايا والتعويضُ الفردي والجماعي، وإصلاحُ مؤسساتِ الدولةِ والتي غالباً ما تقترنُ بها الشبهاتُ في فتره الانتهاكات وذلكَ ضماناً لعدم تكرارها مستقبلاً، إن عمليات العدالة الانتقالية تتباينُ من دولةٍ لأخرى كما أن تطبيقَ سياسات العدالة الانتقالية لا يؤدي بالضرورةِ إلى المصالحة، ولكنها تساهمُ في تقديمِ خارطةَ طريقٍ لبناءِ مستقبلٍ أفضلٍ، في اليونان والعراق والأرجنتين، كانتْ أحكام الإعدام نقطة البداية في مسار العدالة الانتقالية[١]، إن العدالةَ الانتقاليةَ في العالمِ اليومَ تُعدُ استنكاراً دولياً ومناهضةً عالميةً لكل أشكالِ الماضي و الذي تمثلَ بالحروبِ الأهليةِ أو انتهاكاتِ حقوق الإنسان أو الاستعمار أو العنف السياسي بِكل أشكالهِ وأنواعهِ وسلبَ الأفرادِ حقهم في الحياة والحرية والعدالة، وهذا يعني أنه بعدَ الآلافِ من السنين لا يمكنُ الإفلاتُ من العقاب ومنَ المتعارف عليه في كل أرجاءِ العالم أن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الكبرى لحقوق الإنسانِ ما عادَ يمكنُ تجاهلها عندَ انتهاء الحروب أو النزاعات[٢].

تحول النظام السياسي في العراق نحو الديمقراطية بعد اسقاط النظام الشمولي فيه في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣هذا التحول لم يُصار له بفعل داخلي وإنما جاء بفعل تدخل خارجي على يد قوات الاحتلال الأمريكية، ووفقاً لذلك أصبحت الديمقراطية دخيلة على المجتمع العراقي لا ترتقي إلى مستوى السلوك السياسي أو الممارسة السياسية، و إنما على مستوى الشعارات فقط هذا على صعيد النخب السياسية، أما على صعيد عامة الشعب فأنهم باتوا يشككون في شرعية الديمقراطية نتيجة ما افرزتُه من محاصصات عرقية وطائفية، كانت المواطنة العراقية الخاسر الاكبر فيه، فعلى الرغم من أن البيئة المؤسساتية تم تشكيلها في العراق بعد عام٢٠٠٣

---

(١) حاميد زيار، مصدر سبق ذكره ص٨٠.

(٢) خميس دهام حميد، امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية،:دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق (بغداد: دار الكوثر للطباعة والتصميم،٢٠١٦)، ص٢١.

إلا أنّ تلك المؤسسات ينعدم فيها الاستقرار والفعالية واصبح القائمون على تلك المؤسسات خاضعون للتوافقات والمساومات، مما ادى إلى أصابتها بالشلل وتجريد القيمة الديمقراطية لتلك المؤسسات من مضمونها الحقيقي[١].نحاول هنا بيان مفهوم الديمقراطية، إذ يعني نمط إدارة الحكم أو السلطة السياسية، تقوم على أساس المشاركة والتنافس والتداول على النقيض من الأسلوب الاستبدادي الذي يتسم بالفردية والإقصاء والديمومة، مع مراعاة مجموعة الحقوق التي يجب أنّ تضمنها الدولة للمواطن[٢]، إن الغاية الاساسية من الانتقال أو التحول الديمقراطي التحول من نظام سياسي تضعف فيه قوه القانون ومؤسسات البلد، إلى نظام ديمقراطي الكلمة العليا فيه للقانون بما يضمن لإفراد المجتمع نيل حقوقهم وتكافؤ الفرص بينهم[٣]،حيث أنّ الديمقراطية تبقى دائماً بحالة من القصور ذلك لكونها تحتاج إلى قادة أو زعماء جيدين ومتمكنين من احتوائِها وذلك لا يمكنُ تحقيقهُ ألا من خلال هيأة حاكمةٍ تتكون من أقليةٍ ذات تنظيم وسلطة[٤]. العدالةُ الانتقاليةُ برنامجً للتحولِ السلميَ لمجتمعٍ يتعرضُ للاستبدادِ السياسي، تسعى لعلاج إرث من تجاوزاتٍ واسعةٍ النطاقِ في الماضي، لضمان المساءلة والعدالة والمصالحة وإنشاء مجتمع يتميزُ بالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان[٥]،إن الانتقالَ السياسيُ يقتضي ثقافة سياسية جديدة يتمُ من خلالها إحلال قيم التفاهم والتعاقد والانسجام والاتساقِ، بدلاً عن التسلطِ والإقصاء والتهميش لأفراد المجتمع ويشترط في التحول السياسي في أي مجتمعٍ وجود درجةٍ من الاندماج بين أفراده، أيٌّ بمعنى وجود ثقافة وطنية تتخطى الخصوصيات وتشجع الاندماج بينَ

---

(١) احمد غالب محي، التحول الديمقراطي، اسبابه، شروطه، مستوياته: دراسة حالة العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٣٧، ٢٠١٤،ص ١٦١.

(٢) سهيل الحبيب، المفاهيم الايديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية،(بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،٢٠١٤)، ص٣٠.

(٣) محمد المختار ولد السعد، محمد عبدالحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق – الوقائع - آفاق المستقبل، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، ٢٠٠٩) ، ص٨.

(٤) د. آلان دونو، نظام التفاهة، ترجمة: د. مشاعل عبد العزيز الهاجري،(لبنان: دار سؤال للنشر،٢٠٢٠)،ص٥٦.

(5) Muntasser Hameed. Peace Building and Transitional Justice in Iraq the Requirements of the Post-Stage of ISIS. Research Gate. Governance Center for Public Policie2019. Onthelink:https://www.researchgate.net/publication/333783019_PEACE_BUILDING_AND_TRANSITIONAL_JUSTICE_IN_IRAQ_THE_REQUIREMENTS_OF_THE_POST-STAGE_OF_ISIS_POLICY_ANALYSIS.

مختلف فئات المجتمع[١]،تُعبرُ العدالةُ الانتقالية عن مجموعةٍ متكاملةٍ من الأهداف غايتها النهائية تحقيق العدالة للضحايا وإعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والتضامن والتوافق بين الأفراد[٢]،ويتم ذلك من خلال التأسيسِ لمجتمعٍ يتسم بالعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاقتصادية التي تتسمُ بالتوزيعِ العادل للموارد والثروات[٣]،ومن ثم تخلق هذه الاهداف المتكاملة مجتمعاً ديمقراطياً جديداً[٤]، فضلاً عن أن الهدف الأساسي الذي تنطلقُ منه العدالةُ الانتقاليةُ يتجلى بإصلاحَ العلاقات الاجتماعية التي تمزقتْ بسبب الجريمةِ التي طالتْ الضحية والمجتمعَ، يتم ذلك من خلال المصالحة والتحاور وإقرار الجاني بما ارتكَبهُ من جرائم، العدالةُ الانتقالية لا تسعى إلى الموازنة بين الم الضحية والم الجانيِ وإنما تعمل على تضافر الجهودِ للتغلب على الالم، يُبين مؤيدو العدالة الانتقالية بأنها تعمل بشكل أفضل من العدالة التقليدية في تناول المشاكل والتوترات التي ترافق السياق الانتقالي[٥]، إذ تقوم على تصور سياسي قوي لمفهوم لمفهوم الحق وعلى تصور حقوقي مدني لمفهوم العدالة وعلى تصور فلسفي حداثي لمفهوم الأنسان مما يبرر توافقها بين القانون والسياسة والمجتمع[٦]. إنّ ما حصل في العراق من تغاضي تغاضي واضح لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية بشكلِها الشامل أثر بشكل رئيسي على تطبيق مفهوم المصالحة بشقيها المجتمع والسياسي، للمفهوم معانٍ عدة، ينظُر إليه البعض على أنه يُعد جزءًا من قوة الديمقراطيات الناشئة ويرتبطُ بالجهود التي تبذلُها الأنظمة السياسية في طي صفحاتِ الماضي [٧]، فضلاً عن أنّ عمليات التطهير داخل المؤسسات والعزل السياسيِ والمحاكمات الجنائية التي تمت بالعراق تحتَ مُسمى العدالة الانتقالية بعدَ إسقاط النظام السابق واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣، جعلَتْ التجربة العراقية في مجال العدالة الانتقالية يغلبُ عليها مفهَوم العدالة العقابية أكثر من العدالة التصالحية، متمثلةً بمحاكمة الرئيس السابق وأعضاءِ

---

(١) هديل حربي ذاري ، د. محمد كريم كاظم ، التحول الديمقراطي واشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية ، جامعة النهرين ، مجلة قضايا سياسية ، ٢٠١٤،العدد٣٥-٣٦، ص١٧٨.

(٢) ياسمين سووكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٦،المجلد ٨٨، العدد ٨٦٢، ص٣٦.

(٣) د. يوسف عناد آل عايد وآخرون، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨) ، ص٦٤.

(٤) ياسمين سووكا، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(٥) د. محمد الأمين البشري، علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،٢٠٠٥)،ص ١٦٧.

(٦) هند مالك حسن، مصدر سبق ذكره،ص١٢٨.

(٧) اياد الملاح، احد عشر عاما على عملية التحول نحو الديمقراطية في العراق، متاح على الرابط التالي http://www.iawww.com/articles/883-2014-04-16-23-54-57 ، تاريخ الزيارة ٢٠، ١٢،٢٠١٩.

النظامِ السابق أمامَ المحكمة العراقية العليا وما رافق ذلك من حالات عدم الاستقرار الأمني والطائفية الدينية لم يمكنْ العراق من بلوغ المصالحة الحقيقية ومن ثم التطبيق الأمثل لمفهوم العدالة الانتقالية[١]، لا يمكنْ النظر للعدالة الانتقالية على أنها عمليةُ تجميليةُ تتم هنا وهناك، إنها لا تتمثل بإقامةِ محكمةٍ أو لجنةٍ لتقصي حقائقٍ، أو إعدادِ نصبِ تذكاري، ثم يمكنْ بعد مضي عامينِ أو أكثر نُصرح أن المشكلةَ قدْ انتهتْ، إن الأمورَ لا يمكن أنْ تسيرَ بهذا المنطلق، في جواتيمالا على سبيل المثال بعدَ أن مضى عشرونَ عاماً على النزاعِ الذي كانَ دائراً هناكَ، تَم الاعتمادُ على لجنةٍ لتقصي الحقائقَ، ولكن هذه اللجنةُ حتى الآنَ وبعد هذه السنوات، مازالت تبحث عنْ سبل لمحاسبة الأشخاص الذينَ لازالوا مستمرينَ بعملِهِمْ في الجيشِ، في حين كان القادةُ منشغلينَ بحواراتٍ حولَ كيفيةِ معالجةِ أثارُ الماضي، كان البلدُ يتهاوى في براثين الفوضى والأعمالِ الإجراميةِ، في الوقتِ ذاتُهُ كان المواطنون يطالبونَ الجيشَ بالتدخلِ لمعالجة الأمر، وبسبب تصوراتِهم المسبقَة عن الاحداث الماضية، فقدْ تخوفَ الجيشُ من أتخاذِ أي خطوةٍ، لأنهم لم يتعاملوا مع الماضي بواقعيةٍ، أدى ذلك إلى عجزِهمْ عنْ إدارةِ الوضعِ وإصلاحهِ، ومع تعالي الأصواتُ التي تطالبُ بمحاسبةِ الأشخاصَ المتسببينَ وتعد هذهِ المحاسبةُ بمثابةِ عدالةُ للمتضررينَ[٢].

مؤسساتُ تطبيقِ سياساتِ العدالةِ الانتقاليةِ في العراقِ :

هناكَ العديدُ من المؤسساتِ التي أخذَتْ على عاتِقها تطبيقُ العدالةِ الانتقاليةِ بعد عام ٢٠٠٣منها:

أولاً: المحكمةُ الجنائيةُ العراقيةُ العليا: تم تشكيل هذه المحكمة بموجب الأمر (٤٨) لسنة ٢٠٠٣ وتمت المصادقة عليها في الدستور، لمحاسبة من أرتكبَ وتسببَ بالجرائمِ في فترةِ حكم النظام السابق، إذ نصت المادة (١٣١) "تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة، بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه، ولمجلس النواب إلغاؤها بقانون، بعد إكمال أعمالها[٣] .

(١) عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية: الصفح و المصالحة، مجلة يتفكرون، العدد الثاني، ١٥، ١٢،٢٠١٤.
(٢) ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، (واشنطن : معهد الولايات المتحدة للسلام ،٢٠١٥)، ص٢٨.
(٣)د.عادل البديوي واخرون، انفاذ الهدف(١٦) في العراق: السلام والعدل والمؤسسات الفعالة ، (بغداد، دار قناديل ،٢٠١٩)، ص ٩٢.

ثانياً: الهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة: يرتكزُ عملَ الهيأةُ على إصلاحِ مؤسساتِ الدولةِ وتجريد المجتمعِ من حزب البعثِ المنحلِ، مسائلةُ مرتكبي الجرائمَ وإحالتِهم إلى المحاكمِ لينالوا جزاءهم العادل، تأسست الهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بموجب القانون رقم (١٠) لعام ٢٠٠٨، إذ تُعدُ صيغةٍ بديلةٍ لقانونِ اجتثاث البعثِ وإعادةُ تسميتُها لكي تشيرَ للتطبيق العدالة، والذي تم اعتمادَه بعدَ أنّ أطلقتْ سلطةُ الائتلافِ بزعامة بريمر الأمر رقم (١) الذي يتعلق "باجتثاث حزب البعث"[١]، تم تشكيلُ الهيأة العليا للحوارِ والمصالحةِ الوطنيةِ في العراق بدلاً عَنْ لجانِ تَصي الحقائقَ، تَضمُ مُمثلينَ عَنْ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائيةِ و وزيرَ الدولةِ لشؤونِ الحوارِ الوطني وممثلينَ عن البرلمانِ العراقيُ وبعضَ الشخصياتِ السياسيةِ ورجالُ الدينِ وشيوخَ العشائرِ ويرتَكزُ عملَها على إعادةِ الضباطِ السابقينَ في الجيشِ إلى الخدمةِ ومنحِ الأخرينَ منهمُ رواتباً تقاعديةً، كما قامَتْ بتقديمِ مشروعِ المصالحةِ الوطنيةِ للحكومةِ العراقيةِ لتفعيلَ قانون المساءلةِ والعدالةِ بغيةِ إقرارُهُ من قبلِ البرلَمان العراقي[٢]، انطلاقاً مما تقدمَ شَكلتْ محكمةُ التمييز هيأة تمييزية تُدعى هيأةُ التمييز للمساءلة والعدالة تتكونُ من سبعة قضاةٍ غير مشمولينِ بإجراءات اجتثاث البعث يرشحهُم مجلسُ القضاء الاعلى ويوافقُ عليهم مجلسُ النوابِ، ويرأسهُم القاضي الأقدم[٣].

ثالثاً: مؤسسةُ الشهداءِ: مؤسسةُ الشهداءِ تم تشكيلها بموجب القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بعد أن تَمتْ الإشارةُ إليها دستورياً، إذ نصَتْ الفقرة (٤) من البابِ الثالثُ المتعلق بالهيئاتِ المستقلةِ على ما يأتي، " تؤسسُ مؤسسة تدعى مؤسسة الشهداءِ، تقترن بمجلسِ الوزراءِ، وينظم عملها وتخصصاتِها بقانون "، وكذلك نصت المادة (١٣٢) الفقرة (١) " تكفلُ الدولةُ رعايةُ ذوي الشهداءِ والسجناءِ السياسيينَ، والمتضررينَ من الممارساتِ التعسفيةِ للنظام الدكتاتوري البائد "، إن الغرضَ الاساسي لهذهِ المؤسسات معالجةُ الوضعُ العام لذوي الشهداءِ وتعويضهمِ مادياً ومعنوياً[٤].

---

(١) د. خميس دهام حميد، امنة داخل مسلم، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١.
(٢) د. طيبي محمد بلهاشمي الامين، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة القانون و المجتمع والسلطة، كلية الحقوق، جامعة وهران، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص١١٧.
(٣) الوقائع العراقية، قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨، بالعدد ٤٠٦١ في ٢٠٠٨/٢/١٤ ، متاح على الرابط http://arb.parliament.iq/archiv ، تاريخ الزيارة ٢٠، ١٢،٢٠١٩.
(٤) سعد فتح الله، العدالة الانتقالية في العراق: حين يتحول المجرم الى ضحية، العدالة الانتقالية في السياقات العربية ،(القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان،٢٠١٤)، ص١٣٣.

رابعاً: هيأة دعاوي الملكية: إن معالجةَ انتهاكاتِ حقوقُ الملكيةِ وإعادة العقارات المنتزعةُ قسراً إلى أصحابِها الأصليينَ يَعدَ منَ أهمِ مواضيعِ العدالةِ الانتقاليةِ في العراقِ، وتُعدُ اللائحة التنظيمية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٣ التي أطلقَتْها سلطةُ الائتلافِ الخطوةُ الأولى في تأسيسِ هيأة دعاوي الملكية، و التي نص عليها قانونُ إدارةُ الدولةِ للمرحلةِ الانتقاليةِ وفقا للمادة (٤٩)، ومن ثم الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ التي نَصتْ على ما يلي "تواصل هيأة دعاوي الملكية أعمالها بوصفها هيأة مستقلةً، بالترتيبِ مع السلطةِ القضائيةِ والأجهزة التنفيذية، وفقا للقانون وترتبطُ بمجلسِ النوابِ" ثم تعاقَبتْ على تنظيمِ عملِ هيأة عدة قوانين، كان آخرها قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠[١]

خامساً: مؤسسة السجناء السياسيين: مؤسسةٌ مستقلةٌ معنيةٌ بشؤونِ السجناءِ السياسيينَ، تتألفُ من لجنةٍ يترأسهُا قاضي يرشُحهُ مجلسُ القضاءِ الأعلى، ومجلسٌ لرعايةِ السجناءِ السياسيين، ويتم تعين أعضاءها من قبل رئيس الوزراء وعددهم ثلاثة عشر، للمؤسسة ميزانية استثمارية وأخرى اعتيادية، ترتبط المؤسسة برئاسةِ مجلسِ الوزراء[٢]، تهدفُ المؤسسةُ إلى إصلاحِ الوضعِ العامِ للسجناءِ السياسيينَ والمعتقلينَ وتزويدَهم بتعويضاتٍ ماديةٍ ومعنويةٍ، مع مراعاهِ أنّ تتناسب التعويضاتِ مع حجمِ التضحيةِ والمعاناة جراءَ ما تعرضوا له من سجن واعتقالاتٍ والتأكيدُ على توفير الرعاية الصحيةِ لهمِ من خلالِ الترتيبِ مع المؤسساتِ غير الرسمية وتوفيُر فرصُ الدراسةِ والعملَ لهم بِما يتوافقُ مع إمكانياتِهم وكفاءِتهم ومنحهَم الأولوية في ذلك، وتقديمُ المساعداتِ والتسهيلاتُ لهم ولعوائلهم لكي يتم تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً[٣].نقفُ هنا عند مفهوم السجين السياسي كل من سُجن أو حُبسَ في داخل العراق أو خارجه بحسب حكم أطلقته المحكمة لمعارضتهِ للنظامِ السابق في المعتقدِ أو الرأي أو الانتماءُ السياسي او مساعدةُ مَنْ هُم ضدَ النظامِ السابقِ كَما يعتبرُ الأطفالُ والقاصرون الذين ولدوا في السجنِ او احتجزوا مع او بسبب ذويهم المسجونين بحكم السجينِ السياسي[٤].

---

(١) سعد فتح الله ، مصدر سبق ذكره،ص١٣١.
(٢) سعد فتح الله، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.
(٣) اياد عبد اللطيف سالم، السحت أعلى مراحل الفساد: وإثراء للسياسيين في عهد الطغام، متاح على الرابط ، http://aliraqnews.com ،، تاريخ الزيارة،١٢،٢٢،٢٠١٩.
(٤) الوقائع العراقية، العدد٢٤٩٤ ،٢، ١٠، ٢٠١٣، متاح على الرابط https://www.ppf.gov.iq/wp-content/uploads ، تاريخ الزيارة،٢٢،١٢،٢٠١٩.

المبحَث الثاني

واقعُ المصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعدَ عامِ ٢٠٠٣

إن المصالحةَ الحقيقيةُ منَ الأمور الأساسيةِ للمجتمعاتِ، أذ تقللُ من الأسبابِ التي تهدد بتمزيق المجتمعِ العراقي ومن أجلِ انجاحها يجبُ ألا تقتصرُ العمليةُ على المستوياتِ السياسيةِ فقط كما يجبُ أنّ تعالجَ أبعادُها، يجبُ أن تكونَ هناكَ مصالحةٌ على المستوىُ السياسي والدينيّ والاقتصادي والمحلي وحتى القبلي[١]، لقد قامت قواتُ التحالفِ بحلِ الجيشِ والشرطةِ وإنهاءِ الدولةِ وخلقِ فراغٍ سياسي حيث أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة أمراً رقم ٢في ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣، والذي حل قوات الأمن العراقية وشملت(٣٨٥,٠٠٠) ألف شخصاً من القوات المسلحة، (٢٨٥,٠٠٠) شخصاً من وزارة الداخلية (الشرطة)، (٥٠,٠٠٠) ألف شخصاً في الأجهزة الأمنية الرئاسية، أدى ذلك لحل مئات الآلاف عن العمل، مما خلق على الفور مجموعة كبيرة من الرجال العاطلين عن العمل والمسلحين الذين شعروا بالإهانة والعداء للاحتلال[٢]، كما قسم بريمر المجتمع العراقي الى طوائف واثنيات وذلك بتخصيص (١٣) مقعداً للشيعة، (٥) مقاعداً للسنة، (٥) مقاعداً للكرد، مقعداً واحداً للتركمان، مقعداً واحداً للكورد والأشوريينَ في مجلسِ النوابِ، مما أدى إلى ظهور المنافسة على الحكم بين الشيعة والسنة والنزاع الطائفي والعشائري وظهرت الاحزاب ذات النزاعات الطائفية والاثنية[٣]، إن الفَراغ السياسي والتدهور الأمني الذي أعقبَ الاحتلالَ واتباعُ سياسةَ التهميشِ والإقصاءِ جعلَ الأرضَ العراقيةُ مليئةٌ بالدم ومزقَ وحدة العراق، إذ قامَ الاحتلال بالأضرارِ بالوحدةِ الوطنيةِ من خلالِ قيامه بحلِ الجيشِ العراقي وتفكيك وزارةِ الدفاعِ والداخلية ومؤسساتِ الشرطةِ والأمنِ من أجلِ إلغاءِ سيادةِ الدولةِ وتفكيكُ وزارةُ الإعلامِ بهدفِ انفرادِ سلطةِ الاحتلالِ بوسائلِ الإعلامِ العراقيةِ[٤]، إن النخبةَ السياسيةُ يقعُ على عاتِقها مجموعة مِن الشروطِ منها، تعزيزُ ثقافةُ التسامحِ مع الجماعاتِ الأخرىِ ورفضِها للتطرفِ وقبولُ

---

(1) Andrea Plebani. After Mosul Re-Inventing Iraq. Ledizioni LediPublishing. Milano. 2017. P.161.

(2)JAMES P.PFIFFNER.US Blunders in Iraq: De-Bathaification and Disbandg the Army. intelligence Security. Vol. 25, No. 1, 2010. P80.

(٣) عزري رحيمة، الغزو الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خضير، قسم العلوم الانسانية -التاريخ، الجزائر،٢٠١٥.

(٤) د.عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٦)، ص١٦٥.

التعدديةِ داخلَ المجتمعِ، مُساهمةً بذلك في تحقيقِ التعايشُ السلميُ بين طوائفِ المجتمعِ والتي تُعد مِن المبادئ الأساسيةِ لمجتمعٍ قائمٍ على أسسٍ من الديمقراطيةِ، أنّ التجاهلَ والتكتمَ والسكوتَ عن حقوقِ المجتمعُ العراقيِ ادى بالنهايةِ الى انقساماتٍ تبعاً للانتماءِ الديني واللغوي والطائفي، لتجاوز ذلك يجبُ اعتمادَ مبدأ التوافقِ لجميع الاطياف المكونةُ للشعبِ العراقيَ في كل مفاصل الدولة من قادة الدولة والجيش والنقاباتِ، أذ يجبُ أن يشملوا جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية، هذا المبدأُ تفرَضهُ اعتبارات الأخلاق والضمير والمصلحة العامة[١]، المصالحة تكون على مستويين أما أن تكونَ على المستوى الوطني يتمثلُ دورَها في الحد من الاقتتال والصراعِ وإحلالِ السلام محلَ العنفِ الذي كان شائعاً في تلكَ المجتمعات والعودةُ التدريجيةُ إلى الحياة الطبيعية دونَ أنّ تكونَ هناكَ رهبةَ من تجددِ أعمال العنف والاعتداءات وأما على المستوى الآخر فتتمثلُ بمصالحة المجتمع والتغير في العلاقات بينَ الأفرادِ داخل المجتمع والرغبةُ في التعايش مع بعضهمِ البعض والاحترامُ المتبادلُ، مما يخلقُ في النهايةِ مجتمعاً متماسكاً[٢]،إن قانونَ العفو العام الذي يعتبرُ جزءاً من عمليات الانتقال السياسي الذي تشرعُه الدولة يعتبرُ من أولى خطوات تحقيق المصالحة بينَ أفراد المجتمع للحد من العنف و تصاغُ هذه القرارات في المجتمعات التي يحدث فيها الانتقال بمشاركة الضحايا على أن تَراعي حقوق الضحايا في الانصاف وجبر ضررهم، مع مراعاةِ عدم السماح بقرارات العفو العام الشامل لعدم تيسير افلاتِ كبارَ المسؤولين من العقابِ[٣]، ولا يمكن التي أستند اليها مشروعُ المصالحةِ في العراق والذي نص في أحدِي فقراتهِ على إصدار العفو بحق المحتجزينَ الذين لم يتورطوا في الأعمالِ المسلحة أو الجرائم الخطرةِ[٤]،من الإجراءاتِ المتبعةُ في تحقيق المصالحة المجتمعية في العراق اشتملت على إصدار العفو عن الجرائمِ الصغيرة، الشروع بإجراءِ مصالحةٍ مع السياسيين المعارضين، محاولة استيعاب جماعات الرفض الداخلية وشيوخُ العشائر لإقناعهم

(١) زيد احمد بيدر ، هند محمد عبد الجبار ، دور المصالحة في حل الصراعات العربية الداخلية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة جيهان، اربيل، المجلد الثاني، السنة الثانية، العدد ٢، ٢٠١٥، ص١٨١.
(٢) ياسمين سووكا، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.
(٣) السياسة العامة للعدالة الانتقالية ،الاتحاد الافريقي ،اثيوبيا ،٢٠١٩،متاح على الرابط التالي https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au_tj_policy_arb_web.pdf ، تاريخ الزيارة،١٠، ١٢،٢٠١٩.
(٤) غفران يونس هادي ، أنموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وامكانية التطبيق في العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٣، ص٩٣.

بالتوقف عن المقاومة المدينة، إقامة قنواتِ حوارٍ مع القيادات السنيةِ[١]. يُعدُ إعلانَ العفو جزءاً أساسيًا لِتحقيق المصالحةِ، أعلنت كردستان العفو عن القوات الكردية بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١مما سمح للأكراد بالسيطرةِ على كردستان العراق بسرعة، هذا النوعُ من العفو في عراق ما بعدَ ٢٠٠٣، يقلل من الصراعاتِ والاقتتالِ، على أنّ يحال الأعضاءَ السابقينَ في النظام من الذينَ ارتكبوا جرائماً معادية للعراقيينَ، أو جرائم بحق دول أخرى للقضاء[٢]،في حزيران ٢٠١٤، سيطَر تنظيمُ داعش الارهابي "داعش" على مساحاتٍ واسعةِ من العراقِ وقام بحملةً واسعةً من الانتهاكاتِ الممنهجةِ لِحقوق الأنسانِ وقام بأعمال ترقى لِجرائمِ ضدَ الإنسانيةِ وجرائمِ الابادةِ الجماعية[٣]، مع نهاية العام ٢٠١٧ أعلن حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء الأسبق سيطرة قواته بشكل كامل على الحدود السورية العراقية، مؤكداً انتهاء الحرب ضد التنظيم[٤]، نسبةٌ كبير من العوائلِ النازحةِ بعد عودتِهم إلى مجتمعاتِهم واجهتهم العديد من الصعوباِت منها، انعدامُ الخدماتِ والبنى التحتيةِ المدمرة والمنازلُ المهدمةُ، كما أنّ هناك العديدُ من العوائلِ التي فقدَتْ أبناءها بسببِ الأوضاعِ وضياع الأوراق الثبوتية لهم، بالإضافة إلى أنتشار العداوةِ و البغضاءِ بين الأفرادِ وتمزقِ نسيجِهمْ الاجتماعي، على الرغم من جميعِ الجهودِ المبذولةِ الا أن هناكَ العديدُ من الصعوبات التي تعترضُ عمليةُ استقرارِ المجتمعِ[٥]، لذلكَ إذَ لم يتم رصدَ الانتهاكاتِ ضدِ المدنيينَ وأنّ تكون هناكَ رؤيةُ طويلةُ الأجل لدعم جهود المصالحة على مستوى المجتمع المحلي والجهودُ القضائيةِ لوقفِ هجمات الثأرِ والوقوف على أسبابِ عدمِ الاستقرارِ منَ المرجحِ أنّ يعودَ التنظيمُ للظهورِ مرةِ أخرى، إن تحرير المحافظات التي سيطرَ عليها تنظيمُ "داعشٍ" يخلقُ بيئةِ ناضجةً للانتقامِ، أولئك الذين فروا من الأنبار ونينوى غاضبونَ من أولئك الذين ظلوا وراءهم متهمينهم بدعم "داعش"، فَمنَ المحتمل أنّ تبدأ عمليات الاقتتال بينَ القبائلِ وداخلَ الطوائفِ ضد أولئك الذينَ ساندوا المتطرفينَ أو الذين كان يعتقد أنهم يساعدونَهم، وتم وصفَهم بالمتعاطفَين

---

(١) د. خميس دهام حميد ، امنة داخل مسلم، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(2) Sidqi, S. A Criminal Regime: Accountability ina Post-Saddam Iraq . How To Build a New Iraq after Saddam. Washington. Library of Congress.2002.p.66.

(٣) مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، اماطة اللثام عن المجازر:المقابر الجماعية في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش سابقا، متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_on_Mass_Graves4Nov2018_AR.pdf تاريخ الزيارة ١،٢، ٢٠٢٠.

(٤) نبض الخليج العربي، في الذكرى الثانية للنصر.. هل هُزم "داعش" حقاً بالعراق؟ ، ١١-١٢-٢٠١٩، متاح على الرابط التالي https://alkhaleejonline.net، تاريخ الزيارة ١،٢،٢٠٢٠.

(٥) د.عادل البديوي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

مع الإرهاب، بالنتيجة كل الاشكالات والنزاعُ تؤدي إلى تعميق الانقسامات التي تهددُ مستقبلَ الدولِة[١]،أذ قدم قانون العفو العام الصادر في أغسطس / آب ٢٠١٦(رقم ٢٠١٦/٢٧)عفواً عن أولئك الذين بإمكانهم إثبات أنهم انظموا إلى داعش أو جماعة متطرفة أخرى ضد ارادتهم ولم يرتكبوا اي جريمة خطيرة قبل أغسطس آب ٢٠١٦، وفقاً لوزارة العدل حيث أطلقت السلطات بحلول فبراير /شباط ٢٠١٧سراح ٧٥٦ شخصاً محكوماً بموجب قانون العفو[٢].

مؤسساتُ تحقيقِ المصالحةَ المجتمعيةِ:-

اولاً: **المؤسسةُ الدينيةُ ودورِ رجال الدين**: الدينُ يشجع ويسهل الحوار والاختلاف في الرأي ولا يمكنْ أنكارُ دورَ الدين في الحوار والإصلاح وتدعيم وجهات النظر في قضايا الدين والأخلاقِ والسياسة في المجتمع وحقوقَ الإنسان التي يحتاجُ إليها جميعُ المواطنينَ بغض النظر عن كونهم مسلمين أو من غير غيرهم[٣]،إن الدينِ يسعى لخدمة الإنسان ولا ينحصرُ دورَ رجال الدين في نشر التعاليم وشرحها والوصايا التي تقربُ الناس من الخالق تعالى، أنما تقعُ عليهم مسؤولية نشر المحبة والرحمة وأشاعه ثقافة السلام والتسامح بين الأفراد، منْ هنا تنطلقُ أهميةُ دور رجال الدين لنشرِ رسالتهم التي تتمثل بمحاربة الفساد وأزاله التعصب والجهل، بما يتمتعُ به رجال الدين من مكانةٍ داخل المجتمع وبين الأفراد يتوجب عليهم الوقوف الى جانبِ الجهات الرسمية للمحافظة على استقرار وسلامة المجتمع وأفرادِه[٤].

ثانياً: **المؤسسةُ الإعلاميةُ**: مهمةُ الأعلامَ الأساسيةَ تتمثل بالعملِ لصالحِ الناسِ وحمايته للدولةِ والمجتمع، كما تُساهمُ وسائلَ الاعلام بدورٍ ايجابي مميز في اطفاءِ فتيل الفتنة والطائفيةِ بما تمتلكهُ من نفوذ وسلطة وتأثير على المتلقي وتساعد في تحويل العداءِ والضغينةِ والتباعدِ الى روحٍ وطنيةٍ واعادَة تماسكُ النسيجُ الاجَتماعي الوطني، من خلال اشاعة ثقافة التسامحِ

---

(1) Mercy Corps. Investigating in Iraq's Peace: How Good Governance Diminish Support for Violent Extremis on the link: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Investing%20in%20Iraqs%20Peace_Final%20Report.

(٢) اريس مسينيس، غيتي إيمجز العراق احداث عام ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي ، https:\\www.hrw.org\ar\word:report\2018\country-chapters\313124 ،تاريخ الزيارة الزيارة ٢،١، ٢٠٢٠

(٣) عبد الله أحمد النعيم ، الإسلام وعلمانية الدولة ، (القاهرة : دار ميريت ،٢٠٠٩) ،ص٧٦.

(٤) نادر سليم ساووق، رجل الدين محور الوئام و السلام، صحيفة الراي الاردنية ،١٦،١٢،٢٠١٣،متاح على الرابط - http://www.abouna.org/content/ ، تاريخ الزيارة ٢،١،٢٠٢٠.

والمصالحة وقبول الأخر ونُبذ العنف والتطرف والارهاب[١]،ما مِن شكٍ أن أنجاح وسائلِ الإعلامِ في تأديةِ عملها يعتمدُ بالدرجةِ الأساسِ على دورِها كرقيبٍ على أعمالِ الحكومةِ من اجلِ محاربةِ الفساد وإرساءِ نظامِ الشفافيةِ ولا يتمُ ذلك ما لم تكنْ على تواصل مع جمهورها وأكثر انفتاحا على همومِ المواطنين وتطلعاتِهم وأكثرُ مهنيةٍ فيما تنشرهُ والتزامها بأخلاقياتِ العملِ[٢].

ثالثاً: مؤسساتُ المجتمعُ المدني: للمؤسساتُ دوراً في دعم مسار المصالحةِ، أذ تتناول اهتمامات وهوايات والقيم الاجتماعية للأفرادُ المنتمين لها، أذ يجب تجنيد كافة مؤسساتُ المجتمعُ المدنيُ السياسيةُ والتربويةُ والثقافيةُ والاجتماعيةُ لخدمةِ أغراض المصالحة، لهذه المؤسسات دورً مهمً في نشرِ السلامِ، نذكرُ هنا مثالاً عن البوسنةِ و لهرسك التي أصبح للمجتمع المدني دور كبير في نشر ثقافة السلام، حيث أُطلق في هذه المجتمعات مبادراتً لنشر السلام وتمكين المرأة، ورعاية الحوارِ بينَ الأديانِ[٣].

(١) طالب قاسم الشمري، دور الاعلام المهني الوطني الشريف ، صحيفة كتابات، العدد ١٤٢٦، ١٦، ٦، ٢٠١٤، متاح على الرابط https://kitabat.com ، تاريخ الزيارة ١٧، ١٢،٢٠١٩.

(٢) د. مجاشع محمد على ، التلفزيون و الفساد: دور التلفزيون في مكافحة الفساد ، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع ،٢٠١٦) ص٨.

(٣) مارتينا فيشر، المجتمع المدني و معالجة النزاعات التجاذبات و الامكانيات و التحديات، ترجمة: يوسف حجازي،((د.ب) : مركز البحوث برغهون،٢٠٠٩)، ص١٨.

المبحَث الثالث

آلياتُ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ والمصالحةِ المجتمعيةِ

اولاً: **المساءلةُ الجنائيةُ**: المساءلةُ الجنائيةُ والمحاكماتُ تُعد من اولى آلياتِ العدالةِ الانتقاليةِ، وفقاً للقانونِ الدولي تلتزمُ الدولُ جميعُها بالتحقيقِ في جرائم حقوق الأنسان بعد فرضِ العقوباتِ على المتسببين بها، إن إرساءَ ثقافةِ عدمُ الإفلاتِ من العقابِ يساهمُ بشكلٍ تلقائيٍ بتعزيزِ الديمقراطيةِ ودولة القانون القائمة في الاصلِ على المحاسبةِ والمساءلةِ[١]، كما تُعد مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب من المبادئ الأساسية للعدالة الانتقالية، أذ من خلالهِ يمكنُ رفعُ دعوى قضائيةٍ على الجناةِ ومرتكبي انتهاكاتِ حقوقِ الأنسانِ لأجلِ عدم تكرارِ ما جرى في السابقِ من استعمالٍ للعنف، كما تساهمُ المساءلة والمحاسبةُ بردِ الاعتبارِ للضحايا[٢].

ثانياً: **الإصلاحُ المؤسسي**: يُعدُ من الأبعادِ الرئيسية للعدالةِ الانتقاليةِ ويرفق بتغيراتٍ هيكليةٍ، يجب أن يكون الإصلاح المؤسسي شامل لكي يؤسس قاعدةٍ للعدالةٍ المستدامةُ ويمتد لمعالجة الأسبابِ الجذريةِ للقمعِ والنزاعاتِ من أجلِ الحِد من وقوعَ المزيدِ من أحداثِ العنفِ[٣]، النظامُ السياسيُ القائمُ على المؤسساتِ المستقرةِ التي تناسب المجتمع وتتمتعُ بالاستقلاليةِ في إطارٍ من التوافقِ الذي يتمتع بالقدرة على الاستجابة لمطالبِ أفرادهِ، الدولة الحديثة تُبنى على مؤسساتٍ وليس على أفرادٍ أو احزابٍ، الأفراد والأحزاب يزولونَ أما المؤسساتِ تدوم للأجيال القادمة بعدهم[٤]، كما أن إصلاحَ المؤسساتِ يساعدُ على منعِ تكرارِ انتهاكاتِ حقوقَ الإنسانِ ويساهم في عمليةِ محاسبةِ المقصرينَ، يتمُ الإصلاحُ المؤسسي من خلال إعادةِ الهيكلةِ والتوظيفِ للتخلصِ منَ المسؤولينَ الفاسدينَ، لغرضِ تعزيزِ النزاهةِ والشرعيةِ وضمانَ الاستقلالية والمحاسبة وإنشاء هيئاتِ التفتيشِ والإشرافُ ضمنَ نطاقِ مؤسساتِ الدولةِ والتأكيدُ على المحاسبةِ، الإصلاحِ في

---

(١) القباقبي عبد الإله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨) ،ص١٨.

(٢)نفسة، ص٤٠.

(٣) الانتهاكات: الامم المتحدة وحقوق الإنسان ، العدالة الانتقالية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، (نيويورك: مكتب المفوض السامي ،٢٠١٤)ص٤٤.

(٤) كريمة بقدي، الفساد السياسي و أثرة على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، الجزائر ،٢٠١٢.

مؤسساتِ الدولةِ يتمُ من خلالَ حل التنظيماتِ المسلحةِ و تعزيزُ التدابيرَ التي تستندُ إلى العدالةِ[١].

ثالثاً: إصلاحُ السلطةِ القضائيةِ: الإصلاحُ القضائيُ يعني إعادةُ هيكلةُ القضاءِ من حيث البنيةِ التحتيةِ للمؤسساتِ واختيار الموظفين تختلف الإصلاحات من بلدٍ للآخر، الهدف الأخير للإصلاحِ، وجودَ قضاءٍ مهني عادلِ وفعالٍ يضمنُ احترامَ حقوقَ الإنسانِ ويضمن حق جميع المواطنين بغضِ النظرِ عن مكانتهمِ، الإصلاح أمر ضروري بالنسبةِ للمجتمعاتِ التي تمرُ بمرحلةٍ انتقاليةٍ نظراً لعدمِ الثقةِ في النظامِ القضائيِ السابق، إنَ تطبيقَ القانونَ وإصلاحَ الشرطة قضية مهمة أخرى تتعلقُ بالعدالة الانتقالية لأن الأمن والقوات المسلحة في معظم الحالات تشكل صلب الدعاوى المتعلقة بانتهاكاتِ حقوقَ الإنسان[٢]، مهما تكنْ علية العلاقة بين السلطةِ التشريعيةِ والتنفيذيةِ ، استقلال القضاء يبقى شرطاً جوهرياً لمنع أي اعتداء على الحريات العامة، ولن يتحقق ذلك الا في ظل وجود هيئة قضائية مستقلة، استقلال القضاء يبقى شرطاً اساسياً لِقيام دولة القانون[٣]، كما يجبُ أنّ يحتوي على ثلاثة عناصرٍ رئيسيةٍ:

١) يجبُ أنّ يكون القضاة محايدينَ، إذ يعني أنّ القضاةَ يجب أنّ يتخذوا قراراتِهم بناءً على القانون، بدلاً من مصالحِهم الشخصية أو معتقداتهمِ السياسيةِ.

٢) يجبُ احترام القراراتِ القضائيةِ، بمجرد اتخاذ القرار النهائي كما يجب على الأطراف الأخرى قبول القرار بوصفة ملزماً لفروع الحكومة الأخرى.

٣) يجبُ أنّ لا يخضعَ القضاة لضغطٍ أو نفوذٍ سياسي، أفضل طريقة لإقامة استقلال قضائي عزل أو فصل السلطة القضائية عن فروع الحكومةِ الأخرى[٤].

رابعاً: الملاحقاتُ القضائيةُ: إذ تعني ملاحقةُ منتهكي حقوقَ الإنسان محلياً ودولياً وأنشاء المحاكم الخاصة مثل محاكم سيراليون، الملاحقات القضائية ضرورية لأنها تعيد الاعتبار للضحايا وتمكنُهم من تجاوزِ فكرةِ الثأرِ والانتقام، هناك صعوباتٍ تعترضُ الملاحقاتِ القضائيةِ

---

(١) د. نضال الجردي ، المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية : مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط ، بيروت .

(2) Souto.V,. Reconciliation and transitional Justice: How to deal wit H the Past and Build the Future. on the link: https://cdn.peaceopstraining.org/theses/souto.pdf

(٣) د. رامز محمد عمار، حقوق الإنسان و الحريات العامة، (بيروت: مكتبة نرجس،١٩٩٦)، ص١٢٣.

(4) constitutional Law of Iraq.p20. 2013.on the link https://law.stanford.edu/wp -content/uploads/2018/04/ILEI-Constitutional-Law-2013.pdf

يتعلق جزءًا منها بضعف المؤسسات في نطاق مكافحة الفساد في الفترات الانتقالية وغيابُ المعايير الدولية التي تتعلق بدور آليات العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الأنسان، كما تعدُ الحصانةُ التي يتمتعُ بها المسؤولونُ مهرباً لإفلات الجناةِ من العقاب، كما تعد قيداً إجرائياً على الدعوى القضائية المرفوعة ضد المتهمين، من هذا المنطلق تذهب بعض رموز الانظمة لتولي مناصب ولو كان بشكلٍ صوري كعضوٍ في المحاكمِ الدستوريةِ او المناصب النيابية او اي منصبٍ يمنح صاحبةُ الحصانةِ من الملاحقاتِ القضائيةِ[١]، كما أن الشهودِ يفتقدونَ للضماناتِ الضروريةِ لأمنهم وسلامتهم التي تمكنهُم من الأدلاءِ بشهادتهم في المحكمةِ، أذ يترددون في الاعتراف بالحقيقة عندما يمتثلون أمام المحاكم خاصةً إذ شعروا أنّ المتهَمين يتمتعونٍ بنفوذ سياسيٍ ومالي، مما حال دون ملاحقة المتهمين، من هذا المنطلق يجب سن تشريعات لحماية الشهود والضحايا[٢].

خامساً: تقصي الحقائق: أخذتْ الأطراف النشطَةَ في عدد من المجتمعات التأكيد على الاليات غير القضائية، منها تقصي الحقائق(لجان الحقيقة)، أذ تقوم بتحقيقاتٍ رسميةٍ في كل أشكال الانتهاكات التي وقعت في الماضي وإنشاء سجلٍ تاريخيٍ للأحداث التي وقعت في الماضي، إن الغاية الاساسية التي تنطلق منها لجان الحقيقة، قيامها بتحقيقاتٍ لأجل الوصول إلى الحقائق المتعلقة بالعنف الذي مارستهُ جهات تابعة أو غير تابعة للدولة، التي غالباً ما تتعرض للإخفاء أو سوء الفهم أو الإنكار، لذا يُعدُ التعلم من الماضي درساً بالغ الأهمية، لابد من التعلم من الماضي وذلك لأجل إحداث التغير المطلوب وردع الانتهاكات في المستقبل والاعتراف بمعاناة الضحايا و ما تعرضوا له من مأسي[٣].

(١) كريمة الصديقي ، العدالة الانتقالية والمجتمع المدني: دراسة في تجارب الدول الأفريقية المغرب _ تونس_ جنوب أفريقيا: نموذجاً ،العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية ، (برلين: مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،٢٠١٨) ص٣٣١.
(٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي ،ط ٢،(فيينا : مكتب الأمم المتحدة ،٢٠١٧) ص١٧٨.
(٣) د. رضوان زيادة ، العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية ،مركز دمشق للعدالة ، متاح على الرابط http://sl4c.org/ar/wp-content/uplo ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٠،٢،١٧.

سادساً: التعويضُ "برامجُ جبرُ الضررِ": مجموعة من السياسات التي تتبناها الحكومات ومؤسسات العدالة في فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ وعلى أساسها تقرر أن حقوق الضحايا انتُهكت، تحاول إصلاح الانتهاكات بطرقٍ رمزيةٍ ومادية، تشتمل التعويضات وفقاً لبرامج التعويض على مدلولات مادية للأفراد والجماعات المتضررة والخدمات الاجتماعية مثل العناية الصحية والتربوية، كما قد تشتمل على تعويضاتٍ رمزيةٍ كالاعتذار الرسمي والإحياء العلني للذكرى، كذلك إعادة تأهيل الضحايا طبياً ونفسياً، مثلاً تضمنت هيأة الإنصاف والمصالحة في المغرب وحدات طبية للاهتمام بالضحايا الماثلين أمام اللجنة وإعداد دراسة تفصيلية لحالتهم من أجل صياغة توصيات تخص التعويض، لا يتوقف الامر على ذلك بل معالجة ضحايا الصدمات الذين تعرضوا للعنف والمضطربين نفسياً الذين يحتاجون متخصصين في الصحة العقلية والنفسية وخبراء في معالجة ضحايا التعذيب[١]،إن الغاية الأساسية من التعويض المادي والعيني تقليل الرغبة بالانتقام والوصول إلى حالة من التصالح والسلم[٢]، إن الهدف النهائي لِبرامج جبر الضرر تعزيز الثقة بين الضحايا والدولة متمثلةً بمؤسساتها، كما يساهم في بناء العلاقات الاجتماعية من جديد وتطبيق فكرة الاكتراث بمصلحة الآخرين، مما يحقق بالتالي التضامن بين أفراد المجتمع، أما من الجانب الأخر كلما شعر الضحايا بأن هناك طرحاً جديداً في إطار نظام الدولة يهتم بمصاحهم ويقيم وزناً لها كلما كان لديهم أسباب للاهتمام بالمصالح العامة في البلاد[٣]، كما يمكن تعريف الضحية هو شخص يعاني من المصاعب بسببِ فعلٍ غير قانوني من شخص آخر أومن جهة أو جماعة أخرى [٤]. بحسب ما جاء بالإعلان الدولي لعام ١٩٨٥ الذي نص على ضرورة أتخاذ إجراءاتٍ وطنية ودولية، من أجل ضمان حقوق ضحايا استعمال السلطة وضحايا الجريمة، ليكون بمثابةِ اساسٍ تعتمد عليه الحكومات والمنظمات الدولية لتحقيقٍ مساعدةٍ حقيقية للضحايا

---

(١) مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان، ادوات سيادة القانون للدول الخارجة من الصراع : برامج جبر الضرر،٢٠٠٦،متاح على الرابط https://www.ohchr.org/Documents/Publications/ReparationsProgrammes_ar.pdf، تاريخ الزيارة ١٧،٢،٢٠٢٠.

(٢) د. محمد مؤنس محب الدين، تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة و القانون،(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠١٠)،ص٢٣.

(٣) بابلو دي جريف ، جهود التعويضات من المنظور الدولي مساهمة التعويضات في تحقيق العدالة غير الكاملة ، ص ٣٠، متاح على موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية http://www.ier.ma/IMG/pdf/pablo_de_greef.pdf تاريخ الزيارة٢٠، ٢،٢٠٢٠.

(4) Merriam Webster Dictionary, available: on January 10, 2015. on the link: http://www.merriam webster.com/dictionary/victimology accessed

كحق من حقوقهم الاساسية والانسانية[١]، اتخذ العراق بعض الإجراءات لتعويض الضحايا من خلال قانون صدر في عام ٢٠٠٩ وعُدل عليه في عام ٢٠١٥، بموجب القانون شُكلت لجان لتعويض الضحايا في كل المحافظات من خلال تقديم رواتب أو شقةٍ سكنيةٍ او قطعة أرضٍ او منحة مالية[٢].

سابعاً: إحياءُ الذكرى: يعدُ إحياء الذكرى حق من حقوق الاجيال المتعاقبة وتُعد الدولة ملزمةً بتخليد ذكرى الضحايا، ويشتمل الإحياء على أشكالٍ مختلفةٍ منها حدائق تذكارية واللوحات والجدران التذكارية وكل ما من شأنهِ أنّ يثير النقاش عن الماضي، الغرض الأساسي من إحياء الذكرى زيادة وعي أفراد المجتمع وضمان عدم تكرار ما حدث في المستقبل وتحفيز الحوار حولهُ و وضع سجلٍ تاريخي له، إن تذكر الضحايا من خلال إحياء ذكراهم يمثل نوعاً من التكريم لهم، يطالب الضحايا بإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة من خلال بلوغ مجموعةٍ من الأهداف منها السعي وراء كشف الحقيقة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار ما حصل، إن فهم احتياجات الضحايا وعوائلهم يُعد من العناصر الأساسية في العدالة الانتقالية[٣].

---

(١) د. محمد مؤنس محب الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.
(٢) حماية حقوق الأنسان، عدالة منقوصة،٢٠١٧، ص ٤٥متاح على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/iraq1217ar_web.pdf
(٣) د. يوسف عناد آل عايد وآخرون ، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨)، ص ٦٥.

الفصل الرابع

العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣: الاسباب والآثار

المبحث الاول: اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني: اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: الآثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣

تمهيد....

يتناول الفصل اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣، و الوقف عند اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣، و الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣، تم تقسيم الفصل إلى مباحث كالآتي:

المبحث الاول: اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني: اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣

المبحَث الاول

عوامل تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ بعد عام ٢٠٠٣

على الرغم من الشروع في مشروع العدالة الانتقالية في العراق بعد سقوط النظام السابق، وإقامة الديمقراطية التعددية، إلا أنّ المشروع واجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي أدت إلى انهياره والتي انعكستْ بشكلٍ سلبي على المصالحة كهدفٍ رئيسي لمشروع العدالة الانتقالية، كانت أبرز هذه العقبات، الافتقار إلى رؤيةٍ استراتيجيةٍ وسوء التخطيط والتنفيذ[١]،نحاول الوقوف هنا عند أبرز أسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣:

اولاً/ إنّ العراق وبالتعاون مع الولايات المتحدة شكلا محكمة جنائية لمحاسبة رموز النظام السابق من الذين اقترفوا جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، إلا أنّ الاحصاءات الدولية تشير إلى أنّ عدد الجناة الذين امتثلوا امام المحاكم محدد جداً، في حين تمكن الجناة الآخرون من الهروب خارج العراق[٢].

ثانياً/ شكلَ العفو واحداً من ابرز العراقيل في طريق تحقيق العدالة، إنّ منح العفو يمنع مقاضاة أشخاص مسؤولينَ جنائياً عن ارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كما تتعارض مع حقوق الضحايا في أنصافهم وتعيق الوصول إلى الحقيقة، إنّ إصدار قوانين العفو والصفح إنكار للعدالة وإنكار حجم خطورة الجرائم التي تقوم على أساسها منظومة العدالة الانتقالية، كما أنّ اصدار العفو يعني عدم الاعتراف بمعاناة الضحايا وحجم التضحيات التي قدموها[٣]،اصدر اقليم كردستان عفواً عاماً عن البعثين دون القيام بإجراءات حقيقية تضمن كرامة ضحايا النظام السابق أو تحقق لهم جزء من حقوقهم، الامر الذي ألحق غبناً بذوي الضحايا من الكرد ضحايا حلبجة والانفال والمقابر الجماعية[٤].

---

(1) Muntasser Hameed.op;cit.

(٢) جميل عودة، ظاهرة الإفلات من العقوبة وآثارها الاجتماعية: العراق أنموذجا، متاح على الرابط التالي http://ademrights.org/news30، تاريخ الزيارة،١٦،٥،٢٠٢٠.

(٣) القباقبي عبد الإله، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٤) جميل عودة، مصدر سبق ذكره.

ثالثاً/ المجتمعُ العراقيُ يتألف من مكوناتٍ عرقيةٍ ومذهبية مختلفة، عربُ الشيعة يمثلون الاغلبية في الوسط والجنوب، واقلية عرب السنة في المناطق الغربية، والاكرادُ في الشمالِ[١]، إن الدولة المتعددة القوميات يحتفظ أفرادها بقوميتهم، هذا التنوع يكون مصدر غنى ثقافي وحضاري جامع لكنهُ لا يساعد على تماسك الشعب[٢]،إذ تعيق الصراعات (الاثنية، القبلية، الطائفية) والانقسامات داخل المجتمع من صعوبة تحقيق العدالة الانتقالية، مما سبب في تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية، إذ تصبح العدالة الانتقالية جزءًا من صراعٍ بين الأفراد على تقاسم السلطة و الثروات[٣].

رابعاً/ إن حالات الصدام المسلح والقتال في داخل المجتمع أدى إلى عرقلة إقرار السلم إقرار السلم الاجتماعي في المجتمع، ومن الناحية الأخرى أن عدم الرجوع للقانون وغياب الحوار الديمقراطي يؤدي إلى الانقسام والارتداد و الاعتماد على العشائرية مما يسب الاقتتال بين الأطراف المختلفة داخل الجماعات[٤].

---

(١) د. عبد الرزاق محمد جعفر، عودة الطائفية في العراق،(الامارات: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٠)، ص١٥٧.

(٢) عاصم سليمان، مدخل إلى علم السياسة،ط٢،(بيروت: دار النضال للطباعة ،١٩٨٩)،ص١٨٢.

(٣) د. يوسف عناد زامل، د.زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية _ قراءة ثقافية انثروبولوجية ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، العدد 21، ص ٢٣٩.

(٤) محمد خالد الازعر، التعددية السياسية الفلسطينية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد٥، العدد٢٠،١٩٩٤، ص٢١ .

المبحَث الثاني

عوامل تلكؤ تطبيق المصالحةِ المجتمعيةِ بعدَ عامِ ٢٠٠٣

إنّ المصالحة لن تتحقق إلا عندما يعلم المواطنون ما حدث في الماضي ويتصالحون معه حتى يتيسر تحقيق مفهوم المصالحة بين الأفراد لابد من معالجة أسباب الخلاف الرئيسية أي معالجة مشاكل الفساد والبطالة وسياسة التهميش وتسيس القضاء وإقرار القوانين التي تجرم الطائفية وتدين التصريحات التي تشعل نار الفتنه داخل المجتمع[١]، ونحاول هنا بيان أبرز أسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣:

اولاً/ من الصعوبات التي واجهت مشروع المصالحة المجتمعية أن بعض الاطراف السياسية لها مصلحة في استمرار الوضع السياسي كما هو، إذ نجحت في استغلال المظالم كوسيلة لحشد الدعم لها، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى تجدد الصراعات الطائفية، ولا زالَ الكثير من المتسببين بأعمال العنف التي وقعت في السنوات الماضية يتمتعون بالحرية ويشاركون في الحياة العامة ولا يظهرون الندم على افعالهم، إنّ الأنكار الواضح للعدالة يؤدي إلى ارتداد عمليات العنف من جديد[٢].

ثانياً/ إنّ عملية المطالبة بالتعويضات من قبل الضحايا تتطلب وثائقُ إثباتٍ شاقةٍ، تجبر الضحايا و اللجان الفرعية بالحصول على المستمسكات الرسمية منها شهادات الوفاة و التقارير الطبية و سندات الملكية وثائق تقسيم العقارات وثائق هوية الضحية و جميع الورثة الباقين على قيد الحياة، الوصول إلى هذه المستمسكات في العراق يُعدُ من الأمور الشاقة و المكلفة، كما أن كل هذه الإجراءات تعد بمثابة إذلالٍ للضحايا وهذا يتعارض مع ما وضعته المعايير الدولية التي تنص على حفظ كرامة الضحايا و توفير الحماية لهم[٣].

ثالثاً/ العراقُ يتميزُ بتنوع الجماعات القومية و الدينية ان هذا التنوع لم يكن دافعاً قوياً بتجاه التقدم و تحقيق التعايش بين الأفراد، مما تسبب بحدوث شرخ بين الافراد ، مما ولد نزاعاتٍ عنيفةٍ على المستوى الطائفي والقومي وغياب التعاون وعدم توفير الامن للأفراد مما ادى إلى ضعف

---

(١) زيد احمد بيدر، هند محمد عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢.

(٢) د. يوسف عناد زامل ، د. زينب محمد صالح ، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨)،ص٢٤.

(٣) محمد غازي ناصر، قحطان عدنان عزيز، تطبيق العراق للمعايير الدولية المتعلقة بحماية ضحايا الإرهاب، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ٥، ٢٠١٩،ص ٣٢.

شعورهم بالمواطنة و تنامي الولاءات الفرعية للعشيرة أو للطائفة أو للعرق و غياب العدالة و اختلال التوازن بين الحقوق و الواجبات[١]، في ظل غياب التعايش السلمي بين أطياف الشعب العراقي، أصبح من الصعب التكلم عن الخطوات الأولية في مجال التعايش، حيث نرى أن عدم وضوح التوجه وغياب التماسك والتوافق داخل مؤسسات المجتمع من أبرز المعوقات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش بما تتناسب والوضع العراقي الراهن[٢].

المبحَث الثالث

الاثارُ التي تترتبُ على تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ و المصالحةِ المجتمعيةِ

ونحاولُ هنا بيانَ أبرزِ الأثارِ التي ترتبتُ على تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ و المصالحةِ المجتمعيةِ منها:

اولاً_ ضعف اداء المؤسسة القضائية: نشاهد الغياب الواضح لدور القضاء وعدم ممارسته لدوره بشكلٍ مستقلٍ و عدم إصدار أحكام القضاء العادل بحق المجرمين والقتلة والإرهابيين، لا بل الافراج عن قسمٍ من هؤلاء، مع الابقاء على عددٍ كبيرٍ من الأبرياء داخل السجون، إن وجود واستمرار المشاكل الأمنية ينعكس على وحدة ابناء المجتمع، من خلال التهديد المستمر بنسفها من جديد و عدم توفر الأرضية المناسبة لترسيخها[٣].

ثانياً_غيابُ الاستقرارُ الاجتماعيُ: إن غياب الاستقرار الاجتماعي يعيق تطبيق المصالحة المجتمعية وبذلك تضعف المحاولات الرامية للتعايش السلمي، مما تؤدي إلى استمرار الصراع والعنف، لذلك تحتاج الوحدة إلى دعم من مؤسسات الدولة بما فيها الجيش[٤]، منذ عام ٢٠٠٣لم

---

(١) د. ماجد علي العنبكي، د. فجر جودة النعيمي ، ثقافة التسامح و بناء الدولة ، مجلة السياسية والدولية ، العدد ٣٢، ٢٠١٦، ص٣٤٨.

(2) Al-Qarawee, H. Iraq’s s ectarIan crIs Is a Legacy of exclusion. Carnegie Middle East Cente. Lebanon.2014.p.5

(٣) طه حميد حسن ، معادلة الامن و الوحدة الوطنية في العراق: بين الواقع و الطموح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، ص٥٦١.

,(4) O’Driscoll, D.*The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State*. Middle East Research Institute. Erbil2017.On the link: http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017/03/PMF-Report-0.2.

يتحقق الأمن والاستقرار المجتمعي والسلام الداخلي ولم يتم اجتناب العنف والحروب لمصلحة السلام، لا بل على العكس تماماً شهدَتْ تلك المدةُ تحشيداً طائفياً، إن أي عملية انتقال ديمقراطي يرافقها أعمال عنف، إلا أن هذه الأعمال لها وقتها وتنتهي بعد أن تستقر التجربة السياسية، لكن استمرار العمليات الإجرامية وتوقف أنشطة البناء والأعمار و انعدام الأمن والاستقرار انعكس ذلك جلياً على أبناء المجتمع وأدت إلى أنتشار حالةٍ من التذمر والإحباط ولاسيما في أوساط الشباب على وجه الخصوص، ليكون هؤلاء الشباب العاطلين مشاريع للتجنيد من قبل الجهات والقوى المعادية للعملية السياسية أن هذه العوامل جميعها أسهمت في انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع العراقي[١]. الاستقرار الاجتماعي يعتبرُ واحداً من أهم ركائز بناء الدولة إذ يدل على حالة الاستقرار والسكينة داخل المجتمع التي تجعل أفراده قادرين على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها البلد، والذي يمهد للاتزان الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع، ومما لا شك فيه أن غياب الاستقرار والتعايش السلمي والتماسك الاجتماعي و الترابط بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى انعدام التفاعل و تخلخل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع[٢].

ثالثاً_ بروزُ حالاتِ الثأرِ و الانتقامِ: إن الافلاتَ من العقاب و عدم تطبيق القانون يؤدي إلى شعور الضحايا بعدم الأنصاف وذلك يتيحُ الفرصة لِممارسة القصاص الأهلي أي أن ينتقمُ الأفراد لأنفسهمِ بأنفسهمِ[٣]، كما تبين الدراسات أن ما يصل إلى ٢٠ في المئةِ منْ جرائمِ الاغتيال و ٦٠ في المئة من حالات إطلاق النار كان لها علاقةٌ بالثأر[٤]، الطريقة التي تمت بها محاكمة الرئيس السابق صدام حسينُ ومساءلته، ومن ثم إعدامه أدت إلى تفشي روح الانتقام والثأر المتأججة في صدور اولئك الذين تعرضوا لتلك الأخطار والجرائم في زمن حكمة، هذه العدالة لا تساهم بتحديد مسؤولية الاطراف المتورطة في الاخطاء السياسية التي ارتُكِبتْ في الماضي، سواء كانت هذه الأطراف جماعات او هيئات او أفراد، بقدر ما تساهم في وضع حدٍ للشعور بالظلم

(١) د. أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية و الافاق المستقبلية، المجلة السياسة و الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص١٩٨.
(٢) د.سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق: الاشكالات الاجتماعية ،متاح على الرابط التالي . https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19951 ، تاريخ الزيارة ٢٠، ١١، ٢٠١٩.
(٣) د. يوسف عناد آل عايد وآخرون، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨)، ص٦٣.
(٤) ما لذي يدفعنا للثأر من الآخرين، مقال منشور ، متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-39583620 ، تاريخ الزيارة ٢٩ ، ١٢ ، ٢٠١٩.

والاضطهاد والقضاء على روح الانتقام والثأر[١]، بعد انتهاء فترة من القمع و الظلم و العنف، يترسخ العنف و يتغلغل في نفوس الأفراد، مما يخلق شعوراً أو رغبة بالانتقام، هناك خطر يحلق في الأفق ألا وهو تجدد ممارسات العنف سعياً للأخذ بالثأر، لذا إذ لم تُتخذ إي إجراءات في هذا الصدد، يُودي ذلك إلى نشوب معارك و حروب و استمرار للعنف، يصعب الوصول إلى السلام والأمن دون تطبيق للعدالة الانتقالية أو اتخاذ إي إجراءات تعزز تحقيق السلام المستدام[٢]، الكثير من أفراد الشعب العراقي المتضررين من اعمال العنف، تسيطر عليهم روح الانتقام لاسيما في ظل وجود قوى داخلية معززه لهذا الشعور بمختلف الوسائل المادية و الإعلامية بغية تصعيد اعمال العنف و الفوضى و الصرعات وصولاً إلى انهيار البلد[٣].

رابعاً_ تردي واقع التعليمِ: مع بداية الغزو الامريكي للعراق كانت هناك حملات اغتيالٍ ضد المثقفين والأكاديميين العراقيين، تدهورت جودة التعليم بعد التسعينيات بسبب انخفاض معدل تمويل التعليم والاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية وعدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع، كما أن هناك عددٍ غير قليلٍ من المعلمين الأكفاء الذين تم استبدالهم بعد الغزو على العراق باخرين غير متمرسين و أقل خبرةٍ وكفاءةٍ[٤]، ووفقاً لمحكمة بروكسل فإن عدد الذين اغتيلوا في مجال التعليم العالي في العراق من أعضاء الهيئة التدريسية الذين قُتلوا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى مارس/آذار ٢٠١٠ كانوا ما بين (٤٣٧ –٤٤٠)شخصاً بينما تم اعتقال ١٤٩شخصاً و ٧٥ شخصاً تم تهديده[٥]، واخيراً يمكن القول إنَّ الواقع التعليمي بعد عام ٢٠٠٣

---

(١) د. محمد رضوان، إشكالات سياسية وقانونية في قضية اعدام صدام حسين، جريدة القدس ،١٦كانون الثاني ، ٢٠٠٧، متاح على الرابط https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/B6/B621D7A596C1BE4A84A288EA15785492_qds18.pdf ، تاريخ الزيارة ٢٠ ، ١٢ ، ٢٠١٩.

(٢) ديزموند توتو ، مواجهة الحقيقة :دليل ملحق ، متاح على الرابط https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/USIP_Field_Guide_FINAL_AR.pdf تاريخ الزيارة ٢٩ ، ١٢ ، ٢٠١٩.

(٣) طه حميد حسن ، مصدر سبق ذكره، ص٥٦١.

(4) Issa,J. Overview of the Education System in Contemporary Iraq. European Journal of Social Sciences. Malaysia. Volume14. Number3/ 2010.Pp 361_363.

(5) AL ASSAF,I.ALI, A. *Searching for Peace in Iraq: Strategic conflict & peace analysis, improving civil society peace building strategies and im*pact. International research director. Germany.2012.p.99.

واجه العديد من التحديات أبرزها الواقع الأمني غير المستقر، مما أنعكس سلباً في الوصول إلى المجتمع المعرفي المسالم الذي لا يهمش أحداً ويحترم أفراده[١].

خامساً-تردي الواقعُ الصحيُّ: في حقبة التسعينيات و ما قبلها كان يُنظر للعراق على أنه واحد من أفضل أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة، كان الأطباء يتمتعون بمكانةٍ اجتماعيةٍ محترمةٍ ومستوى التعليم الطبيُّ في العراق يعتبر الأفضل في العالم العربي، الا أن العقوبات والحروب هدمت الواقع الصحي للعراق وأدت إلى تدمير القدرات الصحية والبنية التحتية، فضلاً عن هجرة الأطباء العراقيين إلى الخارج وزيادة الأمراض المسيطر عليها سابقًا، وازدياد معدل وفيات الأطفال بشكلٍ كبير، بالإضافة إلى أعمال العنف التي اندلعت بعد عام ٢٠٠٣، و ما رافقها من ظواهر جديدةٍ منها استهداف وخطف وقتل الأطباء العراقيين[٢].

سادساً- تردي الواقعُ الاقتصاديُّ: إن الاقتصاد العراقيُّ بالنظرِ إلى موارده النفطية ورأس المال البشري، لديه إمكاناتُ نموٍ هائلةٍ إلا أنَّ انتعاش الاقتصاد العراقي يعتمد بشكلٍ اساسي على الأمن والاستقرار السياسي و أن الاقتصاد في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣يواجه صعوباتٍ منها انتشار الفساد والرشاوى[٣]،في ظل الأحداث التي مر بها العراق منها حل الجيش العراقي وانعدام الأمن فضلاً عن زيادة مستويات البطالة وانخفاض الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم تتضاءل الرغبة لدى الأفراد بالمصالحة [٤].

سابعاً_ الفساد المالي والإداري: الفساد الإداري هو اعتماد المناصب الرسمية والوظائف لتحقيق منافع شخصية، وينجم عن الفساد غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويؤدي على الصعيد الاجتماعي إلى تمزق النسيج الاجتماعي و أشاعه روح الكراهية بين الأفراد[٥]، حاولت حاولت الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٧ وبالتعاون مع برنامج الحماية الاجتماعية لمعالجة مشاكل البطالة، وتم تجهيز (٣٣٠) مليون دولار من الموازنة العامة لنفس العام ، ألا أن

---

(١) محمد البديوي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(2) AL ASSAF,I.ALI, A. lbid.P100.

(3) Crocker, B *Reconstructing Iraq's Economy. The Center for Strategic and International Studies.* The Technology of Washington. Washington.2004. Pp. 83-89.

(4) BARAKAT, S. *Post-Saddam Iraq: deconstructing aregime, reconstructing a nation*. Third World Quarterly. UK. Volume 26. Number 4–5/ 2005.p584.

(٥) د. بن عزوز محمد، الفساد الاداري والاقتصادي اثاره واليات مكافحته: حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي العدد ٠٧، ٢٠١٦، ص ص٢٠١-٢٠٥.

المشكلة لم تعالج لأن البرنامج المذكور يعاني من مظاهر فساد مالي وإداري كبير[١]، الفساد المالي والاداري يعتبر واحداً من أكبر الاسباب التي تعيق تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة بين الأفراد وذلك لتأثيره الأكبر على كافة جوانب الحياة داخل المجتمع[٢]، يحتل العراق المرتبة ١٦٨ في سلم الفساد من بين ١٧٥ دولة، وفقاً لمؤشر العام ٢٠١٨ لمنظمة الشفافية الدولية، إذ بلغ متوسط معدل الفساد في العراق ١٦٢.١٩ بين ٢٠٠٣ - ٢٠١٨، ووصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، رقم ١٧٨ عام ٢٠٠٧، بعد أن كان قد سجل مرتبة قياسية هي ١١٣ عام ٢٠٠٣، ويصنف مؤشّر مدركات الفساد في كلّ البلدان على أساس تغلغل الفساد في قطاعها العام[٣] .

(١) د. عماد مؤيد جاسم ، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول الكلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى ، ٢٠١٠، ص٤٦٦.

(٢)إريك ستوفر وميراندا سيسون وفونج فام وباتريك فينك ، العدالة المؤجلة: المسائلة و اعادة البناء الاجتماعي في العراق ، متاح على الرابط https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irc_90_1_stover.pdf تاريخ الزيارة ٢٢،١٢ ،٢٠١٩.

(٣)د. سيّار الجميل ،مقال منشور ،http://albilad.net/sayar%20algame23-6-2019.html تاريخ الزيارة ٢٨،١٢،٢٠١٩.

الباب الثاني

الجانب الميداني

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الأول: مناهج الدراسة

المبحث الثاني: نوع و مجتمع وعينة و مجالات الدراسة

المبحث الثالث: أدوات و وسائل و فروض الدراسة

تمهيد....

يتضمن الفصل الإجراءات العلمية والمنهجية المتبعة في الجانب الميداني للدراسة ويُعبر من خلاله عن الواقع الفعلي لمناهج الدراسة والفروض العلمية المتبعة وتحديد مجتمع الدراسة و حجم العينة ونوع الدراسة ومنهجيتها فضلاً عن مجالات الدراسة وتصميم استمارة الاستبانة وأدوات الدراسة و وسائلها الإحصائية وسيتم التطرق إلى كل ذلك عبر عدد من المباحث كالآتي:

المبحث الأول: مناهج الدراسة.

المبحث الثاني: نوع و مجتمع وعينة و مجالات الدراسة.

المبحث الثالث: أدوات و وسائل و فروض الدراسة.

المبحَث الاول

منهج الدراسة

المنهج هو طريق يؤدي إلى كشف الحقيقة في العلم من خلال مجموعة من القواعد التي تسيطر على العقل وتحدد عملياته لغاية الوصول إلى نتيجة معلومة[١]، وكذلك يعرف المنهج كونه طريقة تنطوي على مجموعه من الإجراءات يتبعها الفكر البشري للكشف عن واقعة علمية وإثباتها، والمنهج الذي يعتمد عليه الباحث ييسر علية مشروع البحث ويمهد له الخروج ببحث منظم،كما أن المنهجية تلزم الباحث بقواعد لا يستطيع الحياد عنها، تُعد مقياساً لتقيم جهود الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث[٢]، يعتمد المنهج العلمي في سيره على مجموعة من الخطوات، حيث ينطلق المنهج من تحديد مشكلة البحث و وضع صياغة للأهداف والفرضيات وصولاً إلى تحديد الإبعاد والحدود ومصادر جمع البيانات وطرق معالجتها[٣].

واخيراً فإن منهاج البحث يُمكن الباحث من جمع المعلومات بسهولة ويسر وتشخيص العوامل التي ترتبط بموضوع الدراسة.

هذا وقد أعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على المنهاج الآتية:

منهج المسح الاجتماعي

يعُد واحدً من مناهج البحث العلمي لجمع البيانات وتحليلها من خلال مقابلات مع المبحوثين او عن طريق استبيانات(استمارات البحث) بهدف الحصول على معلومات من مجموعة كبيرة من الأفراد يمثلون مجتمعاً معيناً[٤]، كما يُعد محاولةً منظمةً لتقدير وتصوير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو مجتمع محلي في الوقت الحاضر بهدف التوصل إلى بيانات مصنفه مرتبة يمكن تفسيرها للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية[٥]، منهج المسح الاجتماعي يحتوي على العديد من الطرائق، تم الاعتماد عليه في الدراسة لأنه يعتمدُ على الدراسات السابقة والفرضيات التي

---

(١) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط٣ ،(الكويت : وكالة المطبوعات ،١٩٧٧) ص٥.
(٢) ماثيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة: ملكة ابيض،(سوريا: وزارة الثقافة السورية ، ٢٠٠٤) ص٩.
(٣) د. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي،(منشورات جامعة حماة :مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، ٢٠١٦، ص٥٣.
(٤) د. ربحي مصطفى عليان، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.
(٥) د. علي عبد الرزاق جلبي، المناهج الكمية و الكيفية في علم الاجتماع،(مصر: دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٠) ص١٢٩.

تفسر العلاقة بينها[١]، يعدُ من المناهج التي يتم التركيز فيها على المشاكل الاجتماعية مثل مشاكل الأسرة والهجرة والبطالة التي تعتبر من القضايا الملحة[٢].

المبحَث الثاني

نوع ومجتمع وعينة ومجالات الدراسة

أ- نوع الدراسة

تصنف الدراسة الحالية بأنها من الدراسات الوصفية، أذ يتم الاعتماد في هذا النوع من الدراسات على دراسة الواقع ووصفه وصفاً دقيقاً، كما يتميز الأسلوب الوصفي بكونه الأمثل في دراسة الموضوعات الإنسانية[٣].

ب- مجتمع الدراسة

إن اختيار مجتمع الدراسة يعتبر من أهم الخطوات، حيث يتوقف نجاح خطوة تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الأكبر على مدى دقة أختيار ذلك المجتمع من قبل الباحث. ومجتمع الدراسة يعبر عن وحدات العينة التي تم اختيارها من المجتمع الاكبر، اعتماداً على النتائج التي يتم التوصل إليها والتي يمكن تعميمها على المجتمع الأكبر، إن تحديد واختيار مجتمع الدراسة من اهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية[٤]، إن تحديد مجتمع الدراسة يتم من خلال الموضوع المطروح للدراسة، تكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في مجال القانون وهم أساتذة الجامعة في كلية القانون جامعة واسط، القضاة، المدعيين العامين، المحامين، في مركز مدينة الكوت، السبب في اختيار العينة كونها الأقرب لموضوع العدالة الانتقالية، حصلنا على الأعداد وفق كتب رسمية صادرة من جهات رسمية.

---

(١) د. سعود بن ضحيان الضحيان الأخطاء المنهجية ام منهجية الأخطاء، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الاول " تجويد الرسائل و الاطروحات العلمية و تفعيل دورها في التنمية الشاملة و المستدامة " جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،٢٠١١، ص٧.

(٢) د. محمد الجوهري، د. عبد الله الخريجى، طُرق البحث الاجتماعي، ط٥، (القاهرة: (د.د)،٢٠٠٧)ص١٢٦.

(٣) د. ذوقان عبيدات و آخرون،البحث العلمي مفهومه و ادواته واساليبه ،(عمان: دار الفكر للنشر،٢٠٠٩)،ص١٨٧.

(٤) احسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، (بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ،١٩٨٩)ص٢٨.

ت- نوع العينة وحجمها

تمثل العينة جزءاً من مجتمع الدراسة تتضمن خصائص المجتمع الأصلي الذي نرغب بالتعرف عليه يتم اعتمادها في حال مثلت المجتمع وحققت الأغراض المرجوة من البحث[١]، سعت الباحثة لتحديد مجتمع الدراسة بالأعتماد على متغيرات عدة منها الوقت المتاح في جمع المعلومات وتبويبها ودقتها وتجانس وعدم تجانس مجتمع الدراسة ، تم مراعاه هذه الأمور عند تحديد حجم العينة وكانت عينة قصدية بنسبة٦٠% من المجتمع الاصلي حتى تكون العينة المسحوبة ممثلة للمجمع الأصلي، وقد بلغ حجم العينة(٤٧٥) مننخبة من الحقوقين من (أساتذه القانون، القضاة، المدعيين العامين، المحامين)، في مركز مدينة الكوت.الجدول(١) يوضح العينة المسحوبة من المجتمع الأصلي.

الجدول (١) يوضح العينة المسحوبة من المجتمع الأصلي

فئات المجتمع	العدد الأصلي	العينة المسحوبة
أساتذة الجامعة	٣١	١٩
القضاة	٢٩	١٧
المدعيين العامين	١١	٧
المحامين	٧٢٠	٤٣٢
المجموع	٧٩١	٤٧٥

ث- مجالات للدراسةLimits of the Study:

تمثلت الدراسة بمجالات ثلاث:

أ. **المجال البشريHuman Limit:** ونقصد به مجتمع البحث الذي تشكل من، أساتذه القانون، القضاة، المدعيين العامين، المحامين.

ب. **المجال المكانيSpatial Limit:** المجال المكاني يقصد به البقعة الجغرافية التي تمت عليها الدراسة وشملت مركز مدينة الكوت.

ت. **المجال الزمانيTemporal Limit:** المقصود به المدة الزمنية التي استغرقت لإنجاز الدراسة الميدانية وقد امتدت من(٢٠١٨/٩/١٦)إلى (٢٠٢٠/٨/٢٠).

(١) سهيل رزق دياب ، مناهج البحث العلمي، (فلسطين: مطابع جامعة القدس ،٢٠٠٣) ص٨٩.

المبحَث الثالث

أدوات و وسائل وفروض الدراسة

أدوات جمع البيانات

إن أدوات جمع البيانات في الدراسات الميدانية الاجتماعية متعددة وكثيرة نذكر منها، الملاحظة والاستبيان والمقابلة وتحليل المضمون ، حيث اخترنا في الدراسة الحالية الأدوات التي تتماشى مع أهداف الدراسة ومدى ملائمة الاداة لدراسة مشكلة بحثنا، تمثلت الأدوات بالتالي:

١.الاستبيان

الاستبيان يعرفُ بأنه أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة تجري تعبئتها من قبل المستجيب ويستخدم الاستبيان لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المبحوثين او المستجيبين، وكذلك الحقائق التي هم على علم بها، ولذلك تستخدم الاستبيانات بشكل رئيسي في مجال الدراسات التي تهدف الى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي وميول الأفراد[١]، إن الاستبيان احد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات والمصادر، ويتخذ الباحث من الاستبيان وسيلة لأجل الوصول إلى الناس المستهدفين بالبحث بهدف الحصول على اجاباتهم عن الموضوع والتي يتوقع الباحث انها مفيدة لبحثه وتساعده على اختبار فرضياته[٢].

قامت الباحثة بمجموعة عمليات لإعداد الاستبيان و كما يأتي:

أ.صياغة وتصميم الاستبيان Questionnaire preparation stage:

بعد جمع إستمارات الدراسة تم تبويبها وصياغتها بصيغة إستمارة إستباينية تتكون من مجموعة من الأسئلة، التي تتعلق بالبيانات الأولية عن المبحوثين والبيانات الأساسية، بهدف الحصول

(١) د. فوزي غرايبة وآخرون ، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية ، (الاردن: دار وائل للنشر، ٢٠١٠)،ص٧١.

(٢) عبد الغني عماد ، البحث الاجتماعي منهجيته - مراحله - تقنياته ، (لبنان : منشورات جروس برس ،٢٠٠٢)، ص ٨٠.

على المعلومات المتعلقة بالدراسة[١]. كما أستفادت الباحثة من الجانب النظري لدراستها في صياغة فقرات الاستبيان بشكله النهائي وخضعت الفقرات الموجودة في الاستمارة إلى التعديل مرات عديدة وتم عرضها على عدد من المحكمين لاختبار صدق الاستبيان قبل اعتماد الصيغة النهائية لها.

ب. اختبار صدق الاستبيانValidity of the questionnaire:

إن الاستبانة الجيدة يجب أن تتسم بالصدق والثبات، يتم قياس صدق الاستبانة عادة من خلال عرض الاستمارة الاستبيانية على خبراء او محكمين علميين من ذوي الاختصاص في موضوع الدراسة الحالية، حيث يقوم بفحص محتوى الاستمارة الاستبيانية وتحليل اسئلتها والحكم على مدى تمثيلها لظاهرة التي تقيسهاوتقديم الاقتراحات اللازمة لتعديلها اذ لزم الأمر[٢]، إذ طلبت الباحثة أن يقوم الأساتذة بطرح أراءهم حول الأسئلة المعدة في الاستبيان مع بيان الأسئلة التي تحتاج إلى تعديل، بعد استلام الاستمارات من الأساتذة ومعاملتها أحصائيا وفق قانون التناسب كانت نتيجة صدق الاستبيان(٩٣%) مما يعطي المؤشر بأن الاستبيان يمتلك درجة عالية من الصدق. كما واضح في الجدول(٢) يوضح أسماء الخبراء ودرجات والنتائج التي حصل عليها الاستبيان.

(١) د. مصطفى عمر التير،إستمارة إستبيان و مقابلات لدراسات في علم الإجتماع،(طرابلس: معهد الأنماء العربي، ١٩٨١)،ص١٧.
(٢) د. فوزي غرايبة وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

الجدول(٢) أسماء الخبراء والنتائج التي حصل عليها الاستبيان

ت	اسماء المختصين	عدد الاسئلة التي قبلها المختصين	عدد الاسئلة التي رفضها المختصين	عدد الاسئلة التي طلب المختصين تعديلها	الدرجة التي منحها المختصين للاستبيان
١	أ.د نبيل عمران موسى	٤٦	–	٧	٨٧
٢	أ.د طالب عبد الكريم كاظم	٤٧	–	٦	٨٩
٣	أ.م.د عدنان مطر ناصر	٥٠	–	٣	٩٤
٤	أ.م.د نزار عبد السادة النصار	٥٣	–	–	١٠٠
٥	أ.م.د سلوان فوزي عبد	٥٣	–	–	١٠٠
٦	أ.م.د عمار سليم عبد	٥٠	–	٣	٩٤
٧	أ.م.د ميسم ياسين عبيد	٤٥	–	٨	٨٥

%٩٣

*السادة الخبراء

١. أ.د نبيل عمران موسى كلية الآداب/ جامعة القادسية
٢. أ.د طالب عبد الكريم كاظم كلية الآداب/ جامعة القادسية
٣. أ.م.د عدنان مطر ناصر كلية الآداب/ جامعة المثنى
٤. أ.م.د نزار عبد السادة النصار كلية الآداب/ جامعة واسط
٥. أ.م.د سلوان فوزي عبد كلية الآداب/ جامعة بابل
٦. أ.م.د عمار سليم عبد كلية الآداب/ جامعة بابل
٧. أ.م.د ميسم ياسين عبيد كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد

ث. ثبات الاستمارة الإستبيانية:

يعرف انه مدى الأتساق بين البيانات التي تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقياس على نفس الأفراد والظواهر في نفس الظروف، أو ظروف متشابهة إلى أكبر قدر ممكن[١].لغرض ثبات الأستمارة قبيل أنّ يجرى توزيعها على وحدات العينة كلها قامت الباحثة بتوزيعها لعينة فرعية تكونت من (١٠) مبحوثاً في كل من محكمة استئناف واسط الاتحادية من القضاه والمدعيين العاميين والمحامين واساتذه القانون في كلية القانون جامعة واسط، اعطي لكل مبحوث رمزاً تسلسلياً من (١_١٠) لأسئلة مختلفة من فقرات أستماره الاستبيان وبعد ملأ الإستمارة من قبل العينة في المقابلة الأولى والثانية ولغرض قياس درجة ثبات المقياس إستخدمت الباحثة قانون(معامل ارتباط سبيرمان) ووجد تباين بسيط بين اجابات المبحوثين في المقابلة الأولى والثانية، ظهر معامل الارتباط بدرجة(٠.٩) مما يدل على وجود ترابط عالٍ بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية. جدول(٣) يوضح ثبات الإستمارة الأستبيانية.

جدول (٣) يوضح ثبات الإستمارة الأستبيانية

رقم الاستمارة	المقابلة الأولى (س)	المقابلة الثانية (ص)	س م	ص م	ف	ف٢
١	٩٤	٩٦	٤	٢	٢	٤
٢	٨٤	٨٦	٩	٨	١	١
٣	٩٨	٩٥	٢	٣	١	١
٤	١٠٠	٩٨	١	١	صفر	صفر
٥	٩٢	٩٣	٥	٥	صفر	صفر
٦	٩٠	٩٤	٦	٤	٢	٤
٧	٩٦	٩٢	٣	٦	٣	٩
٨	٨٨	٩٠	٧	٧	صفر	صفر
٩	٨٦	٨٢	٨	٩	١	١
١٠	٨٠	٢١٦	١٠	١٠	صفر	صفر

مج ف٢ ٢٠

(١) يوسف عناد العائدي، البناء الأجتماعي و الشخصية العراقية المحددات البنائية والسمات العامة :دراسة ميدانية في محافظات نينوى_بغداد_البصرة، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع،٢٠٠١،ص٥٨.

ارتباط سبيرمان

$$ر = ١ - \frac{6 \times مج ف^2}{ن(ن^2 - 1)} =$$

$$ر = ١ - \frac{6 \times 20}{10(100 - 1)}$$

$$ر = ١ - \frac{120}{10(99)}$$

$$ر = ١ - ٠.١$$

ر= ٠.٩ ارتباط ايجابي عالٍ بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية.

ج. الصيغة النهائية للاستبيان Final Form of The questionnaire:

بعد إتمام وإنجاز الخطوات السابقة، اعد الاستبيان بصيغته النهائية والذي أشتمل على (٥٣) سؤالاً، بينها اسئلة مفتوحة واخرى مغلقة واسئلة يمكن الإجابة عنها بأكثر من اختيار لإعطاء فرصة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم بحرية أكبر واشتملت الاستمارة على البيانات الأولية ومن ثم البيانات الاساسية الخاصة بالظاهرة المدروسة ، راعت الباحثة الموضوعية والدقة العلمية مع الاهتمام بترتيب الأسئلة في الفقرات بشكل متسلسل بحيث لا يتشتت المبحوث بين سؤال وآخر، بعد ذلك وضع الاستبيان موضع التطبيق على العينة البالغ عددها(٤٧٥) مبحوثاً.

- الوسائل الإحصائية

استخدمت الباحثة الوسائل الإحصائية الآتية:

١. النسبة المئوية Percentage:

تحويل البيانات العددية الموجودة في مربعات الجداول المزدوجة إلى نسب مئوية.

قانون النسبة المئوية هو:

$$\% = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

٢. ارتباط سبيرمان Spearman's correlation:

ويستخدم القانون لحساب معامل الارتباط بين قيم المقابلة الاولى وقيم المقابلة الثانية كالتالي:

$$ر = ١ - \left[\frac{6\,\text{مج}\,\text{ف}^2}{\text{ن}(\text{ن}^2-1)}\right]$$

أ- التسلسل المرتبي(الوزن الرياضي): استخدمنا القانون التالي

$$\text{الوزن الرياضي النسبي} = \frac{\text{تكرار كل فقرة}}{\text{عدد المبحوثين}}$$

٣. الوسط الحسابي The Arithmetic mean:

يعرف بالمعدل أو المتوسط أو الوسط الحسابي ويحسب من بيانات متجانسة، أي بمعنى لاتوجد بينهم قيم شاذه في الكبر أو الصغر[١]، يعتبر من أفضل طرق الإحصاء لتمثيل مقايس النزعة المركزية، اعتماداً على اساسة النظري الذي يستخدم في التحليلات الإحصائية [٢].

و قانون الوسط الحسابي:

$$\text{سَ} = \text{ص} + \frac{\text{مج ت ي}}{\text{ن}} \times \text{م}$$

٤. الانحراف المعياري Standard Deviation:

يعرف بالجذر التربيعي لمعدل انحرافات القيم عن وسطها الحسابي[٣]، و بمعنى آخر، لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد أو النازل عن نقطة الوسط التكراري للمبحوثين يتم استخدام قانون الانحراف المعياري [٤]، و يرمز للعينة فيه بالرمز (s) و للمجتمع بالرمز(σ). القانون على النحو التالي[٥]:

$$\text{ع} = \text{م} \times \sqrt{2\left(\frac{\text{ت ي}}{\text{ن}}\right) - \frac{\text{ت 2ي}}{\text{ن}}}\ ٢$$

٥. أختبارات كا٢ chi-Square Tests:

تستخدم أختبارات كا٢ لتخمين وتوضيح وليس إثبات أهمية الفرق المعنوي بين البيانات الحقيقة والبيانات المتوقعة ، "التخمين" يعني توضيح أهمية الفرق المعنوي بين عينتين بالنسبة لظاهرة معينة أو أكثر.أستخدمت الباحثة أختبار كا٢ لقياس الفرق المعنوي بين المتغيرات وأخبار الفروض، للتأكد من صحتها[٦].

كا٢(١X٣)

---

(١) د. أحسان محمد الحسن، د. عبد الحسين زيني،الاحصاء الاجتماعي (د.ب : دار الكتب للطباعة، ١٩٨٢)،ص٦٢.
(٢)عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، اساليب البحث العلمي و التحليل الاحصائي ،(عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،٢٠٠٧)، ص١٣٩.
(٣) د. أحسان محمد الحسن، د.عبد الحسين زيني، مصدر سبق ذكره ص١٣٣.
(٤) د. مهدي محمد القصاص، مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي، (مصر: جامعة المنصورة،٢٠٠٧)، ص٢٠٣.
(٥) عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.
(٦) يوسف عناد العائدي، البناء الأجتماعي و الشخصية العراقية المحددات البنائية والسمات العامة :دراسة ميدانية في محافظات نينوى_بغداد_البصرة، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم علم الاجتماع،٢٠٠١،ص٥٩.

$$كا^{٢} = مج \left[\left[\frac{/ح-م/2}{م}\right]\right]$$

$$كا^{٢} = (٣X٢)$$

$$كا^{٢} = \left(\frac{ن}{م_{١}}\right)\left(\frac{أ_{١}}{د_{١}} + \frac{أ_{٢}}{د_{٢}} + \frac{أ_{٣}}{د_{٣}}\right) + \left(\frac{ن}{م_{٢}}\right)\left(\frac{ب_{٢}}{د_{١}} + \frac{ب_{٢}}{د_{٢}} + \frac{ب_{٣}}{د_{٣}}\right) - ن$$

قانون درجة الحرية$(\sqrt{س - 1})(ر - ١)$

س= عدد الأعمدة

ر=عدد الصفوف

- **الفرضيات العلمية Hypotheses of the study**

الفرضية تفسير مؤقت لحوادث معينة، أذ تم التأكد من صحتها فأنها تصبح قانوناً يفسر الظواهر، أما غير ذلك فأنها تصبح فرضاً زائفاً[١]، كما تعرف الفرضيات بأنها تفكير و تفسير محتمل يتم من خلال ربط الأسباب بالمسببات، كتأويل والتفسير المؤقت للمشكلة المدروسة، بالنتيجة الفرضية عبارة عن حدس أو تنبؤ كحل محتمل للظاهر المدروسة،[٢]،كما تُعرف بكونها مجموعة من الفروض المنسجمة بينها تم التأكد من صحتها من خلال التدليل العقلي أو من خلال التجربة لتصبح نظرية علمية[٣].تم اشتقاق بعض الفروض:

الفرضيةالاولى: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين في ما اذ كان صعوبة الحصول على وثائق الاثبات المطلوبة يشكل سبباً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

الفرضية الثانية: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول ما اذ كان الفراغ السياسي الذي اعقب الاحتلال يشكل سبباً رئيسياً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

(١) عبد الرحمن بدوي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.
(٢) د. ربحي مصطفى عليان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.
(٣) ماثيو جيدير، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

الفرضية الثالثة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول ما اذا كان غياب الحوار الديمقراطي يشكل سبباً رئيساً يؤدى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

الفرضية الرابعة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية.

الفرضية الخامسة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى زيادة حالات الثأر والانتقام.

الفرضية السادسة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي.

الفصل السادس

تحليل البيانات الفردية للمبحوثين

المبحث الأول : تحليل البيانات الفردية للمبحوثين.

المبحث الثاني: تحليل البيانات الاجتماعية للمبحوثين.

المبحث الثالث: تحليل البيانات الاقتصادية للمبحوثين.

المبحث الرابع: : تحليل البيانات التربوية للمبحوثين.

تمهيد....

يهتم الفصل بعرض وتحليل البيانات الأولية للمبحوثين ومناقشتها كما أن تحديد البيانات الأولية لوحدات العينة يؤدي إلى توضيح طبيعة الأفكار والمعطيات التي يتبناها أفراد العينة حول موضوع الدراسة(العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام٢٠٠٣) والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في إجاباتهم. يتكون الفصل من أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول : تحليل البيانات الفردية للمبحوثين.

المبحث الثاني: تحليل البيانات الاجتماعية للمبحوثين.

المبحث الثالث: تحليل البيانات الاقتصادية للمبحوثين.

المبحث الرابع: : تحليل البيانات التربوية للمبحوثين.

المبحَث الاول

تحليل البيانات الفردية للمبحوثين

تعّد البيانات الأساسية عن وحدات عينة الدراسة، من أهم الموضوعات التي تتناولها الدراسة الميدانية والمتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، كما تعّد من المعلومات الأساسية التي يستطيع الباحث من خلالها الدخول إلى الدراسة الميدانية.

١. العمر

يلعب متغير العمر دوراً مهماً في تحديد مستوى ثقة الباحث بالإجابات التي يقدمها المبحوثون عن الأسئلة الواردة في الاستمارة الاستبيانية ، لذا توزعت عينة البحث على خمس فئات عمرية، بدأ بالفئة الأولى (٣٥_٤٠) إلى أخر فئة (٥٩_٦٤)، أذ اشارت نتائج الدراسة الميدانية أن (٣١٨) مبحوثاً أي بنسبة (٦٧%) تتراوح أعمارهم (٣٥_٤٠) كما أن (٧٥) مبحوثاً أي بنسبة (١٦%) تتراوح أعمارهم (٤٧_٥٢) وأن (٥٣) مبحوثاً أي بنسبة (١١%) تتراوح أعمارهم (٤١_٤٦) كما أن (١٥) مبحوثاً أي بنسبة (٣%) تتراوح أعمارهم (٥٣_٥٨) و (١٤) مبحوثاً أي بنسبة (٣%) تتراوح أعمارهم (٥٩_٦٤) وبلغ الوسط الحسابي للأعمار(٤١) و الانحراف المعياري للأعمار(٦) وهذا يعني ان اكبر عمر في العينة يبلغ (٤٧) واصغر عمر يبلغ(٣٥). وجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) يوضح عمر المبحوثين

ت	العمر	التكرارات	%
١	٣٥_٤٠	٣١٨	٦٧
٢	٤١_٤٦	٥٣	١١
٣	٤٧_٥٢	٧٥	١٦
٤	٥٣_٥٨	١٥	٣
٥	٥٩_٦٤	١٤	٣
المجموع		٤٧٥	١٠٠%

٢. الجنس

إنّ الجنس يؤثر في الإجابات على الأسئلة الموجهة للمبحوثين من حيث أنّ اجابات الإناث تختلف عن إجابات الذكور ويرجع ذلك لاختلاف خبرات وتجارب الذكور عن الإناث، جدول (٥) يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس مجموع الذكور في العينة (٤٦٥) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٩٦%) أما مجموع الإناث فقد بلغ (١٩) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٤%). وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥) يوضح جنس المبحوثين

ت	الجنس	التكرارات	%
١	ذكور	٤٦٥	٩٦
٢	اناث	١٩	٤
المجموع		٤٧٥	١٠٠%

المبحَث الثاني

تحليل البيانات الاجتماعية للمبحوثين

١. الخلفية الاجتماعية

نقصد بالخلفية الاجتماعية توزيع المبحوثين حسب انحدارهم الاجتماعي (ريف، حضر)، أذ تبين أن الغالبية العظمى من وحدات العينة هم من خلفية حضرية، توضح نتائج الدراسة الميدانية، أن (٤٧٥) مبحوثاً أي بنسبة (٩٦%) خلفيتهم الاجتماعية حضرية، في حين أن (١٨) مبحوثاً اي بنسبة (٤%) خلفيتهم الاجتماعية ريفية، وجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦) يوضح الخلفية الاجتماعية للمبحوثين

ت	الجنس	التكرارات	%
١	ريف	١٨	٤
٢	حضر	٤٥٧	٩٦
	المجموع	٤٧٥	%١٠٠

٢. الحالة الاجتماعية

توضح نتائج الدراسة الميدانية توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية، إذ كان المتزوجين هم أعلى نسبة في التكرار إذ بلغ عددهم (٤٦٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٩٣%)، إما العزاب فقد بلغ عددهم (٣) وبنسبة (١%)، بينما بلغ عدد الارمل (٦) مبحوثاً وبنسبة مقدارها(١%) إما الأشخاص الأقل عدداً فقد كانوا من المطلقين إذ بلغ عددهم (٤) وبنسبة (١%)، ومن خلال بيانات الجدل أعلاه يتبين لنا أنّ أعلى نسبة من المبحوثين هم من المتزوجين. وجدول (٧) يوضح ذلك.

جدول (٧) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

ت	الحالة	التكرارات	%
١	اعزب	٣	١
٢	متزوج	٤٦٢	٩٣
٣	ارمل	٦	١
٤	مطلق	٤	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠%

المبحَث الثالث

تحليل البيانات الاقتصادية للمبحوثين

١. المهنة

توضح نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بتوزيع المبحوثين حسب المهنة أنّ عدد المبحوثين من المحامين بلغ (٤٣٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩١%) وهم أعلى نسبة، وعدد المبحوثين من استاذة الجامعة بلغ (١٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٤%)، أما عدد المبحوثين من القضاة فقد بلغ (١٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت(٤%)، واخيراً بلغ عدد المبحوثين من المدعيين العاميين(٧) مبحوثين وبنسبة مقدارها(١%) وجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول (٨) يوضح مهنة المبحوثين

ت	الحالة	التكرارات	%
١	استاذ جامعي	١٩	٤
٢	قاضي	١٧	٤
٣	مدعي عام	٧	١
٤	محامي	٤٣٢	٩١
	المجموع	٤٧٥	**١٠٠%**

٢. عدد سنوات الخدمة

توضح نتائج الدراسة الميدانية توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخدمة إذ أشارت البيانات أن الأشخاص الذين أجابوا (١_٥) سنه بلغ عددهم (٩) مبحوثين وبنسبه (٢١%)، إما الذين أجابوا (٦_١٠) سنة بلغ عددهم (١٢) مبحوثا وبنسبة (٢٨%)، أما الذين أجابوا (١١_١٥) سنة بلغ عددهم (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٧%)، بينما بلغ عدد الذين أجابوا (١٦_فما فوق) (٦) مبحوثاً وبنسبة (١٤%). وبلغ الوسط الحسابي لعدد سنوات الخدمة

(١٠.٥) والانحراف المعياري لعدد سنوات الخدمة (٥) وهذا يعني ان اكبر عدد سنوات خدمة للمبحوثين في العينة يبلغ (١٥.٥) واصغر عدد سنوات خدمة للمبحوثين يبلغ (٥.٥) وجدول (٩) يوضح ذلك.

جدول (٩) يوضح عدد سنوات الخدمة للمبحوثين

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	١_٥	٩	٢١
٢	٦_١٠	١٢	٢٨
٣	١١_١٥	١٦	٣٧
٤	١٦_فمافوق	٦	١٤
	المجموع	٤٣*	١٠٠%

١. الدخل

توضح نتائج الدراسة الميدانية إلى حدما توزيع الدخل أن الأشخاص الذين بلغ دخلهم(عالي) كان عددهم(٤١) مبحوثاً وبنسبه (٩%)، إما الذين كان دخلهم (متوسط) كان عددهم (٣٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٧١%)، أما الذين بلغ دخلهم (واطي) كان عددهم (٩٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٠%). وجدول (١٠) يوضح ذلك.

(*)هناك٤٣٢ مبحوث ممن يعملون كمحامين وهم غير معينين على الملاك حيث لا يجيز لهم القانون الجمع بين المحماة والوظيفة.

جدول (١٠) يوضح دخل المبحوثين

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	عالي	٤١	٩
٢	متوسط	٣٣٥	٧١
٣	واطي	٩٩	٢٠
	المجموع	٤٧٥	١٠٠%

المبحَث الرابع

تحليل البيانات التربوية للمبحوثين

_التحصيل الدراسي

إذ أشارت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي للمبحوثين إلى أن هناك (٤٣٩) مبحوثاً وبنسبه (٩٢%) يحملون شهادة البكالوريوس إما حملة شهادة الماجستير فقد بلغ عددهم (٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٦%)، واخيراً بلغ عدد حاملي شهادة الدكتوراه (٩) مبحوثين وبنسبة (٢%). وجدول (١١) يوضح ذلك.

جدول (١١) يوضح التحصيل الدراسي

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	بكالوريوس	٤٣٩	٩٢
٢	ماجستير	٢٧	٦
٣	دكتوراه	٩	٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠%

الفصل السابع

واقع العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و آليات تطبيقها كما عرضتها نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول : واقع العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما عرضتها نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: آليات تطبيق العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما عرضتها نتائج الدراسة الميدانية.

تمهيد....

يتضمن الفصل تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية لِواقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآليات تطبيقها، وسيتم التطرق إلى كل ذلك عبر عدد من المباحث كالآتي:

المبحث الأول : واقع العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: آليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية.

المبحَث الاول

واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية:

١. هدف العدالة الانتقالية

عند سؤالنا للمبحوثين فيما اذ كان هدف العدالة الانتقالية هو اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تمزقت بسبب الجريمة التي طالت الضحية والمجتمع، أذ اجاب (٤٤٠) مبحوثاً أي بنسبة مقدارها(٩٣%) بنعم، في حين اجاب (١٩) مبحوثاً أيّ بنسبة مقدارها (٤%) بكلا، بينما اجاب (١٦) مبحوثاً أيًّ بنسبة مقدارها (٣%) إلى حدما. جدول (١٢) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ هدف العدالة الانتقالية يتمحور في اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تمزقت بسبب الجرائم التي طالت الضحايا وإصلاح مؤسسات الدولة نتيجة لما لحق بها من خراب وتدمير، كما أن أعظم التحديات التي تواجهه تطبيق العدالة الانتقالية تتمثل في أنها تطبق بشرط المحافظة على مكسب السلم الدائم الذي يخشى انتكاسه، فتحاول المجتمعات التي مرتْ بتحول أو انتقال توحيد أبنائها وتسعى إلى تقوية الأواصر بينهم ونشر ثقافة السلم والمسامحة بغية فتح صفحة جديدة، حتى يتم إفشال كل محاولة للهدم وتفرقة ويتعايش أبناء الدولة الواحدة بسلام وطمأنينة، ذلك بخلاف ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإلى الآن حيث لا أمن ولا استقرار ولا سلام مما حال دون تحقيق أهداف العدالة الانتقالية.

جدول (١٢) يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كان هدف العدالة الانتقالية هو اصلاح العلاقات الاجتماعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٤٠	٩٣
٢	كلا	١٩	٤
٣	إلى حدما	١٦	٣
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٢. **كيفية تحقيق المصالحة المجتمعية**

عند سؤالنا المبحوثين حول كيفية تحقيق المصالحة المجتمعية حصلنا على اجابات وتمكنا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها الشروع بإجراء مصالحة مع السياسيين المعارضين على التسلسل المرتبي الاول اذ اكدها (٢٤٥) مبحوث بنسبه مقدارها (٥٢%)، أما التسلسل الثاني فقد احتله إجراء حصر السلاح بأيدي الدول اذ اكدها(٢٣٣) بنسبة بلغت (٤٩%)، واحتل الشروع بإجراء مصالحة مع البعثين السابقين الموجودين في الخارج التسلسل المرتبي الثالث أذ اكده (١٢٣) مبحوث وبنسبة بلغت(٢٦%)، أما اقامة قنوات حوار جاء بالتسلسل المرتبي الرابع واكده (١٠٢) مبحوث وبنسبة مقدارها (٢١%)، ما التسلسل المرتبي الخامس فقد احتله استيعاب جماعات الرفض الداخلية واكده (٩٤) مبحوث وبنسبه مقدارها (٢٠%) وحتل إجراء نشر قوات الشرطة والحرس الوطني التسلسل المرتبي السادس واكده (٧٨) مبحوث بنسبة بلغت (١٦%) وحتل إجراء استيعاب شيوخ العشائر لإقناعهم بالتوقف عن المقاومة التسلسل المرتبي السابع واكده (١١) مبحوث وبنسبة مقدارها (٢%) جدول التسلسل المرتبي (١٣) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك رغم مرور (١٧) عاماً على الاحتلال الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ فإن موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية لم تحل إشكالياته، مما جعل البلاد تعيش وضعاً متردياً، في ظل الصراع السياسي الذي طبع عليه طابع الفرقة واللامسوؤلية وفقدان الأمن والطائفية والحزبية، إضافة إلى عدم إعادة تأهيل الجيش والأجهزة الأمنية على أسس وطنية خالصة بعيداً عن الانتماءات الاخرى، مما انعكس على الواقع الاجتماعي أذ اصبح الخوف يلازم جميع الأفراد، ما أعطى الإرهاب فرصة دخول البلاد ليقتل ويدمر، أذ يجب البدء بمصالحة حقيقة على ارض الواقع بداً من الجهات والأطراف السياسية وصولاً إلى الأفراد، إنّ عدم تحقيق مصالحة حقيقة مع المنتمين لحزب البعث من النظام السابق (شرط أن لا تكون هناك مصالحة مع من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين) واستبعادهم من العملية السياسية يؤدي إلى انقسام اجتماعي وسياسي حاد في البلد بين مؤيدين ومعارضين للنظام الحالي مما يشكل خطراً على الحكومة العراقية ويرجح تصاعد عمليات العنف والإرهاب داخل البلاد، أذ أدى دخول داعش إلى تزايد التحديات أمام تحقيق المصالحة اذ قام التنظيم بالأضرار بممتلكات النازحين ودمر منازلهم وتعرضت ممتلكاتهم للنهب والاستيلاء فضلاً عن المظالم الاجتماعية والتوترات بين السكان حول شكوك الانتماء إلى داعش سواء الباقين

أو العائدين فهنالك توتر بين القبائل والجماعات ممكن أن يسهم في تصعيد وتيرة العنف داخل تلك المناطق. لذلك يتوجب على الجهات المعنية بدأ من السياسيين وصولاً إلى شيوخ و وجهاء العشائر في أطلاق حملات واسعة لنشر التسامح والعفو.

جدول التسلسل المرتبي (١٣) يوضح اجابات المبحوثين حول كيفيه تحقيق المصالحة المجتمعية

كيفيه تحقيق المصالحة المجتمعية	التسلسل	الاجابات	%
الشروع بأجراء مصالحة مع السياسيين المعارضين	١	٢٤٥	٥٢
حصر السلاح بأيدي الدولة	٢	٢٣٣	٤٩
الشروع بأجراء مصالحة مع البعثيين السبقين الموجودين في الخارج	٣	١٢٣	٢٦
اقامة قنوات حوار	٤	١٠٢	٢١
استيعاب جماعات الرفض الداخلية	٥	٩٤	٢٠
نشر قوات الشرطة والحرس الوطني	٦	٧٨	١٦
استيعاب شيوخ العشائر لإقناعهم بالتوقف عن المقاومة	٧	١١	٢

٣. دور رجال الدين

عند سؤالنا للمبحوثين حول دور رجال الدين في نشر رسالتهم التي تتمثل بإزالة التعصب والجهل بينت نتائج الدراسة أن (٣١٠) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٥%) اكدوا هذا الدور(٤) مبحوثين وبنسبة مقدارها (١%) لم يؤكدوا هذا الدور و(١٦١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٣٤%) أجابوا بعبارة إلى حدما. جدول (١٤) يوضح ذلك. من خلال إجابات المبحوثين نستنتج أن لِرجال الدين دور مهم داخل المجتمع وبالنظر لكوننا من المجتمعات الإسلامية والتي تعطي لرجل الدين أهمية وتأخذ بتوجيهاتهم، بالتالي هنالك حيز واسع لتوجيه المجتمع والمؤسسات الإدارية للعمل بمضامين الدين.

جدول (١٤) يوضح اجابات المبحوثين حول دور رجال الدين في إزالة التعصب والجهل

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٣١٠	٦٥
٢	كلا	٤	١
٣	إلى حدما	١٦١	٣٤
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٤. دور الأعلام في اشاعة التسامح والمصالحة وقبول الاخر

عند سؤالنا للمبحوثين حول دور الأعلام في اشاعة التسامح والمصالحة وقبول الاخر، بينت نتائج الدراسة أن (٤٤٩) مبحوثاً وبنسبة (٩٥%) اكدوا ذلك الدور و(١٩) مبحوثاً وبنسبة (٤%) لم يؤكدوا هذا الدور في حين (٧) مبحوثين وبنسبة (١%) أجابوا بعبارة إلى حدما جدول (١٥) يوضح ذلك. نستنتج من الجدول أنّ للأعلام دور مهم في نشر التسامح والمصالحة وقبول الاخر ولم شرائح المجتمع ونبذ كل أشكال التفرقة والاصوات التي تدعوا للفتنه والطائفية بين صفوف المجتمع.

جدول (١٥) يوضح اجابات المبحوثين حول دور الأعلام في اشاعة التسامح والمصالحة وقبول الاخر

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٤٩	٩٥
٢	كلا	١٩	٤
٣	إلى حدما	٧	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٥. العدالة الانتقالية مقارنة بالعدالة التقليدية[*] في معالجتها للمشاكلات

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما اذ كانت العدالة الانتقالية تعمل بشكل افضل مقارنة بالعدالة التقليدية في معالجتها المشاكل والتوترات التي ترافق السياق الانتقالي، بينت نتائج، أنّ (٣٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٩%) أجابوا بنعم، في حين أنّ (٥) مبحوثين وبنسبة (١%) أجابوا بكلا، وهناك (١٤١) مبحوثاً وبنسبة (٣٠%) أجابوا بعباره إلى حدما. جدول (١٦) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ العدالة الانتقالية تعمل بشكل افضل مقارنة بالعدالة التقليدية في معالجتها المشاكل والتوترات التي ترافق السياق الانتقالي، لا تنحصر العدالة الانتقالية في العقاب والاقتصاص من الجاني فقط كما الحال في العدالة التقليدية(الجنائية) بل تشمل معالجة جوانب متعددة، العدالة التقليدية جزءًا من العدالة الانتقالية والعدالة الانتقالية مجوعة من الوسائل العقابية والعلاجية، العدالة الانتقالية تتخذ شكلين مختلفين أحدهما مادي والأخر معنوي، الجانب المادي يتجسد في تعويض الضرر اللاحق بشخص ما أو مؤسسة من مؤسسات البلد، تتجسد العدالة الانتقالية في إصلاح المؤسسات القضائية والسياسية والبحث عن الحقيقة ورد الاعتبار لذوي الضحايا والمتضررين والمصالحة وحفظ الذاكرة الجماعية وتوثيقها وإرساء ضمانات عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً، كما تهدف العدالة الانتقالية إلى الانتقال من مجتمع منقسم ومتناحر إلى مجتمع موحد ومتآلف، تسوده المصالحة عقب التخلص من النظام الاستبدادي الدكتاتوري وإرساء النظام الديمقراطي، أما العدالة التقليدية(الجنائية)تقتصر على مسألة ومعاقبة الجاني فقط.

جدول (١٦) يوضح اجابات المبحوثين حول ما اذ كانت العدالة الانتقالية افضل من العدالة التقليدية في معالجتها للمشكلات

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٣٢٩	٦٩
٢	كلا	٥	١
٣	إلى حدما	١٤١	٣٠
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

[*]المقصود من العدالة التقليدية: العدالة الجنائية المتمثلة بالاقتصاص ومعاقبة الجناة والمجرمين.

وعندما قمنا بتقسيم العينة حسب الخلفية الاجتماعية لمعرفة أهمية الفرق المعنوي بين اجابات المجموعتين حول كانت العدالة الانتقالية افضل من العدالة التقليدية في معالجتها للمشكلات. اجاب مؤكد ذلك (٩) مبحوثين ممن خلفيتهم الاجتماعية ريفية مقابل (٣٢٠) مبحوث ممن خلفيتهم حضرية بينما بلغ عدد الذين اجابوا بكلا (٢) ممن خلفيتهم ريفية مقابل (٣) ممن خلفيتهم حضرية أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٧) مبحوث ممن خلفيتهم ريفية مقابل (١٣٤) ممن خلفيتهم حضرية. عندما اجرينا اختبار كا^{٢}(٢×٣) لمعرفة اهمية الفرق المعنوي في اجابات المبحوثين حول ما اذ كانت العدالة الانتقالية افضل من العدالة التقليدية في معالجتها للمشكلات لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية بين المجموعتين لان القيمة المحسوبة (٣) أقل من القيمة الجدولية(٩.٢٠) على مستوى ثقة ٩٩% وعلى درجة حرية ٢ وعليه فأننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية البحث. جدول (١٧) يوضح ذلك.

جدول(١٧) يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كانت العدالة الانتقالية افضل من العدالة التقليدية في معالجتها للمشكلات حسب الخلفية الاجتماعية

ت	الخلفية الاجتماعية / الاجابات	ريف	حضر	مجموع
١	نعم	٩	٣٢٠	٣٢٩
٢	كلا	٢	٣	٥
٣	إلى حدما	٧	١٣٤	١٤١
	المجموع	١٨	**٤٥٧**	٤٧٥

القيمة المحسوبة=٣ درجة الحرية=٢

القيمة الجدولية=٩.٢ مستوى الثقة=٩٩

٦. أهداف العدالة الانتقالية

عند سؤالنا المبحوثين عن ماهي أهداف العدالة الانتقالية حصلنا غلى اجابات تمكنت من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها التأسيس لمجتمع يتسم بالعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية أذ اشره (٣٤٧) مبحوث بنسبه مقدارها (٧٣%) أما التسلسل مرتبي الثاني فقد احتله هدف تحقيق العدالة للضحايا واعادة ثقة المواطن

بمؤسسات الدولة حيث اشره (١٩٨) مبحوث بنسبة مقدارها (٤٢%) أما هدف العدالة الاقتصادية التي تتسم بالتوزيع العادل للموارد والثروات فقد احتل التسلسل المرتبي الثالث واشره (١٥٥) مبحوث بنسبة مقدارها (٣٢%) أما التسلسل المرتبي الرابع فكان من نصيب هدف تحقيق التضامن والتوافق بين الافراد واشره (١٣٨) بنسبة مقدارها (٢٩%)، واخيراً احتل التسلسل المرتبي الخامس هدف اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تفككت بسبب الجريمة التي طالت الضحية في المجتمع واشره (١٠٥) مبحوث وبنسبة بلغت (٢٢%). جدول التسلسل المرتبي (١٨) يوضح ذلك. نستنتج من خلال إجابات المبحوثين أنّ الهدف الأساس للعدالة الانتقالية يتمثل في التأسيس لمجتمع يتسم بالعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية وتحقيق العدالة للضحايا والاعتراف بما اقتُرف من انتهاكات لحقوق الانسان بحقهم واعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، مما يسهم في تحقيق التضامن والتوافق بين الافراد واصلاح العلاقات الاجتماعية التي تفككت بسبب الجريمة التي طالت الضحية وتحقيق المصالحة بين أفراد المجتمع وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وجبر الضرر، الأهداف كلها مجتمعة تساهم في تحقيق التماسك المجتمعي والاستقرار في حال تم تطبيقها على ارض الواقع.

جدول التسلسل المرتبي (١٨) يوضح اجابات المبحوثين حول أهداف العدالة الانتقالية

الاجابة	تسلسل مرتبي	التكرارات	%
التأسيس لمجتمع يتسم بالعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية	١	٣٤٧	٧٣
تحقيق العدالة للضحايا واعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة	٢	١٩٨	٤٢
العدالة الاقتصادية التي تتسم بالتوزيع العادل للموارد والثروات	٣	١٥٥	٣٢
التضامن والتوافق بين الافراد	٤	١٣٨	٢٩
اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تفككت بسبب الجريمة التي طالت الضحية في المجتمع	٥	١٠٥	٢٢

٧.طابع العدالة الانتقالية

عند سؤالنا للمبحوثين عما اذ كانت تجربة العراق في مجال العدالة الانتقالية يغلب عليها مفهوم العدالة العقابية اكثر من العدالة التصالحية أجاب (٤٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٩٧%) بنعم و(٩) مبحوثين وبنسبة بلغت (٢%) أجابوا بكلا وهناك (٧) مبحوثين وبنسبة (١%) أجابوا بعبارة إلى حدما. جدول (١٩) يوضح ذلك. نستنتج من الجدول أنّ السياسة المتبعة في تنفيذ العدالة الانتقالية قائمة على الانتقام لا احقاق الحق وانصاف الضحايا والاقتصاص من الجناة وفقاً للقانون، يبدوا ذلك واضحاً في السياسات المتبعة بعد عام ٢٠٠٣ من خلال هدم المؤسسة العسكرية وتنفيذ قانون "اجتثاث البعث"، أذ بموجبه تم إقصاء حزب بأكمله من الوظائف العامة، الأمر الذي أدى إلى عزل فئة كبيرة من الشعب وتحول جزء منه لمحاربة الدولة عوضاً عن المساهمة في عملية البناء، فضلاً عن تصفية وقتل عناصر النظام السابق من المنتمين لحزب البعث من رجال الأمن والضباط والعسكرين والأدباء والمثقفين، خارج دائرة القضاء، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة العنف، ومن ثم تلكؤ المصالحة المجتمعية التي تقوم على الاحتواء لا العزل والتهميش والإقصاء والقتل.

جدول (١٩) يوضح اجابات المبحوثين حول ما اذ كانت التجربة العراقية في مجال العدالة الانتقالية يغلب عليها مفهوم العدالة العقابية أكثر من العدالة التصالحية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٩	٩٧
٢	كلا	٩	٢
٣	إلى حدما	٧	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

المبحَث الثاني

اليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية

١. تقصي الحقائق

عند سؤالنا للمبحوثين حول آلية تقصي الحقائق كإحدى الاليات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق، (٤٦٥) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٨%) اكدوا ذلك، بينما لم يؤكد ذلك (٢) مبحوثين وبنسبة (٠.٤%)، في حين أجاب (٨) مبحوثين وبنسبة (١.٦%) بعبارة إلى حدما. جدول (٢٠) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك إلى أنّ آلية تقصي الحقائق واحده من الاليات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، من الناحية الإجرائية في تطبيق العدالة الانتقالية يعدُ تقصي الحقائق ضرورة من ضروريات تحقيق العدالة الانتقالية، أذ أنّ الضحايا وعوائلهم لهم الحق في معرفة حقيقة ما حدث لأفراد عوائلهم ما مصير من اختفى منهم ومن قُتل منهم من قام بقتلهم، هل هم أحياءهم أو أموات، أي معرفة حقيقة ما حدث وفي حال كانوا أمواتا فأين دفنوا وأنّ كان الكشف عن كل ذلك يعيدهم إلى دوامة الحزن وألم الذكرى، إلا أنها تعد من الخطوات الضرورية في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ومن شأن ما يأتي بعدها من خطوات أنّ يكمل المصالحة المجتمعية الحقيقة. نحن بحاجة إلى تأسيس لجان حيادية لتحقيق خطوات أولية في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية على غرار اللجان المشكلة في عدد من الدول التي شهدتْ تحولاً سياسياً والتي حققت تقدماً ملحوظاً.

جدول (٢٠) يوضح ما أذ كان تقصي يعتبر الحقائق يمثل احدى الاليات القضائية الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٦٥	٩٨
٢	كلا	٢	٠.٤
٣	إلى حدما	٨	١.٦
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٢. الملاحقات القضائية

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كانت الملاحقات القضائية احدى الاليات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية اكد ذلك (٤٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٩٧%) في حين أجاب (١٠) مبحوثاً وبنسبة (٢.٩%) بعباره إلى حدما، في حين لم تسجل أي حالة من إجابات المبحوثين بكلا. جدول (٢١) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك على ضرورة ملاحقة الجناة والمتهمين، أذ أنّ عدم انصاف ذوي الضحايا والمتضررين من خلال الإجراءات الرسمية والحيف والغبن الذي لحق بهم وبذويهم وهم يرون الجناة ومنتهكي حقوقهم بعيداً عن المساءلة والمحاسبة وقبضة العدالة، بالوقت ذاته يشاهدون المتسببين بمعاناتهم والآمهم يتمتعون بحياة أفضل ويمسكون بمقاليد السلطة يترك اثاراً مستقبلية مدمرة على واقع المجتمع ككل، في الوقت ذاته لا يتسنى للضحايا الذين ينتمون للقطاعات المهمشة والفقيرة من المجتمع أنّ يطلبوا العون من المحامين ،كما انهم لا يعرفون سبل الانصاف القانونية المتاحة لهم، فضلاً عن خوفهم مما قد يلحق بهم في حال تقديم الشكاوى بحق الجناة والمجرمين، مما يفسر سبب انعدام الشكاوى بالنسبة لحجم المشكلة. من هنا نحتاج الى اصلاح القضاء واصلاح كافة مؤسسات الدولة والقيام بحملة توعوية ثقافية شاملة حول مفهوم العدالة الانتقالية وايقاع العقوبة بمنتهكي حقوق الانسان ومرتكبي اعمال العنف لحماية مصالح المجتمع وتحقيق العدالة والانتقال بالمجتمع من حالة الانتقام والثأر إلى حالة الأمان والسلام لأنه يشعر بوجود دولة تأخذ بحق الضحية وتعوض الضرر كسبيل لتحقيق

العدالة،مما يساهم بمنع تكرارها مرة أخرى ، وردع كل من تسول له نفسه من القيام بها مستقبلاً.

جدول (٢١) يوضح ما أذ كانت الملاحقات القضائية احدى الاليات الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٦٥	٩٧
٢	كلا	–	–
٣	إلى حدما	٢١	٤.٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٣. الاصلاح المؤسسي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كانت آلية الاصلاح المؤسسي باعتبارها واحدة من الاليات غير القضائية من الادوات الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية، أجاب (٤١٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨٨%) بنعم، بينما أجاب (١١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٢%) بكلا، في حين أجاب (٤٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (١٠) إلى حدما. جدول (٢٢) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أن الاصلاح المؤسسي باعتباره واحدة من الاليات غير القضائية اداه فعالة لتحقيق العدالة الانتقالية المصالحة المجتمعية، ألا أن الانتقال السياسي الذي عقب عام ٢٠٠٣ وما رافقة من صراع امني وطائفي فضلاً عن ضعف المؤسسات الحكومية منها المؤسسة القضائية والتنفيذية وغياب الإرادة لدى النظام الحالي لمواجهة الماضي و التخلص من مخلفاته كان عائقاً في تحقيق آلية الاصلاح المؤسسي.

جدول (٢٢) يوضح ما أذ كانت الية الاصلاح المؤسسي احدى الاليات غير القضائية الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤١٧	٨٨
٢	كلا	١١	٢
٢	إلى حدما	٤٧	١٠
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

عندما سؤالنا المبحوثين الذين اكدوا أن آلية الاصلاح المؤسسي من الاليات الفعالة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية حصلنا على اجابات تمكننا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي حصل منها انه يساهم في عملية محاسبة المقصرين التسلسل المرتبي الاول واشره (١٩٣) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٤٦%) أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتله ايجابيه اعادة الهيكلة والتوظيف للتخلص من المسؤولين الفاسدين واشره (١٨١) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٤٣%) وقد احتل خيار حل التنظيمات المسلحة التسلسل المرتبي الثالث واشره (١٥٩) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٣٨%)، أما التسلسل المرتبي الرابع فقد احتله كونه يؤسس قاعدة للعدالة المستدامة واشره (١٤٦) مبحوث بنسبة بلغت (٣٥%) أما تعزيز التدابير التي تستند إلى العدالة فقد جاءت بالتسلسل المرتبي الخامس واشرها (١٣٨) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٣٣%)أما التسلسل المرتبي السادس فقد احتله ايجابيه كونه يخلق نظام يتمتع بالقدرة على الاستجابة لمطالب افراده واشره (١٣٤) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٣٢%)، منع تكرار انتهاك حقوق الانسان جاءت بالتسلسل المرتبي السابع واشرها (١٣٠) مبحوثاً بنسبة مقدارها (٣١%) وجاء انشاء هيئات التفتيش والاشراف ضمن نطاق مؤسسات الدولة بالتسلسل المرتبي الثامن واشره (١٢٦) مبحوثاً وبنسبه بلغت (٣٠%) واخيراً احتل ايجابيه كونه يعالج الاسباب الجذرية للقمع والنزاعات بالتسلسل المرتبي التاسع واشره (١٢٣) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٢٩%) جدول التسلسل المرتبي (٢٣) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك في ظل ضعف المؤسسات الرقابية ونقص الإرادة السياسية لإصلاح مؤسسات الدولة وتقسيم المناصب على أسس حزبية واستخدام المؤسسات لتحقيق مآرب شخصية وحزبية من المرجح عودة النزاع وتصعيد الخلافات بين القائمين على المؤسسات عقب المراحل الانتقالية، لذلك يجب اصلاح مؤسسات الدولة واستبعاد كل من تسول له نفسه في

استخدم المناصب لأغراض شخصية مصلحية بعيداً عن المصلحة العامة ومحاسبة المقصرين والمخالفين ونزال اقصى العقوبات بحقهم مما ويؤسس بالنتيجة قاعدة للعدالة المستدامة كمنهج تسير عليه كل مؤسسات ودوائر الدولة مما يحقق أحد أهداف العدالة الانتقالية المتمثل بإصلاح مؤسسات دولة.

جدول التسلسل المرتبي (٢٣) يوضح إيجابيات آلية الاصلاح المؤسسي كما اجاب عليها(٤١٧)مبحوث

الاجابة	التسلسل المرتبي	التكرارات	%
يساهم في عملية محاسبة المقصرين	١	١٩٣	٤٦
اعادة الهيكلة والتوظيف للتخلص من المسؤولين الفاسدين	٢	١٨١	٤٣
حل التنظيمات المسلحة	٣	١٥٩	٣٨
يؤسس قاعدة للعدالة المستدامة	٤	١٤٦	٣٥
تعزيز التدابير التي تستند إلى العدالة	٥	١٣٨	٢٣
يخلق نظام يتمتع بالقدرة على الاستجابة لمطالب افراده	٦	١٣٤	٣٢
منع تكرار انتهاك حقوق الانسان	٧	١٣٠	٣١

انشاء هيئات التفتيش ضمن نطاق مؤسسات الدولة	٨	١٢٦	٣٠
يعالج الاسباب الجذرية للقمع والنزاعات	٩	١٢٣	٢٩

٤. التعويض(برامج جبر الضرر)

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان التعويض(برامج جبر الضرر) احدى الاليات الفاعلة لتحقيق العدالة الانتقالية، اكد ذلك (٤٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٩٧%)، بينما نفى ذلك (٩) مبحوثين وبنسبة (٢%)، في حين أجاب (٧) مبحوثاً وبنسبة (١) بعبارة إلى حدما. جدول (٢٤) يوضح ذلك نستنتج من ذلك أنّ التعويض (برامج جبر الضرر) يسهم بتحقيق عدالة لعوائل المتضررين من النظام السابق كونهم فقدوا رب الأسرة أو من كان يعيلهم أو أحد أفراد عائلتهم، منح التعويضات تساهم في التقليل من حده الألم وتخفف من معاناتهم كونهم يشعرون بوجود دولة تهتم لأمرهم وتقدر حجم التضحيات المبذولة.

جدول (٢٤) يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كان التعويض يعتبر من الآليات الفاعلة لتحقيق العدالة الانتقالية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٩	٩٧
٢	كلا	٩	٢
٣	إلى حدما	٧	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

عند سؤالنا للمبحوثين الذين اكدوا على أن التعويض يمثل آلية فعالة لتحقيق العدالة الانتقالية على أهم النقاط التي تظهر هذه الفاعلية حصلنا على اجابات تمكننا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي جاء فيها أن التعويضات لها مدلولات مادية للأفراد والجماعات المتضررة في التسلسل المرتبي الاول واشره (٢٧٨) مبحوث بنسبة مقدارها (٦١%) أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتله أنه التعويضات فيه ضمان عدم تكرار الانتهاك واشره (١٥٩) مبحوث بنسبة مقدارها (٣٥%) أما كون التعويضات يقدم الخدمات الاجتماعية مثل العناية الصحية والتربوية

فقد جاء بالتسلسل المرتبي الثالث حيث اشره (١٢٧) مبحوث وبنسبة مقدارها (٢٨%)، واخيراً جاء بالتسلسل المرتبي أن التعويضات تشتمل على تعويضات رمزية كالاعتذار الرسمي والاحياء المعنوي للذكرى واشره (١١٥) مبحوث وبنسبه بلغت (٢٥%) جدول التسلسل المرتبي (٢٥) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ التعويضات لها مدلولات مادية للأفراد والجماعات المتضررة في العراق جراء السياسات التعسفية للنظام البائد، أذ أقر الدستور العراقي(*)، قوانين تنص على تعويض ذوي الضحايا كونهم قد فقدوا من كان يعيلهم وحتى المتضررين من الذين لحق بهم عاهة أو عوق يمنعهم من العمل وبالتالي يفقدون مصدر رزقهم، أنّ شعور الضحايا والمتضررين من النظام السابق بوجود دولة تهتم لأمرهم يضمن وضع اجتماعي مستقر نسبياً كما يضمن عدم تكرار الانتهاك مستقبلاً في حال تم تحقيق استقرار سياسي واجتماعي، المؤسسات التي تم استحداثها بعد عام ٢٠٠٣ لمعالجة أوضاع المتضررين، تتمثل بكونها مؤسسات ذات ابعاد مادية أكثر من ما هي لمعالجة أحوالهم الصحية أو النفسية بل انحسر دورهم في ادارة المؤسسات وفق مبدأ دفع الحقوق للفئة المستهدفة على طريقة دوائر الرعاية الاجتماعية والتقاعد مما فيه أمتهن لكرامة ذوي الضحايا والمتضررين لذلك، يجب على المؤسسات المختصة والمعنية برعاية عوائل الشهداء والمتضررين من النظام السابق وضع خطط مدروسة، انطلاقاً من نشر المفهوم بين الطبقة المتضررة من النظام السابق وتنتقل بهم إلى حيث تشكيل فرق من الحقوقيين للمرافعة عنهم ومتابعة وحسم قضاياهم في المحاكم.

(*) المادة ١٣٢ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥:

اولا : تكفل الدولة رعاية ذوي الشهداء والسجناء السياسيين والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري البائد . ثانيا : تكفل الدولة تعويض اسر الشهداء والمصابين نتيجة الاعمال الارهابية.

جدول (٢٥) يوضح أين تبرز فعالية التعويض كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية كما اجاب عليها(٤٥٩)مبحوث

الاجابة	التسلسل المرتبي	التكرارات	%
لها مدلولات مادية للأفراد والجماعات المتضررة	١	٢٧٨	٦١
ضمان عدم تكرار الانتهاك	٢	١٥٩	٣٥
تقدم الخدمات الاجتماعية مثل العناية الصحية والتربوية	٣	١٢٧	٢٨
تشتمل على تعويضات رمزية كالاعتذار الرسمي والاحياء المعنوي للذكرى	٤	١١٥	٢٥

الفصل الثامن

تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣
الاسباب و الاثار

المبحث الأول: اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما عرضتها نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: اثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما عرضتها نتائج الدراسة الميدانية.

تمهيد....

يتضمن الفصل تحليل وتفسير الاسباب والاثار لِتلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وسيتم التطرق إلى كل ذلك عبر عدد من المباحث كالآتي:

المبحث الأول: اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: اثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية.

المبحَث الاول

اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية

١. الصراعات الاثنية والطائفية

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية والانقسامات داخل المجتمع تشكل سبباً يؤدي إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، أجاب (٤٦٤) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٨%) بنعم، بينما أجاب (٤) مبحوثين وبنسبة (١%) بكلا، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٧) مبحوثاً وبنسبة (١%). جدول (٣٠) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أن التعدد والتنوع العرقي والديني واللغوي لِذاته لا يمثل مشكلة، لكنه يشكل معضلة عندما ينظر اليه على أنه يهدد أمن المجتمع واستقراره، أذ يصعب الوصول إلى أتفاق موحد ويبدوا ذلك جلياً بين الأحزاب والكتل السياسية مما ينعكس على المجتمع ويفاقم من حجم المشاكل والانقسامات ويشكل معوقاً في طريق تحقيق المصالحة، كما أنّ عدم توحد أفراد المجتمع يشكل مسوغاً سهلاً في دخول الجماعات الإرهابية مستغلة تفكك المجتمع وعدم انسجام ابناءه كما حدث عند دخول تنظيم داعش الارهابي في المناطق الغربية من البلاد أذ هيمن وسيطر على تلك المناطق بسبب عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها وبسبب حده الصراعات والانقسامات، لذلك يجب اعتماد برامج سياسية عقلانية لاحتواء التنوع وتجريم كل من يحرض ويشجع على اثارة الفتن الطائفية، التي تمزق النسيج المجتمعي والابتعاد عن كل اشكال الاقصاء والتهميش لتجنب الصراعات العرقية والدينية والانقسامات واعمال العنف ومن أجل تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

جدول (٢٧) يوضح اجابات المبحوثين ما أذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية تشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٦٥	٩٨

٢	كلا	٤	١
٣	إلى حدما	٧	١
المجموع		٤٧٥	١٠٠

وعندما قمنا بتقسيم العينة حسب المهنة لمعرفة أهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين حول ما إذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية والانقسامات داخل المجتمع شكلت سبباً يؤدي إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية اجاب مؤكداً ذلك (١٥) مبحوثاً من اساتذة الجامعة و(١٤) مبحوثاً من القضاة و(٥) مبحوثين من المدعيين العاميين و(٣٤٠) مبحوثاً من المحامين، ولم يؤكد هذا السبب (١) مبحوث من اساتذة الجامعة (٢) مبحوثان من القضاة (١) مبحوث من المدعيين العاميين و(٠) مبحوث من المحامين، أما الذين اجابوا بعبارة إلى حدما كان (٣) مبحوثين من اساتذة الجامعة و(١) مبحوثاً واحداً من القضاة و(١) مبحوث واحد من المدعيين العاميين و(٢) مبحوثان من المحامين، عندما اجرينا اختبار كا^{٢}(٣×٤) لمعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين حول ما اذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية والانقسامات داخل المجتمع تشكل سبباً يؤدي إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لان القيمة المحسوبة (٢.٧) اصغر من القيمة الجدولية (١٦.٦) عند مستوى ثقة (٩٩%) عند درجة حرية (٣) وعلية نرفض فرضية البحث ونقبل الفرضية الصفرية. جدول(٣١) يوضح ذلك.

جدول(٢٨)يوضح اجابات المبحوثين ما أذ كانت الصراعات الاثنية والطائفية تشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية حسب المهنة

ت	المهنة / الجواب	أساتذة الجامعة	القضاة	المدعيين العاميين	المحامين	مجموع
١	نعم	١٥	١٤	٥	٤٣٠	٤٦٤
٢	كلا	١	٢	١	٠	٤
٣	إلى حدما	٣	١	١	٢	٧
المجموع		١٩	١٧	٧	**٤٣٢**	**٤٧٥**

القيمة المحسوبة =٢.٧ درجة الحرية=٣

القيمة الجدولية= ١٦.٦ مستوى الثقة٩٩%

٤. الصدام المسلح

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كانت حالات الصدام المسلح والقتال داخل المجتمع بعد عام ٢٠٠٣ ادت الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، اكد ذلك (٤٥٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٧%)، بينما نفى ذلك (٧) مبحوثين وبنسبة (١%)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٩) مبحوثين وبنسبة (٢%). جدول (٣٢) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ التحول أو الانتقال الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ وما خلفة من طائفية عرقية وأزمات سياسية واجتماعية بين مكونات الشعب، وصلت ذروتها بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٨) مما شكل أزمة متعددة الأبعاد سياسياً واجتماعياً وأمنياً، كما تركت اثاراً كبيرة على مكونات الشعب العراقي وشكلت عقبةً أساسيةٍ أمام الدولة لتحقيق المصالحة المجتمعية على الرغم من انتهاء الصراعات الطائفية وتحقيق سلام نسبي في العراق الا انّ احداث عام ٢٠١٤ على مساحات كبيرة من الاراضي العراقية في المناطق الشمالية والغربية من البلاد عرض التعايش المجتمعي للخطر من جديد جراء الدمار الذي لحق بالمدن المحررة فضلاً عن حالة النزوح الجماعي وما تركة من آثاراً نفسية واجتماعية في نفوس الأفراد وتخلخل الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق بعد الاحداث كل ذلك شكل حجر عثرة في طريق تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

جدول (٢٩) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كانت حالات الصدام المسلح تشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٩	٩٧
٢	كلا	٧	١
٣	إلى حدما	٩	٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٥. غياب الحوار الديمقراطي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان غياب الحوار الديموقراطي يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، اكد ذلك السبب (٣١٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٧%)، بينما نفى ذلك (٦) مبحوثين وبنسبة مقدارها (١%) بكلا، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%). جدول (٣٣) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أغلب الأطراف المشاركة بالعملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ لم تسعى إلى حوار وطني جاد وصريح قائم على اسس الانتماء للوطن بديلاً عن لغة العنف المشاعة والطائفية وما حدث من قتل وارهاب وتهجير، وانما سعت لتعزيز وجودها وترسيخ جذورها من خلال الانتماءات الفرعية "قومية ،دينية ،مذهبية" ومن ثم تحولت العملية السياسية منذ بدايتها إلى صراع على المناصب بعيداً عن جوهر الانتقال الديمقراطي الذي يقوم على الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتعزيز قيمة المواطن والوطن واعلا حقوق الانسان، مما ساهم في تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

جدول (٣٠) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان غياب الحوار الديموقراطي يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٣١٩	٦٧
٢	كلا	٦	١
٣	إلى حدما	١٥٠	٣٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٦. صعوبة الحصول على وثائق اثبات

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كانت صعوبة الحصول على وثائق اثبات المطلوبة يشكل سبباًادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، اكد ذلك(٤٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٩٨%)، بينما نفى ذلك (٥) مبحوثين وبنسب مقدارها(١%) أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٤) مبحوثين وبنسبة مقدارها (١%).

جدول (٣٥) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ من أهم المشكلات التي تواجه أيَّ مراجع لِدوائر الدولة في العراق الإجراءات الإدارية الروتينية المملة، مما قد يستغرق إنجاز المعاملات عدة أشهر بسبب المعوقات التي تتطلب التنقل بين أكثر من دائرة ومؤسسة والتي تكلّف الكثير من الوقت والجهد والمال، إذ نجد البعض من الموظفين في الدوائر أصبحوا يتعمدون عرقلة المعاملات وتأخير انجازها لابتزاز المراجع وإجباره على دفع الأموال لتمشيه المعاملات، مما ينعكس سلباً على الواقع الاجتماعي ككل، بالرغم من التطور التكنولوجي والالكتروني الذي وصل اليه العالم المتقدم إلّا أننا مازلنا أمام إجراءات لمعاملات ورقية روتينية معقدة، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على الوثائق بذلك يعيش أفراد المجتمع بشكل عام وذوي الضحايا والمتضررين خاصتهً محنة كبيرة لا تتناسب مع حجم التضحيات التي قدموها. أذ صبح من الضروري وحتى نتمكن من تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية وننتقل بالمجتمع لحالة السلم أيجاد حلول لهذه القضية المطروحة من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية وتجريم الموظف المتهاون وحرمانه من الوظيفية أسوءً بالمجتمعات المتقدمة.

جدول (٣١) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كانصعوبة الحصول على وثائق اثبات يشكل سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٦٦	٩٨
٢	كلا	٥	١
٣	إلى حدما	٤	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٧. عدم تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية وانعكاساته

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما اذ كان عدم تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية بشكلها الكامل اثر بشكل رئيس على تطبيق مفهوم المصالحة بشقيها المجتمعي والسياسي، أكد ذلك(٤٣٠) مبحوثاً أي بنسبة مقدارها(٩٠.٥%)، ونفى ذلك (٢) مبحوثين أيّ بنسبة مقدارها (٠.٤)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم

(٤٣) مبحوثاً أيّ بنسبة مقدارها(٠.١%) جدول (٣٩) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ التلكؤ في تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية اثر على تطبيق مفهوم المصالحة بشقيها المجتمعي والسياسي، أنّ العنف الذي ساد المجتمع عقب عام٢٠٠٣ بسبب مشاكل الماضي وازمات الحاضر، فضلاً عن الصراعات السياسية والخلافات والنزاعات بين القوى السياسية وعدم رغبتها في تغليب المصلحة العامة على مصالحها الخاصة وعدم جديتها في تحقيق مصالحة مجتمعية من خلال تحقيق العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى عدم الشروع بتطبيق العدالة على الجناة والاقتصاص منهم بشكل يضمن تحقيق العدالة وانصاف الضحايا، كل ذلك انعكس على مكونات المجتمع مما ساهم في تلكؤ تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية والسياسية.

جدول (٣٢) يوضح اجابات المبحوثين في ما اذ كان عدم تطبيق العدالة الانتقالية يؤثر على المصالحة المجتمعية والسياسية.

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٣٠	٩٠.٥
٢	كلا	٢	٠.٤
٣	إلى حدما	٤٣	٩.١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٨. سياسة التهميش

عند سؤالنا للمبحوثين فيما اذ كانت سياسة التهميش والاقصاء التي اعقبت الاحتلال شكلت سبباً ادى إلى عرقلة المصالحة المجتمعية، اكد ذلك (٣٢٨) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦٩%) بينما نفى ذلك (٢٥) مبحوثين وبنسبة مقدارها (٥%)، وأما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٢٢) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٢٦%). جدول(٤٠) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ العراق متعدد القوميات من "العرب والكورد والتركمان والاشوريين"، فضلاً عن التعدد الديني" المسلمين والمسيحين الصابئين والا

يزيدين" وطيلة عقود من السنين تعايش العراقيين في ظل التعددية، الا أنّ سياسة التهميش المتبعة من قبل النظام السابق ادت إلى تجزئة المجتمع الى فئات اجتماعية متنازعة، كما اسست المرحلة الانتقالية نظاماً سياسياً قائماً على المحاصصة المقيتة والطائفية السياسية والمذهبية والاثنية التي ساهمت في تأجيج الصراعات الطائفية والحزبية والقتل والخطف والانتماء الطائفي والمذهبي الذي حدث خلال السنين الاولى من عمر التحول السياسي بعيداً عن تحقيق أهم مبدأ تقوم علية المرحلة الانتقالية المتمثل بالوحدة والتماسك والتعايش بين كافه الطوائف والقوميات، مما كان سبباً في عرقلة تحقيق المصالحة المجتمعية.

جدول (٣٣) يوضح اجابات المبحوثين في ما اذ كانت سياسة التهميش شكلت سبباً أدى إلى عرقلة تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٣٢٨	٦٩
٢	كلا	٢٥	٥
٣	إلى حدما	١٢٢	٢٦
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

عندما سألنا المبحوثين الذين اكدوا أن سياسة التهميش تشكل سبباً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية عن الاسباب التي تقف وراء هذا التهميش حصلنا على اجابات تمكنا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها عدم وجود عامل الثقة بين جميع الاطراف التسلسل المرتبي الاول حيث اشره (٢٣٨) مبحوث وبنسبة مقدارها (٧٣%)، أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتله الفساد في العملية السياسية واشره (٢٢١) مبحوث وبنسبه بلغت (٦٧%) واخيراً احتل عدم وجود رؤية واضحة للعدالة الانتقالية التسلسل المرتبي الثالث واشره (٢٠٣) مبحوث وبنسبة بلغت (٦٢%) جدول التسلسل المرتبي (٤١) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة للفساد المتجذر فيها وعدم اهتمامها بمصالح الشعب لم تكن مسألة معالجة التراكمات التي خلفها النظام السابق من أولوياتها كما أنها لم تسعى لمصالحة مجتمعية حقيقة بين فئات الشعب ويبدو ذلك جلياً في خطابتها الطائفية

البعيدة عن جوهر المصالحة المجتمعية، على الرغم من التشريعات والقوانين والاجراءات الحكومية في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية في العراق ألا أنه لم يكن هناك شيء ملموس على أرض الواقع سوى بعض التعويضات المادية لقسم من ذوي الشهداء والمتضررين يرجع ذلك بسبب عدم وجود رؤية واضحة للحكومة العراقية بشان موضوع العدالة الانتقالية وبسبب الفساد في العملية السياسية أدى إلى فقدان الثقة بين جميع الاطراف الشعب والأحزاب والطبقة السياسية برمتها، نتيجةً للتجربة المريرة التي عاشها الشعب العراقي على مدار (١٧) عاماً من الفساد وسرقة المال العام على يد طبقة سياسية لا هم لهم سوى تحقيق منافعهم ومصالحهم الشخصية، لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بدون التخلص الفساد والفاسدين ومحاسبتهم قانونياً وتوحيد الجهود لوضع خطة شامله للنهوض بواقع البلد وإعادة بناء ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها.

جدول التسلسل المرتبي (٣٤) يوضح الاسباب التي تقف وراء سياسة التهميش كما اجاب عليها (٣٢٨)مبحوث.

الاجابة	التسلسل المرتبي	التكرارات	%
عدم وجود عامل الثقة بين جميع الاطراف	١	٢٣٨	٧٣
الفساد في العملية السياسية	٢	٢٢١	٦٧
عدم وجود رؤية واضحة للعدالة الانتقالية	٣	٢٠٣	٦٢

٩. التدهور الامني

عند سؤالنا للمبحوثين فيما اذ كان التدهور الامني الذي اعقب الاحتلال ادى الى عرقلة تحقيق المصالحة المجتمعية في العراق، اكد ذلك (٤٥٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٦.٦%)، بينما نفى ذلك (٧) مبحوثين وبنسبة (١.٥%)، وأما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم أجاب (٩) مبحوثين وبنسبة(١.٩%) جدول (٤٢) يوضح ذلك.

نستنتج من ذلك أنّ التدهور الامني والصراعات والنزاعات ولاقتتال والطائفية والحروب والنزوح والتهجير، كانت سبباً في عرقلة تحقيق المصالحة المجتمعية في العراق، على الرغم من المؤتمرات والندوات والحوارات المنعقدة بعد عام ٢٠٠٣ الداعية لتحقيق المصالحة والتي اخذت الجهات والاطراف السياسية مسؤولية تحقيقها والتي كان ومازال العراق بحاجةٍ لها الا انها لم تشهد تقدماً ملحوظاً على ارض الواقع.

جدول (٣٥) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان التدهور الامني يشكل سبباً ادى الى عرقلة تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٩	٩٦.٦
٢	كلا	٧	١.٥
٣	إلى حد ما	٩	١.٩
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

المبحَث الثاني

أثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية

١. ضعف المؤسسة القضائية

عند سؤالنا للمبحوثين عما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى فقدان ثقة الافراد بالدولة ومؤسساته، اكد ذلك (٤٥٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٧%)، بينما نفى ذلك (٧) مبحوثين وبنسبة (١%)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٩) مبحوثين وبنسبة (٢%). جدول (٤٤) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى فقدان ثقة الافراد بالمؤسسات المهتمة بتطبيق آليات العدالة الانتقالية، أذ أنّ حجم الدمار السياسي والانفلات الأمني والصراعات والتجاذبات السياسية وازدياد الجرائم والاعمال الارهابية التي اعقبت الانتقال السياسي عام ٢٠٠٣ أثرت بشكل مباشر في عمل تلك المؤسسات، ومنها على وجه الخصوص المؤسسة القضائية، إذ لايزال المجرمون من عناصر النظام السابق والحالي وإلى الآن يعبثون عنفاً وقتلاً بأفراد المجتمع مما ادى إلى فقدان الامن وشيوع حالة الخوف والهلع والاحباط لدى عموم المواطنين، مما ترك اثراً بالغاً في تخلخل التعايش السلمي وعرقل تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة.

جدول (٣٦) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى فقدان ثقة الافراد بالدولة

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٩	٩٧
٢	كلا	٧	١
٣	إلى حدما	٩	٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٢. غياب الاستقرار الاجتماعي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي، اكد ذلك (٤٥٤) مبحوثاً وبنسبة (٩٦%)، بينما نفى ذلك (١٥) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٣%)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٦) مبحوثين وبنسبة (١%). جدول (٤٥) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ الانقسامات الداخلية التي رافقت الانتقال الديمقراطي وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر وأمية وتدني مستوى المعيشة وعوامل كبيرة ادت إلى تصدع الاستقرار الاجتماعي، اذ أنّ العراق شهد احداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة استمرار كل تلك الأحداث وتناميها بعد عام ٢٠٠٣، مما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي العراقي ودفع خلالها العراقيين ثمناً باهظاً في الأنفس والممتلكات، مما عرض الأمن والسلم والتعايش السلمي لمخاطر جمة، أنّ غياب الاستقرار والتعايش السلمي والتماسك الاجتماعي والترابط بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى انعدام التفاعل وتخلخل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع ومن ثم فقدان لركنٍ مهم من اركان الا وهو التلاحم و التماسك بين الأفراد، عليه يجب بناء مجتمع قائم على الأسس الحضارية والديمقراطية يمكن من خلالها ترسيخ التعايش والمواطنة الحقيقية، ومن ثم فقدان ركن مهم من اركان المجتمع دفع تجربة التحول الديمقراطي للوصول إلى غايتها المتمثلة في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

جدول (٣٧) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٤	٩٦
٢	كلا	١٥	٣
٣	إلى حدما	٦	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

عندما قمنا بتقسيم العينة حسب الفئات العمرية لمعرفة أهمية الفرق المعنوي بين اجابات المجموعتين حول كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي اجاب مؤكداً ذلك السبب (٣٠٣) مبحوثاً وهم بين (٣٥-٤٠) سنة بالمقابل (٥١) مبحوثاً ممن تتراوح اعمارهم بين(٤١-٤٦) سنة و(٧٣) مبحوثا ممن تروح اعمارهم (٤٧-٥٢) سنة مقابل (١٤) مبحوثاً ممن تتراوح اعمارهم بين(٥٣_٨٥) سنة مقابل (١٣) مبحوث ممن تتراوح اعمارهم بين (٥٩-٦٤) سنة أما الذين لم يؤكدوا ذلك بلغ عددهم (١٣) مبحوثاً ممن تتراوح اعمارهم بين(٣٥-٤٠) سنة و(١) مبحوثاً ممن تتراوح اعمارهم بين(٤١-٤٦) سنة و(١) مبحوث ممن تروح اعمارهم (٤٧-٥٢) سنة أما الذين اجابوا إلى حدما فقد بلغ عددهم (٢) مبحوثين ممن تتراوح اعمارهم بين (٣٥-٤٠) سنة و(١) مبحوثاً ممن تتراوح اعمارهم بين (٤١-٤٦) سنة و(١) مبحوث ممن تروح اعمارهم (٤٧-٥٢) سنة و(١) مبحوث ممن تتراوح اعمارهم بين (٥٣_٨٥) سنة و(١) مبحوث ممن تتراوح اعمارهم بين (٥٩-٦٤) سنة. عندما اجرينا اختبار مربع كاي لمعرفة اهمية الفرق المعنوي في اجابات المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لان القيمة المحسوبة (-٢١) أصغر من القيمة الجدولية(١٠.٠٩٠) على مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (٨).

جدول (٣٨)يوضح اجابات المبحوثين فيما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي حسب الفئات العمرية

ت	فئات الاعمار / الاجابات	٣٥-٤٠	٤١-٤٦	٤٧-٥٢	٥٣-٥٨	٥٩-٦٤	المجموع
١	نعم	٣٠٣	٥١	٧٣	١٤	١٣	٤٥٤
٢	كلا	١٣	١	١	٠	٠	١٥
٣	إلى حدما	٢	١	١	١	١	٦
	المجموع	٣١٨	**٥٣**	٧٥	١٥	١٤	٤٧٥

القيمة المحسوبة (-٢١) درجة حرية=٨

القيمة الجدولية=١٠.٠٩٠ مستوى ثقة= ٩٩%

٣. الى زيادة حالات الثأر والانتقام

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى زيادة حالات الثأر والانتقام، اكد ذلك الأثر(٣١٤) مبحوثاً وبنسبة (٦٦%)، بينما نفى ذلك الأثر (٦) مبحوثين وبنسبة بلغت (١%)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٥٥) مبحوثين وبنسبة مقدارها (٣٣%). جدول(٤٧) يوضح ذلك. ونستنتج من ذلك أنّ التلكؤ في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يؤدي إلى زيادة حالات الثأر والانتقام، أذ أنه على الرغم من المؤسسات التي تم استحداثها بعد عام ٢٠٠٣منها"المحكمةُ الجنائيةُ العراقيةُ العليا والهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة" للحد من تأجيج الصراعات الانتقامية وردع الفتن بين أفراد المجتمع واعادة بناءه من جديد، لا أنّ ابتعاد تلك المؤسسات عن هدفها الحقيقي والاساسي حولها إلى مؤسسات تنصاع وتبتعد عن جوهر عملها في تحقيق العدالة للضحايا والمظلومين، ومن ثم بروز حالات الصراع والانتقام والاحداث الدموية والارهابية بعد سقوط النظام، مما ولد الروح الثأرية لدى أفراد المجتمع والبحث عن الفرص السانحة للانتقام، وبالتالي أصبح النظر إلى الماضي الأليم جزءً لا يتجزأ من حاضرنا ومستقبلنا ولا شيء أمر على البشر من الشعور بالظلم والقهر، أنّ الاقتصاص من الجاني يمثل الغاية الأولية للعدالة الانتقالية وصولاً إلى حالة من الرضا والتصالح والتسامح داخل المجتمع وفي ضوء عدم تحقيق تلك الغاية تزايدت الأعمال الإرهابية التخريبية عقب عام ٢٠٠٣.

جدول (٣٩) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى زيادة حالات الثأر والانتقام

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٣١٤	٦٦
٢	كلا	٦	١
٣	إلى حدما	١٥٥	٣٣
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

٤. تردي الواقع التعليمي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية شكل سبباً ادى الى تردي الواقع التعليمي، اكد ذلك الأثر(٤٠٠) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨٤%)، بينما نفى ذلك الأثر (٣٣) مبحوثاً وبنسبة (٧%)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم وبنسبة مقدارها (٩%). عند الحديث عن العدالة الانتقالية فأننا نتحدث عن مجتمع تتوفر فيه كل سبل المعيشة المتاحة في دول العالم المتقدم حيث مستوى تعليم عالٍ وانخفاض في مستوى الأمية، الا أن الواقع التعليمي في العراق عقب عام ٢٠٠٣ يشهد تدهوراً وتراجعاً. جدول(٤٨) يوضح ذلك.

جدول (٤٠) يوضح اجابات المبحوثين فيما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا ادى الى تردي الواقع التعليمي

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٠٠	٨٤
٢	كلا	٣٣	٧
٣	إلى حد ما	٤٢	٩
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

وعند سؤالنا للمبحوثين الذين اكدوا أن من آثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية هو تردي الواقع التعليمي عن مظاهر هذا التردي حصلنا على اجابات تمكنا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها محاولات اغتيال ضد المثقفين والاكاديميين العراقيين التسلسل المرتبي الاول حيث اشره (٣٥٣) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨٨%) أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتله الاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية واشره (٣٣٨) مبحوثاً وبنسبه بلغت (٨٥%) استبدال المعلمين الاكفاء بغيرهم ممن هم اقل خبرة وكفاءة جاء بالتسلسل المرتبي الثالث اشره (٣٣٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٨٤%)، أما التسلسل المرتبي الرابع فقد احتله سيطرة الجماعات السياسية على التعليم والجامعات واشره (٣٣٣) مبحوثاً وبنسبه مقدارها (٨٣%) أما

انخفاض معدل تمويل التعليم جاء بالتسلسل المرتبي الخامس واشره (٣٢٩) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٨٢%)، واخيراً احتل التسلسل المرتبي السادس عدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع واشره (٣٢٢) مبحوث وبنسبه بلغت (٨١%) جدول التسلسل المرتبي (٤٩) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ الفترة التي اعقبت عام ٢٠٠٣، شهد التعليم فيها اهمالاً كبيراً واصبحت المؤسسات التعليمية عاجزة عن بناء جيل متعلم وقادر كما أنّ انخفاض معدل تمويل التعليم يجعل مؤسسات التعليم أقل انتاجية وفعالية مما ينعكس سلباً على المتعلم وبالتالي فأن مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع مدخلات سوق العمل الذي يبحث عن الأيادي العاملة الأكثر فعالية وكفاءه وانتاجية، كما أدى استبدال المعلمين الاكفاء بغيرهم ممن هم اقل خبرة وكفاءة في تردي الواقع التعليمي أذ أنّ المعلمين ذو الخبرة والكفاءة في التعليم أكثر قدرة من غيرهم على مراعاة التنوع في مستويات الطلبة المعرفية وتطبيق الطرق التعليمية المناسبة وبفعل الخبرة التي يتمتع بها المعلمين القدامى، يصبح الطلاب أكثر قدرة على التحليل والابتكار والابداع في مختلف جوانب العملية التعليمية، الخبرة لها أهمية كبيرة في العملية التعليمة ولها دورها في تفوق الطلبة وتميزهم، كما ساهم الاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية وعدم مواكبه التقدم العلمي وعدم استخدام وسائل تعليمية حديثة إلى تراجع المستوى التعليمي، حتى نتمكن من تحقيق عدالة انتقالية ومصالحة مجتمعية بالمعنى الحقيقي المتكامل، يجب تحقيق بيئة أمنة مستقر توفر حماية للمعلم والمتعلم وتطوير المهارات التعليمية لدى الطلبة وعدم الاعتماد الكلي على مناهج علمية جامدة قائمة على الحفظ والتلقين بعيداً عن جوهر العلم القائم على الابتكار والابداع والتطور كما يجب تدريب وأعداد الكوادر التعليمية الجديدة من قبل أساتذة متمرسين وأكفاء، في الوقت ذاته يجب ادخال الجرائم التي أقترفها النظام السابق في مناهج التاريخ حتى تكون الأجيال القادمة على علم ودراية بالجرائم التي قام بها النظام السابق وضماناً لحفظ ذاكره الاجيال القادمة وعدم التخبط والحنين للنظام السابق وضماناً لعدم تكرار مأسي الماضي مستقبلاً.

جدول التسلسل المرتبي (٤١) يوضح مظاهر تردي الواقع التعليمي كما اجاب عليه(٤٠٠)مبحوث

الاجابة	التسلسل المرتبي	التكرارات	%
محاولات اغتيال ضد المثقفين والاكاديميين العراقيين	١	٣٥٣	٨٨
الاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية	٢	٣٣٨	٨٥
استبدال المعلمين الاكفاء بغيرهم ممن هم اقل خبرة وكفاءة	٣	٣٣٧	٨٤
سيطرة الجماعات السياسية على التعليم والجامعات	٤	٣٣٣	٨٣
انخفاض معدل تمويل التعليم	٥	٣٢٩	٨٢
عدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع	٦	٣٢٢	٨١

٥. تردي الواقع الصحي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع الصحي، اكد ذلك الأثر (٤٣٧) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٢%)، بينما نفى ذلك الأثر(٢٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦%) ، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٢%). جدول

(٥٠) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ينعكس سلباً على الواقع الصحي في المجتمع.

جدول (٤٢) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع الصحي

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٣٧	٩٢
٢	كلا	٢٩	٦
٣	إلى حد ما	٩	٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

وعندما سألنا المبحوثين الذين اكدوا أن من آثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية هو تردي الواقع الصحي عن مظاهر هذا التردي حصلنا على اجابات تمكنا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها ضعف القدرات الطبية وتدمير البنى التحتية التسلسل المرتبي الاول حيث اشره (٣٩٨) مبحوث وبنسبة مقدارها (٩١%)، أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتله مظهر استهداف وخطف وقتل الاطباء العراقيين واشره (٣٩٤) مبحوث وبنسبه بلغت (٩٠%)، أما هجرة الاطباء العراقيين الى الخارج فقد احتل التسلسل المرتبي الثالث واشره(٣٨٣)مبحوث وبنسبة مقدارها (٨٨%)، زيادة الامراض المسيطر عليها سابقا احتلت التسلسل المرتبي الرابع فقد احتله و اشره (٣٣٩) مبحوث وبنسبه بلغت (٧٨%) واخيراً احتل زيادة الامراض المسيطر عليها سابقا التسلسل المرتبي الخامس واشره (٣٢٣) مبحوث وبنسبه بلغت (٧٤%). جدول التسلسل المرتبي (٥١) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أن الحروب والازمات ادت الى ضعف القدرات الطبية وتدمير البنى التحتية أذ أنصبت ميزانية الدولة على تسليح الجيش والحرب ضد الإرهاب وداعش بالنتيجة تراجع الاهتمام بالقطاع الصحي، فضلاً عن هجرة الاطباء العراقيين الى الخارج عقب عام ٢٠٠٣ بسبب الوضع الأمني المتدهور والذي نتجهَ عنه استهداف وخطف وقتل الاطباء وعدم الاهتمام بشريحة الأطباء وتوفير الحماية لهم من الجماعات المسلحة أو الملاحقة العشائرية من قَبل ذوي المريض الذي يوافيه الأجل نتيجة خطأ

طبي أو غيرها، إلى جانب النقص في الأدوية والمعدات واهمال القطاع الصحي بوجه عام بعيداً عن الاهتمام بالمواطن الذي تسببت له الحروب والمعارك بأزمات صحيه ونفسية ولم يتلقى الاهتمام والرعاية الصحية، نتيجة لكل ذلك أنعكس على زيادة معدل وفيات الاطفال بسبب قلة الكادر الصحي وعدم توفير الأدوية التي يحتاجها المرضى و وزيادة الامراض المسيطر عليها سابقاً، حتى نتمكن من تحقيق عدالة انتقالية ومصالحة مجتمعية حقيقة يجب تحقيق بيئة مثالية متكاملة ينعم بها أفراد المجتمع في توفير كافة المتطلبات الصحية ورعايتهم طبياً ونفسياً، أذ أنّ عدد كبير من افراد المجتمع العراقي ذاقوا ويلات الحروب والدمار التي تركت أثاراً نفسية وصحية عليهم.

جدول التسلسل المرتبي (٤٣) يوضح مظاهر تردي الواقع الصحي كما اجاب عليها(٤٣٧)مبحوث

الاجابة	التسلسل المرتبي	التكرارات	%
ضعف القدرات الطبية وتدمير البنى التحتية	١	٣٩٨	٩١
استهداف وخطف وقتل الاطباء العراقيين	٢	٣٩٤	٩٠
هجرة الاطباء العراقيين الى الخارج	٣	٣٨٣	٨٨
زيادة الامراض المسيطر عليها سابقا	٤	٣٣٩	٧٨
زيادة معدل وفيات الاطفال بشكل كبير	٥	٣٢٣	٧٤

٦. تدهور الواقع الاقتصادي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع الاقتصادي، اكد ذلك الأثر (٤٥٩) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٧%)، بينما نفى ذلك الأثر (٥) مبحوثاً وبنسبة مقدارها(١%)، أما

الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٢%). جدول (٥٢) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أن الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ اتسم بالانهيار نتيجة الإرهاب والازمات المالية وانعدام الكفاءة وتراجع الانتاجية وعدم توفير الخدمات الأساسية للأفراد وتهميش القطاع الخاص وعدم توفير بيئة مناسبة للاستثمار الخارجي نتيجة انعدم الاستقرار الأمني، مما ادى بالنتيجة إلى تقييد فرص العمل، كما ساهمت نسب البطالة المرتفعة في تجنيد العاطلين من قبل جماعات المسلحة المعادية وتصعيد اعمال العنف، في ظل انعدم الاستقرار والصراع بين الحكومة والشعب والتفاوت في الحصول على الخدمات وفرص العمل، لا يمكن تحقيق مصالحة حقيقة بين أفراد المجتمع.

جدول (٤٤) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى تردي الواقع الاقتصادي

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٥٩	٩٧
٢	كلا	٥	١
٣	إلى حد ما	١١	٢
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

وعندما سألنا للمبحوثين الذين اكدوا أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يؤدي إلى تردي الواقع الاقتصادي في البلد من مظاهر هذا التردي حصلنا على اجابات تمكنا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها زيادة كبير في مستويات البطالة التسلسل المرتبي الاول واشره (٤٤٨) مبحوث وبنسبة مقدارها (٩٨%)، أما توقف القطاع الزراعي عن الانتاج فقد جاء بالتسلسل المرتبي الثاني فقد احتله و اشره (٤٤٧) مبحوث وبنسبه مقدارها (٩٨%)، حل الجيش العراقي جاء بالتسلسل المرتبي الثالث اشره (٤٤١) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٦%)، أما توقف المصانع بمختلف انواعها بشكل كامل التسلسل المرتبي الرابع واشره (٤٣٦) مبحوث وبنسبه بلغت (٩٥%)، أما التسلسل المرتبي الخامس فقد احتله ارتفاع نسبة

الفقر واشره (٤٣١) مبحوث وبنسبة بلغت (٩٤%)، وجاء تحول العراق الى بلد مستورد فقط بالتسلسل المرتبي السادس فقد احتله واشره (٤٢٥) مبحوثاً وبنسبه بلغت (٩٣%)، وجاء بالتسلسل المرتبي السابع انعدام الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم الضمان الاجتماعي واشره (٤٢٤) مبحوث وبنسبة بلغت (٩٢%)، أما التسلسل المرتبي الثامن فقد احتله انتشار الفساد والرشاوي واشره (٣٧٣) مبحوث وبنسبه بلغت (٨١%)، واخيراً حل الكثير من الوزرات مثل وزارتي الثقافة والاعلام جاءت بالتسلسل المرتبي التاسع واشرها (٣٥٥) مبحوث وبنسبه بلغت (٧٧%). جدول التسلسل المرتبي (٥٣) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ الاقتصاد العراقي يعتمد بالدرجة الاساس على الاستيراد مما تسبب في تدهور وتراجع الانتاج المحلي، فضلاً عن انعدم وتراجع الاهتمام الحكومي في تطوير القطاع الصناعي والزراعي مما أدى إلى تحول العراق الى بلد مستورد فقط مما ساهم في ازدياد وارتفاع كبير في مستويات البطالة، فضلاً عن عدم وجود مشاريع ملموسة لتحسين الواقع الصناعي أو الزراعي، كما أن حل الكثير من الوزرات وحل الجيش ساهم في ارتفاع غير مسبوق لِنسب الفقر، كما أكد المبحوثين على أنّ انعدام الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي يؤدي تصاعد حدة التوترات بين ابناء المجتمع مما يتسبب بارتفاع نسب الجريمة، اذ في ظل عدم تطور القطاع الصناعي والزراعي مما سبب ارتفاع في نسب الفقر وبالتالي لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية ومصالحة مجتمعية.

جدول التسلسل المرتبي (٤٥) يوضح مظاهر تردي الواقع الاقتصادي كما اجاب عليه(٤٥٩)مبحوث

الاجابة	التسلسل المرتبي	التكرارات	%
زيادة كبير في مستويات البطالة	١	٤٤٨	٩٨
توقف القطاع الزراعي عن الانتاج	٢	٤٤٧	٩٧
حل الجيش العراقي	٣	٤٤١	٩٦
توقف المصانع بمختلف انواعها بشكل كامل	٤	٤٣٦	٩٥
ارتفاع نسبة الفقر	٥	٤٣١	٩٤
تحول العراق الى بلد مستورد فقط	٦	٤٢٥	٩٣
انعدام الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم الضمان الاجتماعي	٧	٤٢٤	٩٢
انتشار الفساد والرشاوي	٨	٣٧٣	٨١
حل الكثير من الوزرات مثل وزارتي الثقافة والاعلام	٩	٣٥٥	٧٧

٧. الفساد المالي

عند سؤالنا للمبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى الفساد المالي والاداري، اكد ذلك الأثر(٤٦٥) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٨%)، بينما نفى ذلك الاثر(٣) مبحوثين وبنسبة (١%)، أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (٧) مبحوثاً وبنسبة (١) جدول (٥٤) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يؤدي إلى انعدام هيبة القانون وبالتالي تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

جدول (٤٦) يوضح اجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى الى الفساد المالي والاداري

ت	الاجابة	التكرارات	%
١	نعم	٤٦٥	٩٨
٢	كلا	٣	١
٣	إلى حد ما	٧	١
	المجموع	٤٧٥	١٠٠

وعندما سألنا المبحوثين الذين اكدوا أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى إلى الفساد المالي والاداري عن مظاهر هذا الفساد التردي حصلنا على اجابات تمكنا من ترتيبها في جدول تسلسل مرتبي احتل فيها عدم استقرار الاوضاع الامنية التسلسل المرتبي واشره (٤٢٠) مبحوث وبنسبة بلغت (٩٠%)، أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتل شيوع المنافسة غير الشريفة واشره (٤١٣) مبحوث وبنسبه بلغت (٨٩%)، أما اشاعة روح الكراهية بين الافراد فقد احتل التسلسل المرتبي الثالث واشره (٤٠٦)مبحوث وبنسبة بلغت (٨٧%)، استغلال المناصب الرسمية والوظائف لتحقيق منافع شخصية احتل التسلسل المرتبي الرابع واشره (٣٨٠) مبحوث وبنسبه مقدارها (٨٢%)، غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التسلسل المرتبي الخامس حيث اشره(٣٧٨)مبحوث وبنسبة مقدارها (٨١%)، واخيراً احتل التسلسل المرتبي السادس دفع الاموال لشراء المناصب واشره (٣٦٨) مبحوث وبنسبه بلغت (٧٩%)، جدول التسلسل المرتبي (٥٥) يوضح ذلك. نستنتج من ذلك أنّ للفساد المالي والاداري دور في عرقلة تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية أذ أنّ استغلال المناصب الرسمية لتحقيق مصالح شخصية يؤدي إلى الشعور بالظلم وعدم المساواة، مما يولد أثاراً سلبية على أفراد المجتمع وينشر الكراهية والعداوة بين الافراد.

الفصل التاسع

مناقشة الفرضيات العلمية و الخلاصة و الاستنتاجات

المبحث الأول: مناقشة الفرضيات العلمية.

المبحث الثاني: النتائج.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات.

تمهيد ....

يتضمن الفصل مناقشة الفرضيات العلمية والنتائج التي توصلت إليها الباحثة عن طريق الدراسة الميدانية وفي ضوء النتائج يرمي كل بحث علمي الوصول إلى توصيات ومقترحات عدة إلى المؤسسات المختصة والتي يسلط الضوء عن طريقها على مشكلة أو موضوع محدد لتدارك الآثار السلبية للموضوع والعمل على تعزيز الجانب الإيجابي وتوصلت الدراسة إلى توصيات ومقترحات عدة وسيتم التطرق إلى كل ذلك عبر عدد من المباحث كالآتي:

المبحث الأول: مناقشة الفرضيات العلمية.

المبحث الثاني: النتائج والاستنتاجات.

المبحث الثالث: التوصيات والمقترحات.

المبحَث الأول

مناقشة الفرضيات العلمية

الفرضية الاولى: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين في ما اذ كان صعوبة الحصول على وثائق الاثبات المطلوبة يشكل سبباً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

عندما سألنا المبحوثين حول ما أذ كان صعوبة الحصول على وثائق الاثبات المطلوبة يشكل سبباً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

اكد ذلك(٤٦٦) مبحوث وبنسبة مقدارها (٩٨%) في حين لم يؤكد ذلك(٥) مبحوثين وبنسبة مقدارها(١%) أما الذين اجابوا بعبارة إلى حدما فقد بلغ عددهم (٤) مبحوث وبنسبة (١%) والفرضية يمكن قبولها لان اغلبية (٩٠%) اجابوا بنعم وهذا يعني أن صعوبة الحصول على وثائق الاثبات المطلوبة يشكل سبباً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

الفرضية الثانية: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول ما أذا كان تمتع السياسيين بالحصانة يشكل سبباً رئيسياً أدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

عندما سألنا المبحوثين فيما أذ كان تمتع السياسيين بالحصانة يشكل سبباً يؤدى إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية اكد ذلك (٣٢٣)مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٨%) أما الذين رفضوا هذا السبب فقد بلغ عددهم (٢٨)مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٦%) أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٢٤)مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٢٦%)

وعندما اجرينا اختبار كا^{٢}(١×٣) لمعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين الثلاث لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لان القيمة المحسوبة (٢٨٥.٩) اكبر من القيمة الجدولية (٩.٢) عند مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (٢) وعليه نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن تمتع السياسيين بالحصانة يشكل سبباً ادى إلى تلكؤ تطبيق

العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية. تقترب نتيجة دراستنا مع دراسة ابراهيم شاكر الجبوري الموسومة نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية ومعوقات تطبيقها.

الفرضية الثالثة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول ما اذا كان غياب الحوار الديمقراطي يشكل سبباً رئيساً يؤدى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

عندما سألنا المبحوثين حول ما اذا كان غياب الحوار الديمقراطي يشكل سبباً رئيساً يؤدى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.اكد ذلك السبب(٣١٩)مبحوث وبنسبة مقدارها(٦٧%) في حين لم يؤكد ذلك السبب(٦)مبحوثين وبنسبة مقدارها (١%) أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٥٠)مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٣٢%)

وعندما اجرينا اختبار كا^{٢}(١×٣) لمعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين الثلاث لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لان القيمة المحسوبة(٣١٠) اكبر من القيمة الجدولية (٩.٢)على مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (٢) وعليه نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن غياب الحوار الديمقراطي يشكل سبباً رئيساً يؤدى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

الفرضية الرابعة: هناك فروق احصائية ذات دلالة معنوية بين إجابات المبحوثين حول ما أذ كانتْ سياسة التهميش والاقصاء التي اعقبت الاحتلال شكلت سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق.

عندما سألنا المبحوثين حول ما اذا كانت سياسة التهميش والاقصاء التي اعقبت الاحتلال شكلت سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق.اكد ذلك (٣٢٨)مبحوثا وبنسبة مقدارها(٦٩%) في حين لم يؤكد ذلك السبب(٢٥)مبحوث وبنسبة مقدارها (٥%) أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٢٢)مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٢٦%)

وعندما اجرينا اختبار كا^{٢}(١×٣) لمعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين الثلاث لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لان القيمة المحسوبة(٢٩٧.٤) اكبر من القيمة الجدولية (٩.٢)على مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (٢) وعليه نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية وهذا يعني أن سبب التهميش والاقصاء شكلت سبباً ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

الفرضية الخامسة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية.

عندما سألنا المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية اكد ذلك (٤٦٦) مبحوث وبنسبة مقدارها (٩٨%) وهناك (٤) بكلا وبنسبة مقدارها(١%) أما المبحوثين الذين اجابوا بعبارة إلى حدما يشكلون نسبة (١%) ايضاً والفرضية يمكن قبولها لان اغلبية (٩٨%) اجابوا بنعم كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية.

الفرضية السادسة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول ما أذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى زيادة حالات الثأر والانتقام.

عندما سألنا المبحوثين حول ما اذا كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى زيادة حالات الثأر والانتقام.اكد ذلك (٣١٤)مبحوث وبنسبة مقدارها(٦٦%) في حين لم يؤكد ذلك السبب(٦)مبحوثين وبنسبة مقدارها (١%) أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١٠٠)مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٣٣%)

وعندما اجرينا اختبار كا^{٢}(١×٣) لمعرفة اهمية الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين الثلاث لم نجد فرقاً معنوياً ذا دلالة احصائية لان القيمة المحسوبة(٢٩٩.٦) اكبر من القيمة الجدولية (٩.٢)على مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (٢) وعليه نقبل فرضية البحث ونرفض

الفرضية الصفرية وهذا يعني أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى زيادة حالات الثأر والانتقام.

الفرضية السابعة: هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي.

عندما سألنا المبحوثين حول ما اذ كان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي.اكد ذلك (٤٥٩)مبحوث وبنسبة مقدارها(٩٧%) في رفض ذلك(٥)مبحوثين وبنسبة مقدارها (١%) أما الذين اجابوا بعباره إلى حدما فقد بلغ عددهم (١١)مبحوثاً وبنسبة مقدارها(٢%).

والفرضية يمكن قبولها حيث أن الاغلبية (٩٧%) اجابوا بنعم وهذا يعني ان التلكؤ في تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سببا أدى إلى تردي الوضع الاقتصادي.

المبحَث الثاني

النتائج:

المحور الأول: **واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣**

١. أنّ هدف العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق، هو اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تمزقت بسبب الجرائم التي طالت الضحية والمجتمع، وقد أكد هذا الهدف (٩٣%) من المبحوثين، جدول (١٢) يوضح ذلك.
٢. تتحقق المصالحة المجتمعية كما اجاب عليها المبحوثين ورتبت في جدول تسلسل مرتبي على النحو التالي في التسلسل الاول من خلال الشروع بأجراء مصالحة مع السياسيين المعارضين وبنسبه مقدارها(٥٢%)،في التسلسل الثاني حصر السلاح بأيدي الدولة وبنسبه مقدارها(٤٩%)، في التسلسل الثالث الشروع باجراء مصالحة مع البعثين في

الموجودين في الخارج وبنسبه مقدارها(٢٦%)، في التسلسل الرابع اقامة قنوات حوار وبنسبه مقدارها(٢١%)، في التسلسل الخامس استيعاب جماعات الرفض الداخلية وبنسبه مقدارها(٢٠%)، في التسلسل السادس نشر قوات الشرطة والحرس الوطني وبنسبه مقدارها(١٦%)، في التسلسل السابع استيعاب شيوخ العشائر لإقناعهم بالتوقف عن المقاومة وبنسبه مقدارها(٢%). جدول (١٣) يوضح ذلك.

٣. لرجال الدين دور فعال في نشر العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية من خلال نشر رسالتهم التي تهدف الى ازالة التعصب والجهل وقد اكد هذا الدور(٦٥%)من المبحوثين. جدول (١٤) يوضح ذلك.

٤. للأعلام دور كبير في نشر العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية من خلال اشاعة التسامح والمصالحة وقبول الآخر وقد أكد هذا الدور(٩٥%)من المبحوثين. جدول(١٥) يوضح ذلك.

٥. اكد(٦٩%)من المبحوثين بأن العدالة الانتقالية تعمل بشكل افضل في ارساء قيم العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية مقارنة بالعدالة التقليدية(الجنائية)في معالجتها المشاكل والتوترات التي ترافق السياق الانتقالي، لا تنحصر العدالة الانتقالية في العقاب والاقتصاص من الجاني فقط كما الحال في العدالة التقليدية بل تشمل معالجة جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية. جدول (١٦) يوضح ذلك.

٦. أهداف العدالة الانتقالية كما اجاب عليها المبحوثين ورتبت في جدول تسلسل مرتبي على النحو التالي تتمثل في التسلسل الاول التأسيس لمجتمع يتسم بالعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية وبنسبه مقدارها(٧٣%)، في التسلسل الثاني تحقيق العدالة للضحايا واعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وبنسبه مقدارها(٤٢%) ، في التسلسل الثالث العدالة الاقتصادية التي تتسم بالتوزيع العادل للموارد والثروات وبنسبه مقدارها(٣٢%) ، في التسلسل الرابع التضامن والتوافق بين الافراد وبنسبه مقدارها(٢٩%)، في التسلسل الخامس اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تفككت بسبب الجريمة التي طالت الضحية في المجتمع وبنسبه مقدارها(٢٢%). جدول(١٨) يوضح ذلك.

٧. أكد (٩٧%)من المبحوثين أن التجربةُ العراقية في مجال العدالة الانتقالية يغلب عليها مفهوم العدالة العقابية اكثر من العدالة التصالحية متمثلةً بأقصاء حزب بأكمله من الوظائف العامة لا ذنب لهم سو أنهم كانوا أعضاء في حزب البعث رغم أنّ النظام السابق أنتهج سياسة تبعيث المجتمع بالقوة. جدول (١٩) يوضح ذلك.

المحور الثاني : اليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٨. تتميز آلية تقصي الحقائق باعتبارها واحده من الاليات القضائية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بفاعليتها حيث أكد هذه الفاعلية(٤٦٥)مبحوثاً وبنسبه مقدارها(٩٨%). جدول (٢٠) يوضح ذلك.

٩. اكد ٤٦٥مبحوثاً وبنسبه مقدارها(٩٧%) فاعلية الملاحقات القضائية باعتبارها واحده من الاليات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية. جدول (٢١) يوضح ذلك.

١٠. اكد غالبية المبحوثين ٤١٧ وبنسبه مقدارها(٨٨)مبحوثاً فاعلية آلية الاصلاح المؤسسي باعتبارها واحده من الاليات غير القضائية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية. جدول (٢٢) يوضح ذلك.

١١. ذكر المبحوثين ممن اكدوا فاعلية الاصلاح المؤسسي عدة ايجابيات لهذه الآلية رتبت في جدول تسلسل مرتبي في التسلسل الاول يساهم في عملية محاسبة المقصرين وبنسبه مقدارها(٤٦%)، في التسلسل الثاني اعادة الهيكلة والتوظيف للتخلص من المسؤولين الفاسدين وبنسبه مقدارها(٤٣%) ، في التسلسل الثالث حل التنظيمات المسلحة وبنسبه مقدارها(٣٨%)، في التسلسل الرابع يؤسس قاعدة للعدالة المستدامة وبنسبه مقدارها (٣٥%)، في التسلسل الخامس تعزيز التدابير التي تستند إلى العدالة وبنسبه مقدارها(٢٣%)، في التسلسل السادس يخلق نظام يتمتع بالقدرة على الاستجابة لمطالب افراده وبنسبه مقدارها(٣٢%)، في التسلسل السابع منع تكرار انتهاك حقوق الانسان وبنسبه مقدارها(٣١%)، في التسلسل الثامن انشاء هيئات التفتيش ضمن نطاق

مؤسسات الدولة وبنسبه مقدارها(٣٠%)، في التسلسل التاسع يعالج الاسباب الجذرية للقمع والنزاعات وبنسبه مقدارها(٢٩%). جدول (٢٣) يوضح ذلك.

١٢.اكد غالبية المبحوثين ٤٥٩مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٩٧%)فاعلية التعويض(برامج جبر الضرر) بوصفها من الاليات الفاعلة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية. جدول (٢٤) يوضح ذلك.

١٣. يذكر هؤلاء المبحوثين فاعلية التعويض(برامج جبر الضرر) بعدة ايجابيات منها رتبت بجدول تسلسل مرتبي جاء بالتسلسل الاول لها مدلولات مادية للأفراد والجماعات المتضررة وبنسبه مقدارها(٦١%) ، في التسلسل الثاني ضمان عدم تكرار الانتهاك وبنسبه مقدارها(٣٥%)، في التسلسل الثالث تقدم الخدمات الاجتماعية مثل العناية الصحية والتربوية وبنسبه مقدارها(٢٨%)، في التسلسل الرابع تشتمل على تعويضات رمزية كالاعتذار الرسمي والاحياء المعنوي للذكرى وبنسبه مقدارها(٢٥%). جدول (٢٥) يوضح ذلك.

المحور الثالث: أسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

١٤.من ابرز الأسباب التي ادت إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق، حالات الإفلات من العقاب من خلال منح الحصانات، أكد المبحوثون على ذلك وبنسبه(٦٨%).

١٥. وضح المبحوثين الآثار السلبية لتمتع السياسيين بالحصانة الحصانة في التسلسل الاول منح الحصانة يعيق تحقيق المساءلة وعدم الافلات من العقاب وبنسبه مقدارها(٩٠%)، في التسلسل الثاني عدم اتخاذ اجراءات جنائية ضدهم الا بأذن مسبق من مجلس النواب وبنسبه مقدارها(٨٧%)، في التسلسل الثالث منح الحصانات والاعتداد بها يعد من ابرز معوقات محاكمة المتسببين بانتهاكات حقوق الانسان وبنسبه مقدارها(٧٨%)، في التسلسل الرابع الحصانة تعد قيدا اجرائيا ضد السلطة القضائية في اتخاذ الاجراءات الجنائية وبنسبه مقدارها(٧٣%).

١٦.كان للصراعات الاثنية والطائفية والانقسامات التي رافقت التحول الديموقراطي عقب عام ٢٠٠٣ والتي بلغت ذروتها عامي(٢٠٠٦-٢٠٠٨) سبباً في تأجيج الصراعات

والفتن وأعمال العنف والحرب الطائفية داخل المجتمع مما أدت إلى تأخر تحقيق المصالحة المجتمعية، وأكد المبحوثون على ذلك وبنسبه(٩٧%). جدول (٢٦) يوضح ذلك.

١٧. استغلال الاحزاب السياسية التي تسنمت الحكم بعد عام ٢٠٠٣ للمظالم الشعبية كوسيلة لحشد الدعم لها واستغلالهم في كسب أصواتهم في العملية الانتخابية ساهم في تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٠%). جدول (٢٨) يوضح ذلك.

١٨. الإجراءات الإدارية والروتينية داخل مؤسسات الدولة في تعاملها مع كافه المعاملات الأدرية للمراجعين جعلت المواطن العراقي يتذمر ويشكو مما ساهم في خلق المزيد من العوائق في طريق تحقيق المصالحة المجتمعية أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٨%). جدول (٣٠) يوضح ذلك.

١٩. لم يكن للطبقة السياسية أيَّ جهدٌ يذكر على أرض الواقع في تحقيق المصالحة بين طوائف المجتمع، بل على العكس ذَهب البعض منهم إلى أثاره الفتن والطائفية في سبيل أنّ يكسب أفراد طائفته في انتخاباته القادمة، أكد المبحوثون على ذلك وبنسبه(٧٩%). جدول (٣٢) يوضح ذلك.

٢٠. حل المؤسسة الأمنية عقب عام ٢٠٠٣ أدى ذلك إلى هدم أهم ركن من أركان الدولة، أذ كان الجيش السابق يتمتع بالخبر والتسليح والتدريب وكان من أقوى الجيوش في المنطقة العربية وتشكيل جيش جديد يفتقد للخبرة والكفاءة، كان واحداً من الأسباب في خلق الفوضى الأمنية التي رافقت التحول الديموقراطي، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٨٠%). جدول (٣٤) يوضح ذلك.

٢١. أنّ تسريح العديد من العاملين في الجيش العراقي وعدد من الوزارات عقب عام ٢٠٠٣ ساهم في خلق جيوش من العاطلين عن العمل، فضلاً عن عجز الدولة المشكلة بعد عام ٢٠٠٣ في توفير فرص العمل وتعطيل القطاع الزراعي والصناعي الذي كان يأمن عيش الكثير من العوائل العراقية في زمن النظام السابق، كل ذلك كان سبباً في تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية،أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٧%).

٢٢. أنّ المرحلة الانتقالية اسست لنظام سياسي قائم على التهميش والاقصاء لا الاحتواء والمصالحة من خلال أقصاء العديد من عناصر النظام السابق من الذين لا ذنب لهم سوى أنهم أعضاء في حزب البعث، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٧%). جدول (٣٥) يوضح ذلك.

٢٣. الاسباب التي تقف وراء سياسة التهميش كما اجاب عليها (٣٢٨)المبحوث ورتبت في جدول تسلسل مرتبي على النحو التالي احتل فيها عدم وجود عامل الثقة بين جميع الاطراف التسلسل المرتبي الاول وبنسبة مقدارها(٧٣%)، أما التسلسل المرتبي الثاني فقد احتله الفساد في العملية السياسية وبنسبه بلغت(٦٧%)واخيراً احتل عدم وجود رؤية واضحة للعدالة الانتقالية التسلسل المرتبي الثالث وبنسبة بلغت(٦٢%). جدول (٣٧) يوضح ذلك.

٢٤. أنّ التدهور الامني الذي اعقب الاحتلال وصراعات والنزاعات والاقتتال والطائفية والحروب والنزوح والتهجير، كلها أدت إلى عرقلة تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٦.٦%). جدول (٣٨) يوضح ذلك.

٥. أنّ الفراغ السياسي الناتج عقب الاحتلال الامريكي والتأثير المباشر للأطراف الخارجية في تشكيل الحكومة وآليات عملها جعل من الصعوبة تشكيل حكومة قوية قادرة على مواجهة التحديات والخروج من الازمات بعد الاحتلال الأميركي وما يدل على ذلك التخبط الواضح في ادارة الدولة والتجاذبات والصراعات الاقليمية داخل البلد والأزمات الداخلية والانقسام السياسي وعدم توحيد الجهود للنهوض بالبلد مما انعكس سلباً على أفراد المجتمع أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٦٧). جدول (٣٩) يوضح ذلك.

المحور الرابع: أثار تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

٢٥. أنّ عدم الاقتصاص من الجناة وتركهم أحراراً دون عقاب أو أطلاق سراحهم بحجة عدم كفاية الأدلة أو بذريعة قوانين العفو، بالمقابل يعاني ذوي الضحايا والمتضررين وهم

يرون من تسبب بألمهم احراراً طُلَقاء، مما يؤدي إلى فقدان ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٧%) جدول (٤٠) يوضح ذلك.

٢٦. في ظل الفوضى الأمنية والصراعات السياسية والحزبية والانقسامات الداخلية التي رافقت الانتقال الديموقراطي بعدعام٢٠٠٣والتي انعكست جميعها على الاستقرار الاجتماعي، أدى كل ذلك إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٦%). جدول (٤١) يوضح ذلك.

٢٧. أنّ ضعف المؤسسة القضائية والمؤسسة الامنية وتطبيق القانون على الفقراء والمعدومين من الشعب وعدم تطبيقه على من يتمتع بنفوذ سياسي وحزبي داخل البلد يؤدي ذلك إلى بروز السلاح المنفلت وازدياد حالات القتل والجريمة، في ظل كل ذلك لا يمكن الحديث عن المصالحة المجتمعية أو العدالة الانتقالية، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٦٦%). جدول (٤٢) يوضح ذلك.

٢٨. عند الحديث عن العدالة الانتقالية فأننا نتحدث عن نظام ديموقراطي عن دولة مؤسسات دولة تحترم شعبها ويتمتع أفرادها في ظلها بكامل حقوقهم الصحية والتربوية والتعليمية لا دولة تستغلهم وتهيمن عليهم وتفرض عليهم واقعاً اكثر سوءً مما كانوا عليه في ظل النظام الدكتاتوري، حيث واقع صحي وتعليمي منهار تماماً، أذ أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٨٤%). جدول (٤٣) يوضح ذلك.

٢٩. عند سؤالنا للمبحوثين حول مظاهر تردي الواقع التعليمي كما اجاب عليها(٤٠٠)مبحوث كان في التسلسل الاول محاولات اغتيال ضد المثقفين والاكاديميين العراقيين وبنسبه مقدارها(٨٨%)، في التسلسل الثاني الاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية وبنسبه مقدارها(٨٥%)، في التسلسل الثالث استبدال المعلمين الاكفاء بغيرهم ممن هم اقل خبرة وكفاءة وبنسبه مقدارها(٨٤%)، في التسلسل الرابع سيطرة الجماعات السياسية على التعليم والجامعات وبنسبه مقدارها(٨٣%)، في التسلسل الخامس انخفاض معدل تمويل التعليم وبنسبه مقدارها(٨٢%)، في التسلسل السادس عدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع وبنسبه مقدارها(٨١%). جدول (٤٤) يوضح ذلك.

٣٠. أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى إلى تردي الواقع الصحي في المجتمع، أذ أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٢%). جدول (٤٥) يوضح ذلك.

٣١. عند سؤالنا للمبحوثين حول مظاهر تردي الواقع الصحي كما اجاب عليها(٤٣٧)مبحوث، كان في التسلسل الاول ضعف القدرات الطبية وتدمير البنى التحتية وبنسبه مقدارها(٩١%)، في التسلسل الثاني استهداف وخطف وقتل الاطباء العراقيين وبنسبه مقدارها(٩٠%)، في التسلسل الثالث هجرة الاطباء العراقيين الى الخارج وبنسبه مقدارها(٨٨%)، في التسلسل الرابع زيادة الامراض المسيطر عليها سابقاً وبنسبه مقدارها (٧٨%)، في التسلسل الخامس زيادة معدل وفيات الاطفال بشكل كبير وبنسبه مقدارها(٧٤%). جدول (٤٦) يوضح ذلك.

٣٢. أن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية يشكل سبباً ادى إلى تردي الواقع الاقتصادي، أذ أكد المبحوثين على ذلك وبنسبه(٩٧%). جدول (٤٧) يوضح ذلك.

٣٣. عند سؤالنا للمبحوثين حول مظاهر تردي الواقع الاقتصادي كما اجاب عليه(٤٥٩)، كان في التسلسل الاول زيادة كبير جداً في مستويات البطالة وبنسبه مقدارها(٩٨%)، في التسلسل الثاني توقف القطاع الزراعي عن الانتاج وبنسبه مقدارها (٩٧%)، في التسلسل الثالث حل الجيش العراقي وبنسبه مقدارها(٩٦%) في التسلسل الرابع توقف المصانع بمختلف انواعها بشكل كامل وبنسبه مقدارها(٩٥%)، في التسلسل الخامس ارتفاع نسبة الفقر وبنسبه مقدارها(٩٤%)، في التسلسل السادس تحول العراق الى بلد مستورد فقط وبنسبه مقدارها(٩٣%)، في التسلسل السابع انعدام الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم الضمان الاجتماعي وبنسبه مقدارها(٩٢%)، في التسلسل الثامن انتشار الفساد والرشاوي وبنسبه مقدارها(٨١%)، في التسلسل التاسع حل الكثير من الوزرات مثل وزارتي الثقافة والاعلام وبنسبه مقدارها(٧٧%). جدول (٤٨) يوضح ذلك.

٣٤. أنّ عدم مسألة ومحاسبة المتورطين بتهم الفساد المالي والإداري والتهاون والتساهل معهم شكل واحداً من أبرز أسباب عدم تحقيق المصالحة المجتمعية، وتراجع الأداء الوظيفي في مؤسسات الدولة نتيجة الفساد الذي نخر بها، مما أسفر عن تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، أكد المبحوثين على ذلك وبنسبة (٩٨%). جدول (٤٩) يوضح ذلك.

٣٥. عند سؤالنا للمبحوثين حول مظاهر الفساد كان في التسلسل الاول عدم استقرار الاوضاع الامنية وبنسبه مقدارها(٩٠%)، في التسلسل الثاني شيوع المنافسة غير الشريفة وبنسبه مقدارها(٨٩%)، في التسلسل الثالث اشاعة روح الكراهية بين الافراد وبنسبه مقدارها(٨٧%)، في التسلسل الرابع استغلال المناصب الرسمية والوظائف لتحقيق منافع شخصية وبنسبه مقدارها(٨٢%) في التسلسل الخامس غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وبنسبه مقدارها(٨١%) في التسلسل السادس دفع الاموال لشراء المناصب وبنسبه مقدارها(٧٩%). جدول (٥٠) يوضح ذلك.

٣٦. أنّ استمرار الاوضاع على وضعها الحالي على مدار(١٧)عاماً دون أي تغير ملموس في كل المجالات على المستوى الصحي والخدمي والاقتصادي والتربوي وكل ما تحتاج المرحلة الانتقالية من جهود كبيره،أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية وأكد المبحوثين على ذلك وبنسبة(٩٨%) جدول (٥١) يوضح ذلك.

المبحَث الثالث

اولاً: الاستنتاجات

١. العدالة الانتقالية لا يمكن لها أنّ تحقق دون أنّ تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق استقلال ونزاهة السلطة القضائية ومعاقبه الجناة والفاسدين.

٢. انتخاب طبقة سياسية نزيهة وكفؤه قادرة ومتمكنة من تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل صحيح وشامل وتأخذ على عاتقها تحقيق بيئة أمنه مستقرة ينعم أفردها بكامل حقوقهم الصحية والخدمية والتعليمية.

٣. العدالة الانتقالية تساهم بحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها كما أنها ليست بديلاً عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.

٤. أنّ العدالة الانتقالية لا يمكن أنّ تحقق اهدافها دون تحقيق آلياتها المتكاملة (المساءلةُ الجنائيةُ والإصلاحُ المؤسسي والملاحقات القضائية وتقصي الحقائق والتعويضات).

٥. عدم قيام الحكومات المنتخبة بعد عام ٢٠٠٣ بأي إصلاحات وعلى جميع المستويات أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية المطالبة بالإصلاح.

٦. يتبين لنا من خلال التجارب الناجحة لبعض الدول المشار اليها آنفاً التي شهدت تحول ديموقراطي، أنه ما ساد فيها الاستقرار والسلام ولا أخذت طريقا إلى التنمية إلا بعدالة انتقالية حقيقية، أذ تم تسخير كل الطاقات والإمكانيات وتكاثف الجهود وإشراك جميع الأطراف في تحقيق العدالة الانتقالية، على عكس ما موجود في العراق حيث الانقسامات و النزاعات والولاءات الفرعية والطائفية حالت دون تحقيقها.

ثانياً: المقترحات و التوصيات

مقترحنا بما يحتاجه العراق لعدالة انتقالية من مناخ أمن وسلطة شرعية نابعة من انتخابات نزيهة شفافة لتنفيذ خطة شاملة للعدالة الانتقالية تعكس احتياجات واولويات العراقيين وانصافهم هم ومدنهم المحاربة خدمياً وتعليمياً وصحياً منذ عقود خلت وحتى الوقت الحالي. من أهم ما نوصي به:

١. السعي الجاد من قبل السلطة القضائية لمحاكمة منتهكي حقوق الأنسان سابقاً وحالياً.
٢. اصلاح مؤسسات الدولة التي يحيد بها الفساد المالي والاداري والا سيبقى العراق يواجه عقبات أنتجتها(١٧)عاماً من الانتقال غير المكتمل وغير المرتبط بالعدالة.
٣. نشر ثقافة التسامح والاعتذار بداً من السياسيين وصولاً إلى مرتكبي جرائم حقوق الأنسان عبر برامج ثقافية واجتماعية مختلفة وبمشاركة وسائل الأعلام.
٤. السعي الجاد إلى اجراء مصالحة حقيقية بين أطياف المجتمع لِضمان الاستقرار وجني ثمار العدالة الانتقالية وضمان عدم ارتداد النزاعات الداخلية، بمشاركة المؤسسات الحقوقية في تحقيق ذلك الغرض.
٥. لابدّ من سجل وطني شامل يحفظ الاحداث ويمنع تزيف الحقائق، يُمّكن الاجيال التّي لم تشهد الاحداث السابقة من قراءتها قراءة صحيحة لأخذ العبرة ومنع تكرارها مستقبلاً.

المصادر

المصادر

- القرآن الكريم

أولاً: المعاجم:

١. ابن منظور، لسان العرب ، ط٣،(بيروت: دار صادر . ج٩ ،١٩٦٥).
٢. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت: مكتبة لبنان ،١٩٨٢).
٣. الرازي ، مختار الصحاح ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، بدون سنة طبع).

ثانياً: الكتب العربية:

١. احسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، (بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ،١٩٨٩).
٢. احسان محمد الحسن، د. عبد الحسين زيني،الاحصاء الاجتماعي (د.ب : دار الكتب للطباعة، ١٩٨٢).
٣. احمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية،(أربد: مكتبة الكندي، ١٩٨٨).
٤. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري،ط٢،(القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٢).
٥. اسامة رشدي، مصر العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية، (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠١٦).
٦. افلاطون ، الجمهورية ، ترجمة: حنا خباز، (بيروت: دار الكتاب اللبناني ،٢٠١٧).
٧. آلان دونو، نظام التفاهة، ترجمة: د. مشاعل عبد العزيز الهاجري،(لبنان: دار سؤال للنشر،٢٠٢٠).
٨. الانتهاكات: الامم المتحدة وحقوق الإنسان ، العدالة الانتقالية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، (نيويورك: مكتب المفوض السامي ،٢٠١٤).
٩. أيمن أحمد محمد، الفساد و المسائلة في العراق، ورقة سياسات،(العراق : مؤسسة فريدريش ايبرت ،٢٠١٣).
١٠. حاميد زيار، تجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية: الانتقال الديمقراطي ام تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،٢٠١٩).

١١. خالد سمير، العدالة الانتقالية من منظور الرعاية الصحية، (القاهرة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،٢٠١٣).

١٢. خميس دهام حميد، امنة داخل مسلم، العدالة الانتقالية،:دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق (بغداد: دار الكوثر للطباعة والتصميم،٢٠١٦).

١٣. ذوقان عبيدات و آخرون، البحث العلمي مفهومه و ادواته واساليبه ،(عمان: دار الفكر للنشر،٢٠٠٩).

١٤. رامز محمد عمار، حقوق الإنسان و الحريات العامة، (بيروت: مكتبة نرجس،١٩٩٦).

١٥. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي : أسسه .مناهجه . أساليبه. إجراءاتهُ ،(عمان: بيت الافكار الدولية، د.س).

١٦. زهير عطوف، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب بين الانصاف و المصالحة (ب.د: مركز الدراسات و الاستشارات،٢٠١٧).

١٧. سعد فتح الله، العدالة الانتقالية في العراق: حين يتحول المجرم الى ضحية، العدالة الانتقالية في السياقات العربية ،(القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان،٢٠١٤).

١٨. سهيل الحبيب، المفاهيم الايديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية،(بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،٢٠١٤).

١٩. سهيل رزق دياب ، مناهج البحث العلمي ، (فلسطين: مطابع جامعة القدس ،٢٠٠٣).

٢٠. طاهر حسو الزيباري، اساليب البحث العلمي في علم الاجتماع،(اربيل: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،٢٠١١).

٢١. عارف محمد، المنهج الكمي و الكيفي ، ط٢،(القاهرة: مكتبة الانكلو المصرية، ١٩٧٥).

٢٢. عاصم سليمان، مدخل إلى علم السياسة،ط٢،(بيروت: دار النضال للطباعة ،١٩٨٩).

٢٣. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، اساليب البحث العلمي و التحليل الاحصائي ،(عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،٢٠٠٧).

٢٤. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط٣ ،(الكويت : وكالة المطبوعات ،١٩٧٧).

٢٥. عبد الرزاق محمد جعفر، عودة الطائفية في العراق،(الامارات: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٠).

٢٦. عبد الغني عماد ، البحث الاجتماعي منهجيته – مراحله – تقنياته ، (لبنان : منشورات جروس برس ،٢٠٠٢).

٢٧. عبد الله أحمد النعيم ، الإسلام وعلمانية الدولة ، (القاهرة : دار ميريت ،٢٠٠٩).

٢٨. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية و الاسس الثقافية و المحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٦).

٢٩. علي عبد الرزاق جلبي، المناهج الكمية و الكيفية في علم الاجتماع،(مصر: دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٠).
٣٠. فهيل جبار جلبي ، المصالحة الوطنية في العراق ، (دهوك: مطبعة خاني،٢٠١٤).
٣١. فوزي غرايبة وآخرون ، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية ، (الاردن: دار وائل للنشر، ٢٠١٠).
٣٢. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة :محمد عرب صاصيلا،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،١٩٩٨).
٣٣. القباقبي عبد الإله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨).
٣٤. كردستان سالم سعيد، اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨).
٣٥. كريمة الصديقي ، العدالة الانتقالية والمجتمع المدني: دراسة في تجارب الدول الأفريقية المغرب _ تونس_ جنوب أفريقيا: نموذجاً ،العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية ، (برلين: مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،٢٠١٨).
٣٦. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي،(منشورات جامعة حماة :مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، ٢٠١٦).
٣٧. ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، (واشنطن : معهد الولايات المتحدة للسلام ،٢٠١٥).
٣٨. ماثيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة: ملكة ابيض،(سوريا: وزارة الثقافة السورية ، ٢٠٠٤).
٣٩. مارتينا فيشر، المجتمع المدني و معالجة النزاعات التجاذبات و الامكانيات و التحديات، ترجمة: يوسف حجازي،((د.ب) : مركز البحوث برغهون،٢٠٠٩).
٤٠. مجاشع محمد على ، التلفزيون و الفساد: دور التلفزيون في مكافحة الفساد ، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع ،٢٠١٦).
٤١. مجموعة باحثين، انفاذ الهدف (١٦) في العراق: السلام و العدل و المؤسسات الفعالة ، (بغداد، دار قناديل ،٢٠١٩).
٤٢. محمد الأمين البشري، علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،٢٠٠٥).
٤٣. محمد الجوهري، عبد الله الخريجى، طُرق البحث الاجتماعي، ط٥، (القاهرة: (د.د.ن)،٢٠٠٧).
٤٤. محمد المختار ولد السعد، محمد عبدالحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق – الوقائع – آفاق المستقبل، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، ٢٠٠٩).

٤٥. محمد مؤنس محب الدين، تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة و القانون،(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠١٠).
٤٦. مصطفى عمر التير، استمارة استبيان و مقابلات لدراسات في علم الاجتماع،(طرابلس: معهد الأنماء العربي، ١٩٨١).
٤٧. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي ،ط ٢،(فيينا : مكتب الأمم المتحدة ،٢٠١٧).
٤٨. مهدي محمد القصاص، مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي، (مصر: جامعة المنصورة،٢٠٠٧).
٤٩. مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٧).
٥٠. نضال الجردي ، المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية : مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط ، بيروت .
٥١. نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية: تجارب من دول أوروبا الشرقية، ترجمة: ضفاف شربا،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر،٢٠١٤).
٥٢. وحيد الفرشيشي وآخرون، دليل العدالة الانتقالية في ليبيا، (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان،٢٠١٥).
٥٣. يوسف عناد آل عايد وآخرون، سوسيولوجيا العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية،(العراق: مكتبة الجامعة للطباعة، ٢٠١٨).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. بتة الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،٢٠١٣.
٢. جواد كاظم عجيل، العدالة الانتقالية ما بعد النزاعات المسلحة: العراق ما بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، قسم القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، لبنان،٢٠١٦.
٣. حمزة بيطام، دور أليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الانسان: الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر،٢٠١٧.
٤. عزري رحيمة، الغزو الامريكي للعراق سنة 2003، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خضير، قسم العلوم الانسانية –التاريخ، الجزائر،٢٠١٥.

٥. فاطمة وناس ، المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جـامعــة قاصـدي مربــاح ورقلة ، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،٢٠١٣.
٦. كريمة بقدي، الفساد السياسي و أثرة على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، الجزائر ،٢٠١٢.
٧. نجاة جواني، العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي : تونس نموذجا، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر،٢٠١٥.
٨. نور نهاد محمد مجاهد، السياقات الاجتماعية – السياسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير(منشورة) مقدمة الى كلية الدراسات العليا ،قسم التخطيط و التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،٢٠١٦
٩. هند مالك حسن، سياسات العدالة الانتقالية في المملكة المغربية للمدة ١٩٩٩-٢٠١٧،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، قسم النظم السياسية،٢٠١٩.
١٠. يوسف عناد العائدي، البناء الاجتماعي والشخصية العراقية المحددات البنائية والسمات العامة :دراسة ميدانية في محافظات نينوى_بغداد_البصرة، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد ، قسم علم الاجتماع،٢٠٠١.

رابعاً: المجلات:

١. ابراهيم شاكر الجبوري، نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية و معوقات تطبيقها، جامعة كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية السياسية، العدد٨،٢٠١٤.
٢. أحمد شوقي، العدالة الانتقالية، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٧، العدد ٣-٤,٢٠١٢.
٣. احمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا انموذجا، مجلة السياسية و الدولية، عدد المجلة ١٧، ٢٠١٠.
٤. احمد غالب محي، التحول الديمقراطي، اسبابه، شروطه، مستوياته: دراسة حالة العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٣٧، ٢٠١٤.

٥. أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية و الافاق المستقبلية، المجلة السياسة و الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤.

٦. اياد يونس محمد الصقلي، عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية: دراسة قانونية، جامعة كركوك ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلد٥،العدد،٢٠١٦.

٧. بن عزوز محمد، الفساد الاداري والاقتصادي اثاره واليات مكافحته: حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي العدد ٠٧، ٢٠١٦.

٨. حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، العدد ١٨، ٢٠١٦.

٩. د. عماد مؤيد جاسم ، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول الكلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى ، ٢٠١٠.

١٠. رشيد عمارة ياس، فاروق عبدول مولود، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثاني، العدد الرابع،٢٠١٩.

١١. زيد احمد بيدر ، هند محمد عبد الجبار ، دور المصالحة في حل الصراعات العربية الداخلية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة جيهان، اربيل، المجلد الثاني، السنة الثانية، العدد ٢، ٢٠١٥.

١٢. زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقهما في المجتمع العراقي ، مجلة لارك للفسلفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط، العدد١٦ ،٢٠١٤.

١٣. صلاح الدين بو جلال شافية، العدالة الانتقالية في النموذج الارجنتيني: نضال من أجل المسائلة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد ١٨،الجزائر،٢٠١٨.

١٤. طه حميد حسن ، معادلة الامن و الوحدة الوطنية في العراق: بين الواقع و الطموح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى.

١٥. طيبي محمد بلهاشمي الامين، لجان الحقيقة و المصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة القانون و المجتمع والسلطة، كلية الحقوق، جامعة وهران، العدد الثاني، ٢٠١٣.

١٦. عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية،: الصفح و المصالحة، مجلة يتفكرون، العدد الثاني، ١٥، ١٢،٢٠١٤.

١٧. غفران يونس هادي ، أنموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وامكانية التطبيق في العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٣.

١٨. ماجد علي العنبكي، فجر جودة النعيمي ، ثقافة التسامح و بناء الدولة ، مجلة السياسية والدولية ، العدد ٣٢، ٢٠١٦.

١٩. محمد خالد الازعر، التعددية السياسية الفلسطينية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد٢٠، ١٩٩٤.
٢٠. محمد غازي ناصر، قحطان عدنان عزيز، تطبيق العراق للمعايير الدولية المتعلقة بحماية ضحايا الإرهاب، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ٥، ٢٠١٩.
٢١. هديل حربي ذاري ، محمد كريم كاظم ، التحول الديمقراطي واشكالية النظام السياسي في التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية ، جامعة النهرين ، مجلة قضايا سياسية ، ٢٠١٤،العدد٣٥-٣٦.
٢٢. ياسمين سووكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٦،المجلد ٨٨، العدد ٨٦٢.
٢٣. يوسف عناد زامل ، زينب محمد صالح ، العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية _ قراءة ثقافية انثروبولوجية ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، العدد ٢١.

خامساً: مواقع الانترنت:

١. إريك ستوفر وميراندا سيسون وفونج فام وباتريك فينك ، العدالة المؤجلة: المسائلة و اعادة البناء الاجتماعي في العراق ، متاح على الرابط https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irc_90_1_stover.pdf تاريخ الزيارة ١٢،٢٢، ٢٠١٩.
٢. إريك ستوفر وميراندا سيسون وفونج فام وباتريك فينك ، العدالة المؤجلة: المسائلة و اعادة البناء الاجتماعي في العراق ، متاح على الرابط https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irc_90_1_stover.pdf تاريخ الزيارة ١٢،٢٢، ٢٠١٩.
٣. اياد الملاح، احد عشر عاما على عملية التحول نحو الديمقراطية في العراق، متاح على الرابط التالي http://www.iawvw.com/articles/883-2014-04-16-23-54-57 ، تاريخ الزيارة ١٢،٢٢، ٢٠١٩.
٤. اياد عبد اللطيف سالم، السحت أعلى مراحل الفساد: وإثراء للسياسيين في عهد الطغام، متاح على الرابط ، http://aliraqnews.com ، تاريخ الزيارة ١٢،٢٠، ٢٠١٩.

٥. بابلو دي جريف ، جهود التعويضات من المنظور الدولي مساهمة التعويضات في تحقيق العدالة غير الكاملة ، ص ٣٠، متاح على موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية http://www.ier.ma/IMG/pdf/pablo_de_greef.pdf تاريخ الزيارة٢٠،٢،٢٠٢٠.
٦. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي بشان سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع متاح على الرابط التالي https://www.ictj.org/ar/publication/rule-law-and-transitional-justice-conflict-and-post-conflict-societies ، تاريخ الزيارة ٣٠، ١١،٢٠١٩.
٧. جميل عودة، ظاهرة الإفلات من العقوبة وآثارها الاجتماعية: العراق أنموذجا، متاح على الرابط التالي http://ademrights.org/news30، تاريخ الزيارة،٥،١٦،٢٠٢٠.
٨. حماية حقوق الأنسان، عدالة منقوصة،٢٠١٧، ص ٤٥متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/iraq1217ar_web.pdf
٩. د. سيّار الجميل ،مقال منشور ،http://albilad.net/sayar%20algame23-6-2019.html تاريخ الزيارة ١٢،٢٠١٩،٢٨.
١٠. ديزموند توتو ، مواجهة الحقيقة :دليل ملحق ، متاح على الرابط https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/USIP_Field_Guide_FINAL_AR.pdf تاريخ الزيارة ٢٩ ، ١٢ ، ٢٠١٩.
١١. رضوان زيادة ، العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية ،مركز دمشق للعدالة ، متاح على الرابط http://sl4c.org/ar/wp-content/uplo ، تاريخ الزيارة ١٧،٢،٢٠٢٠.
١٢. سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق: الاشكالات الاجتماعية ،متاح على الرابط التالي https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19951 . ، تاريخ الزيارة ٢٠،٢٠١٩،١١.
١٣. السياسة العامة للعدالة الانتقالية ،الاتحاد الافريقي ،اثيوبيا ،٢٠١٩،متاح على الرابط التالي https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au_tj_policy_arb_web.pdf ، تاريخ الزيارة،١٠، ١٢،٢٠١٩.
١٤. طالب قاسم الشمري ، دور الاعلام المهني الوطني الشريف ، صحيفة كتابات ، العدد ١٤٢٦، ١٦، ٦، ٢٠١٤، متاح على الرابط https://kitabat.com ، تاريخ الزيارة ١٧، ١٢،٢٠١٩.
١٥. عبيد الرقيق، الآليات الممكنة لتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا، مقال منشور متاح على الرابط التالي https://www.eanlibya.com ، تاريخ الزيارة٣٠،١،٢٠٢٠.

١٦. علاء الدين رشوان زيتون ، مفهوم العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة ، القاهرة ٢٠١٣/٢/١ ، متاح على الرابط https://syrianvoices.wordpress.com/transitional-justicecivil-society-rol/

١٧. فوزية قاسي، تجارب العدالة الانتقالية في القارة الإفريقية: لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجاً ١-١، ٢٠١٦ http://qaindex.com/Content/0 ، تاريخ الزيارة١،٣٠،٢٠٢٠.

١٨. ما لذي يدفعنا للثأر من الآخرين، مقال منشور ، متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-39583620 ، تاريخ الزيارة ٢٩ ، ١٢ ،٢٠١٩.

١٩. محمد المخلافي مداخلة بعنوان: "إن الغاية النهائية من مشروع العدالة الانتقالية استكمال المصالحة السياسية بمصالحة مجتمعية" ، في إطار ندوة الدولة المدنية طريقنا لبناء اليمن الحديث ، اليمن،٢٠١٢. http://aleshteraky.com/archive/articles.php?lng=arabic&print=2829 ، تاريخ الزيارة ٣٠، ١١، ٢٠١٩.

٢٠. محمد رضوان، إشكالات سياسية وقانونية في قضية اعدام صدام حسين، جريدة القدس ،١٦كانون الثاني ، ٢٠٠٧، متاح على الرابط https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/B6/B621D7A596C1BE4A84A288EA15785492_qds18.pdf ، تاريخ الزيارة ٢٠ ، ١٢ ،٢٠١٩.

٢١. المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، متاح على الرابط https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice. تاريخ الزيارة ٣٠،١١،٢٠١٩.

٢٢. مركز دمشق للدراسات النظرية والمدنية ، متاح على الرابط التالي www.dctcrs.org ، تاريخ الزيارة ٣٠، ١١، ٢٠١٩.

٢٣. مركز دمشق للدراسات النظرية والمدنية ، متاح على الرابط التالي www.dctcrs.org ، تاريخ الزيارة ٣٠، ١١، ٢٠١٩.

٢٤. مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان، ادوات سيادة القانون للدول الخارجة من الصراع : برامج جبر الضرر ، ٢٠٠٦، متاح على الرابط https://www.ohchr.org/Documents/Publications/ReparationsProgrammes_ar.pdf، تاريخ الزيارة ١٧،٢،٢٠٢٠

٢٥. مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، اماطة اللثام عن المجازر:المقابر الجماعية في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش سابقا، متاح على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_on_Mass_Graves4Nov2018_AR.pdf تاريخ الزيارة١٢،٢٢،٢٠١٩.

٢٦. نادر سليم ساووق، رجل الدين محور الوئام والسلام، صحيفة الراي الاردنية ١٦،١٢،٢٠١٣،متاح على الرابط http://www.abouna.org/content/ – ، تاريخ الزيارة ١،٢،٢٠٢٠.

٢٧. نبض الخليج العربي، في الذكرى الثانية للنصر.. هل هُزم "داعش" حقاً بالعراق؟ ، ١١-١٢-٢٠١٩، متاح على الرابط التالي https://alkhaleejonline.net، تاريخ الزيارة ١،٢، ٢٠٢٠

٢٨. الوقائع العراقية ، العدد٢٤٩٤ ، ٢، ١٠، ٢٠١٣، متاح على الرابط https://www.ppf.gov.iq/wp-content/uploads ، تاريخ الزيارة٢٢،١٢،٢٠١٩.

٢٩. الوقائع العراقية، قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨، بالعدد ٤٠٦١ في ٢٠٠٨/٢/١٤ ، متاح على الرابط http://arb.parliament.iq/archiv ، تاريخ الزيارة ٢٠،١٢،٢٠١٩.

٣٠. https://ar.wikipedia.org/wiki/.

سادساً: المصادر الاجنبية:

1. AL ASSAF,I.ALI, A. *Searching for Peace in Iraq: Strategic conflict & peace analysis, improving civil society peace building strategies and impact*. International research director. Germany.2012.
2. Al-Qarawee, H. Iraq's s ectarlan crls Is a Legacy of exclusion. Carnegie Middle East Cente. Lebanon.2014.p.5
3. Andrea Plebani. After Mosul Re-Inventing Iraq. Ledizioni LediPublishing. Milano. 2017.
4. BARAKAT, S. *Post-Saddam Iraq: deconstructing aregime, reconstructing a nation*. Third World Quarterly. UK. Volume 26. Number 4-5/ 2005.
5. Crocker, B *Reconstructing Iraq's Economy. The Center for Strategic and International Studies.* The Technology of Washington. Washington.2004.

6. Issa,J. Overview of the Education System in Contemporary Iraq. European Journal of Social Sciences. Malaysia. Volume14. Number3/ 2010.
7. JAMES P.PFIFFNER.US Blunders in Iraq: De-Bathaification and Disbandg the Army. intelligence Security. Vol. 25, No. 1, 2010.
8. Mercy Corps. Investigating in Iraq's Peace: How Good Governance Diminish Support for Violent Extremis on the link: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Investing%20in%20 Iraqs%20Peace_Final%20Report.
9. Merriam Webster Dictionary, available: on January 10, 2015. on the link: http://www.merriam webster.com/dictionary/victimology accessed
10. Muntasser Hameed. Peace Building and Transitional Justice in Iraq the Requirements of the Post-Stage of ISIS. Research Gate. Governance Center for Public Policie2019
11. O'Driscoll, D.*The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State*. Middle East Research Institute. Erbil2017.On the link: http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017/03/PMF-Report-0.2.
12. onstitutional Law of Iraq.p20. 2013.on the link https://law.stanford.edu/wp -content/uploads/2018/04/ILEI-Constitutional-Law-2013.pdf
13. Revkin, M. The Limits of Punishment: Transitional Justice and Violent Extremism. institute for integrated transitions .United Nations University. 2018..
14. Sidqi, S. A Criminal Regime: Accountability ina Post-Saddam Iraq . How To Build a New Iraq after Saddam. Washington. Library of Congress.2002.p.66.
15. Souto.V,. Reconciliation and transitional Justice: How to deal wit H the Past and Build the Future. on the link: https://cdn.peaceopstraining.org/theses/souto.pdf

الملاحق

جامعة القادسية

كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا / الماجستير

استمارة استبيان

البحث المرسوم

العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣

دراسة ميدانية في مدينة الكوت

تحية طيبة...

تروم الباحثة القيام بأجراء دراسة علمية لموضوعها **(العدالة الانتقالية و المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣)**، من خلال استقصاء آراء المختصين، راجين تعاونكم معنا بقراءة اسئلتها بدقة و الاجابة عنها بصراحة تامة، علماً أن الإجابات تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط و لا حاجة لذكر الاسم.....شاكرين تعاونكم معنا مسبقاً.

ملاحظة: توضع علامة صح أمام ما يتفق من الإجابة، الا اذ كان المطلوب غير ذلك.

المشرفة

د. بسمة رحمن عودة

الباحثة

رسل علي والي

اولا:- البيانات الاولية

أ- الخصائص الفردية

١- العمر :- (٣٥-٤٠) ( ) (٤١-٤٦) ( ) (٤٧-٥٢) ( )(٥٣-٥٨) ( ) (٥٩-٦٤) ( )

٢- الجنس :- ذكر ( ) انثى ( )

ب- الخصائص الاجتماعية

٣- الخلفية الاجتماعية :- ريف ( ) حضر ( )

٤- الحالة الاجتماعية :- اعزب ( ) متزوج ( ) ارمل ( ) مطلق ( )

ج- الخصائص الاقتصادية :-

٥- المهنة :-

٦- عدد سنوات الخدمة :-

٧- الدخل :-

د- الخصائص التنربوية :-

٨- التحصيل الدراسي :- دبلوم ( ) بكلوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

ثانيا :- بيانات الظاهرة المدروسة

المحور الاول :- واقع العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٩- ان هدف العدالة الانتقالية هو اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تمزقت بسبب الجريمة التي طالت الضحية والمجتمع .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١٠- ان عدم تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية بشكلها الكامل اثر بشكل رئيس على تطبيق مفهوم المصالحة بشقيها المجتمعي والسياسي

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١١- ان تحقيق المصالحة المجتمعية يتم من خلال .

أ- الشروع بأجراء مصالحة مع السياسيين المعارضين

ب- الشروع بأجراء مصالحة مع البعثيين السبقين الموجودين في الخارج

ج- استيعاب جماعات الرفض الداخلية

د- استيعاب شيوخ العشائر لاقناعهم بالتوقف عن المقاومة

و- حصر السلاح بأيدي الدولة

ز- نشر قوات الشرطة والحرس الوطني

ه- اقامة قنوات حوار

١٢- لرجال الدين الملتزمين دور في نشر رسالتهم التي تتمثل في ازالة التعصب والجهل

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١٣- للأعلام دور في اشاعة التسامح والمصالحة وقبول الاخر .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١٤- تعمل العدالة الانتقالية بشكل افضل مقارنة بالعدالة التقليدية في معالجتها المشاكل والتوترات التي ترافق السياق الانتقالي .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١٥- برأيك تتجسد اهداف العدالة الانتقالية عبر .

ا- التأسيس لمجتمع يتسم بالعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية .

ب العدالة الاقتصادية التي تتسم بالتوزيع العادل للموارد والثروات

ج- تحقيق العدالة للضحايا واعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة

د- التضامن والتوافق بين الافراد

ه- اصلاح العلاقات الاجتماعية التي تفككت بسبب الجريمة التي طالت الضحية في المجتمع

١٦- ان التجربة العراقية في مجال العدالة الانتقالية يغلب عليها مفهوم العدالة العقابية اكثر من العدالة التصالحية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١٧- ان سياسة التهميش والاقصاء التي اعقبت الاجتلال ادت الى عرقلة المصالحة المجتمعية في العراق .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

١٨- اذا كان الجواب (نعم) ما اهم الاسباب التي تقف وراء ذلك .

أ- عدم وجود رؤية واضحة للعدالة الانتقالية .

ب- عدم وجود عامل الثقة بين جميع الاطراف .

ج- الفساد في العملية السياسية .

١٩- ان الفراغ السياسي الذي اعقب الاحتلال ادى الى عرقلة تحقيق المصالحة المجتمعية في العراق .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٢٠- ان التدهور الامني الذي اعقب الاحتلال ادى الى عرقلة تحقيق المصالحة المجتمعية في العراق.

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

المحور الثاني :- اليات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٢١- يعد تقصي الحقائق احدى الاليات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٢٢- - تعد الملاحقات القضائية احدى الاليات القضائية الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٢٤- اذا كان الجواب (كلا) فما هي اهم اسباب عدم فعاليتها ؟

أ- ضعف المؤسسات في نطاق مكافحة الفساد في الفترات الانتقالية .

ب- غياب المعايير الدولية التي تتعلق بدور اليات العدالة الانتقالية في معالجة انتهاكات حقوق الانسان .

ج- افتقاد الشهود للضمانات الضرورية لامنهم وسلامتهم التي تمكنهم من الادلاء بشهاداتهم في المحكمة .

د- اخرى تذكر .

٢٥- تعد الية الاصلاح المؤسسي بأعتبارها واحدة من الاليات غير القضائية اداة لتحقيق العدالة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٢٦- اذا كان الجواب نعم فما هي ايجابياتها .

أ- يؤسس قاعدة للعدالة المستدامة

ب- يعالج الاسباب الجذرية للقمع والنزاعات

ج- يخلق نظام يتمتع بالقدرة على الاستجابة لمطالب افراده

د- منع تكرار انتهاك حقوق الانسان

ه- يساهم في عملية محاسبة المقصرين

و- اعادة الهيكلة والتوظيف للتخلص من المسؤولين الفاسدين

ز- انشاء هيئات التفتيش والاشراف ضمن نطاق مؤسسات الدولة

ح- حل التنظيمات المسلحة

ط- تعزيز التدابير التي تستند الى العدالة .

٢٧- يعد التعويض (برامج جبر الضرر) واحدا من الاليات الفاعلة لتحقيق العدالة الانتقالية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٢٨- اذا كان الجواب (نعم) اين تبرز فعاليته ؟

أ- لها مدلولات مادية للافراد والجماعات المتضررة .

ب- ضمان عدم تكرار الانتهاك .

ج- تقدم الخدمات الاجتماعية مثل العناية الصحية والتربوية .

د- تشتمل على تعويضات رمزية كالاعتذار الرسمي والاحياء المعنوي للذكرى .

ه- اعادة تأهيل الضحايا طبيا ونفسيا

المحور الثالث :- اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٢٩- ان تمتع السياسيين بالحصانة ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٠ اذا كان الجواب (نعم) فما هي اثار تمتع السياسيين بالحصانة على تطبيق العدالة والمصالحة المجتمعية ؟

أ- عدم اتخاذ اجراءات جنائية ضدهم الا بأذن مسبق من مجلس النواب .

ب- الحصانة تعد قيدا اجرائيا ضد السلطة القضائية في اتخاذ الاجراءات الجنائية ز

ج- منح الحصانات والاعتداد بها يعد من ابرز معوقات محاكمة المتسببين بأنتهاكات حقوق الانسان .

د- منح الحصانة يعيق تحقيق المساءلة وعدم الافلات من العقاب

٣١- ان قانون العفو العام ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٢- اذا كان الجواب (نعم) فما هي الاثار السلبية لقانون العفو العام على تطبيق العدالة والمصالحة المجتمعية ؟

أ- تمنع مقاضاة اشخاص مسؤولين جنائيا عن ارتكاب جرائم ابادة جماعية او ابادة ضد الانسانية وجرائم حرب .

ب- منح العفو يتعارض مع حقوق الضحايا وانصافهم

ج- منح العفو هي انكار للعدالة

د- منح العفو يعني عدم الاعتراف بمعاناة الضحايا وحجم التضحيات التي قدموها

٣٣- ان الصراعات الاثنية والطائفية والانقسامات داخل المجتمع ادت الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٤- ان حالات الصدام المسلح والقتال داخل المجتمع ادت الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٥- ان غياب الحوار الديمقراطي ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٦- ان استغلال الاحزاب السياسية المظالم كوسيلة لحشد الدعم لهم ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٧- ان صعوبة الحصول على وثائق اثبات ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٨- ان غياب الجهد السياسي في تشجيع التعايش السلمي بين اطياف المجتمع العراقي ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٣٩- ان ضعف الجهاز الامني ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٠- ان عدم وجود جيش قوي يعمل تحت سيطرة الدولة ادى الى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

المحور الرابع :- اثار تلكؤتطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

٤١- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى فقدان ثقة الافراد بالدولة ومؤسساتها .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٢- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى غياب الاستقرار الاجتماعي .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٣- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى زيادة حالات الثأر والانتقام .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٤- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى تردي الواقع التعليمي .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٥- اذا كان الجواب (نعم) ما هي مظاهر تردي الواقع التعليمي ؟

أ- محاولات اغتيال ضد المثقفين والاكاديميين العراقيين

ب- انخفاض معدل تمويل التعليم

ج- الاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية

د- عدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع

ه- استبدال المعلمين الاكفاء بغيرهم ممن هم اقل خبرة وكفاءة ز

و- سيطرة الجماعات السياسية على التعليم والجامعات

٤٦- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى تردي الواقع الصحي .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٧- اذا كان الجواب (نعم) ما هي مظاهر هذا التردي ؟

أ-ادت الحروب والازمات الى ضعف القدرات الطبية وتدمير البنى التحتية .

ب- هجرة الاطباء العراقيين الى الخارج

ج- زيادة الامراض المسيطر عليها سابقا .

د- زيادة معدل وفيات الاطفال بشكل كبير .

ه- استهداف وخطف وقتل الاطباء العراقيين

و- اخرى تذكر .

٤٨- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى تردي الواقع الاقتصادي .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

٤٩- اذا كان الجواب (نعم) فما هي مظاهر هذا التردي ؟

أ- انتشار الفساد والرشاوي

ب- حل الجيش العراقي

ج- حل الكثير من الوزرات مثل وزارتي الثقافة والاعلام .

د- توقف المصانع بمختلف انواعها بشكل كامل

ه- توقف القطاع الراعي عن الانتاج

و- تحول العراق الى بلد مستورد فقط

ز- زيادة كبير جدا في مستويات البطالة

ح- انعدام الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم الضمان الاجتماعي

ط- ارتفاع نسبة الفقر

٥٠- ان تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ادى الى الفساد المالي والاداري .

نعم ( ) كلا ( ) الى حد ما ( )

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط
كلية القانون
شعبة الشؤون الادارية

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Wasit University
College of law

بسم الله الرحمن الرحيم

بالعلم والايمان نرتقي
السماء أفق أسمى

العدد / ٦٢٣
التاريخ / ٢٠٢٠/٧/٢٩ م
الموافق / / ١٤٤١ هـ

الى / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / واسط

م/ بيان إحصائية

تحية طيبة ...

إشارة إلى كتابكم ذي العدد ١٨٧ في ٢٠٢٠/٧/٢٧ نود إعلامكم أن عدد التدريسيين في كليتنا للفرع الخاص هو (١٣ تدريسي) والفرع العام هو (١٨ تدريسي) .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .

الاستاذ المساعد الدكتور
وسن كاظم زرزور الدفاعي
عميد كلية القانون وكالة
٢٠٢٠/٧/

نسخة منه الى :
- مكتب السيد العميد / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية / للتفضل بالاطلاع .....مع التقدير .
- شعبة الحاسوب والانترنت .
- الصادر .

العنوان : العراق / واسط / كوت / حي الربيع
E-Mail : law @uowasit.edu.iq

Iraqi Bar Association
Wasit lawyer Room

نقابة المحامين العراقيين
غرفة محامي واسط

العدد ١٢٣ التاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٨

الى / الجهاز المركزي للاحصاء

نهديكم تحياتنا

كتابكم المرقم ١٨٨ في ٢٠٢٠/٧/٢٨ نود اعلامكم ان عدد المحامين التابعين الى غرفة محامي الكوت البالغ عددهم (٧٢٠) محامي ... للتفضل بالاطلاع .

مـــع التقديـــــر

المحامي
سجاد سالم حسين
عضو اللجنة التحضيرية لغرفة محامي واسط

غرفة محامي واسط

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف واسط الاتحادية
قسم الشؤون الإدارية
شعبة العلاقات والشؤون القانونية

العدد : ١٢٩٧
التاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٨

الجهاز المركزي للاحصاء

م/ بيانات احصائية

تحية طيبة...

كتابنا المرقم ١٨٦ في ٢٠٢٠/٧/٢٧

نود اعلامكم بأن عدد السادة القضاة في مركز مدينة الكوت (٢٩) قاضي وعدد اعضاء الادعاء العام (١١) مدعي عام اما فيما يتعلق باعداد المحامين في الكوت فبامكانكم مفاتحة غرفة المحامين لاستبيان اعدادهم لعدم ارتباطهم بهذه الرئاسة من الناحية الرسمية مع التقدير.

القاضي
غالب عامر الغريباوي
رئيس محكمة استئناف واسط الاتحادية
٢٠٢٠/٧/ ٢٨

على

مجلس القضاء الأعلى - بغداد - حي الحارثية - موقع ساعة بغداد
العراق-واسط- الكوت - شارع محمد القاسم
تلفون-٠٢١٢٠٤٥-٢٢٢٢٣٤
البريد الالكتروني

Supreme Judicial Council-Iraq-Baghdad
Iraq-Wassit –Al.kut –Mohammed Al.Qasim street.
Tel :-٠٢١٢٠٤٥-٢٢٢٢٣٤
E- mail : hjc.kac١٠٠٨@yahoo.com

Abstract

Transitional Justice provides a shift (a transformation) from an authoritarian regime to a democratic system that respects human rights. The stated goals of Transitional Justice are to support changes at the level of institutions in order to allow the prevalence of the rule of law, build trust between warring groups, and restore dignity to victims. The study "Transitional Justice and Societal Reconciliation after (2003)" aims to identify the current status of transitional justice and societal reconciliation after (2003) and to pinpoint the causes and effects which may be rise due to the delay in implementing transitional justice. The researcher uses four scientific approaches: “the descriptive approach, the historical approach, the field survey approach, and the comparative approach”, and the study tests (8) hypotheses to test their credibility, and Al-Kut city was chosen to be a community of study. The study sample consists of (475) intentionally chosen respondents.

The study comprises two aspects: theoretical and fieldwork (practical). Each aspect consists of several chapters, as well as an introduction. The theoretical part consists of three chapters: Chapter One presents the problem, importance and objectives of the study, and is concerned with defining the basic concepts and terms used in the study. Chapter Two is concerned with reviewing previous studies close to or similar to the current study, in addition to gaining familiarity to the experiences of a number of nations in terms of transitional justice and societal reconciliation. As for Chapter Three, it is concerned with finding out the reality of transitional justice and societal reconciliation after (2003) and the mechanisms for their implementation. The Chapter Four studies the causes and effects resulting from the delay in implementing transitional justice and societal reconciliation.

The fieldwork part of the thesis comprises the Chapter Five, which represents the methodological framework as well as testing the hypotheses to ensure their validity and credibility. Chapter Six analyzes the individual data of the respondents. Chapter Seven is concerned with analyzing and interpreting the results of the field study of the reality of transitional justice and societal reconciliation in Iraq after the year (2003). Chapter Eight analyzes and explains the causes and effects of the delay in implementing transitional justice and societal reconciliation in Iraq after (2003). Finally, Chapter Nine discusses the study hypotheses, results, and recommendations.

Among the results of the study:

1. Transitional justice cannot be achieved unless the state takes upon itself to achieve the independence and integrity of the judiciary system and punishing the perpetrators and the corrupt.
2. Electing an honest and competent political class which is capable to properly and comprehensively implement the mechanisms of Transitional Justice, and which takes upon itself to achieve a stable and secure environment in which the members enjoy their full rights in health, service and education.
3. Transitional Justice contributes to preserving the entity of the state and the permanence of its institutions. It is not a substitute for Criminal Justice, but rather an exceptional justice for a transitional period.
4. Transitional Justice cannot achieve its goals without achieving its integrated mechanisms (criminal accountability, institutional reform, prosecutions, truth-seeking, and compensation).
5. Through the successful experiences of some of the aforementioned countries that have undergone a democratic transition, it becomes clear to us that stability and peace prevailed in them and did not take a path to development except with true Transitional Justice, as all energies and capabilities were harnessed, efforts were intensified and all parties got involved in achieving transitional justice, In contrast to what exists in Iraq, where there is divisions, conflicts, and sub-sectarian loyalties.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Qadisiya University
College of Arts

The Transitional Justice and Societal Reconciliation Post 2003
A Field Study in Al-Kut City

A THESIS
SUBMITTED TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ARTS
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA IN PARTIAL FULFILMENT OF
THE REQUIREMENTS FOR THE MASTER'S DEGREE IN
SOCIOLOGY

BY
Rusul Ali Wally Al-Rubaie

SUPERVISED BY
DR. Basma Rahman Odeh

2021 A.D **1442 A.H**